الجمعة 19 تشرين الثاني 2021
العدد 4493 السنة السادسة عشرة
Vendredi 19 Novembre 2021 nº 4493 16ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

سوريا

«الرمال المُنزلقة» تقلق إسرائيل: الأسد لن يبتعد عن إيران

12

لجنة المؤشّر ممنوعة من دراسة غلاء المعيشة

[3]

عون: لا انتخابات في 27 آذار

[2]

التخلّف العلمي آتٍ!

[6 ـ 7]

(أرشيف ـ مروان طحطح)

الحدث

بحثاً عن بديل لحمدوك: السودان نحو مواجهة مفتوحة

14

فلسطين

فشل مؤتمر بروكسل يهدّد «الأونروا» بالخنْق

13

العنوان الجديد لقنصلية جمهورية غانا في بيروت

يهم قنصل جمهورية غانا في لبنان علي سميح جعفر بإشعار اللبنانيين عامةً وأبناء الجالية الغانية خاصةً بأن العنوان الجديد للقنصلية هو:
بيروت، منطقة الجناح، الخط البحري، بناية الكورال بلدنغ (CORAL BUILDING) مقابل الكورال بيتش، الطابق الأول.
للتواصل عبر البريد الإلكتروني:
ghanaconsulateinlebanon@gmail.com
هاتف: 961 1 851551 / خليوي (واتس اب): 961 3 400017

في الواجهة

عون عن الانتخابات: لن أُوقّع سوى مرسوم 8 أو 15 أيّار

آخر سني العهود الرئاسية غالباً ما تجيبها الصدمات. قبل اتفاف الطائف وبعده. صدمات من طراز غير محسوب. بعضها جديد. وبعضها مرّ قبلاً شبيه له. تزدحم فيها الاستحقاقات. وتفود في كثير من الأحيان إلى قرارات صعبة

نقولا ناصيف

آخر سني الولاية هي الأبقى في ذاكرة المرحلة التالية، وهي الصورة الأخيرة المحفوظة للرئيس المغادر. بكاد لم يمرّ رئيس للجمهورية في تاريخ لبنان لم تكن السنة الأخيرة في ولايته هي الأمرّ عليه.

في السنة الأخيرة في ولاية رئيس الجمهورية ميشال عون، تضاعفت الأعباء. أمامها استحقاقان دستوريان كبيران، هما الانتخابات النيابية العامة وانتخابات رئاسة الجمهورية. كلاهما يتربص بالآخر تبعاً لمعادلة: أي برلمان ينتخب الرئيس المقبل: الحالي بأن يُمدّد له، أم برلمان جديد منتخب؟

ما دامت المهلة الدستورية لانتخاب الرئيس الخلف ما بين آب وتشرين الأول 2022، أمام الأشهر التسعة المقبلة استحقاقات سياسية واقتصادية ليست أقل خطراً أو أسهل حلولاً. تراكم الاستحقاقات هذه يحمل الرئيس على التساؤل: «لا أعرف من أين تأتي مشاكلنا. بعضها يأتي من بعض. كأنه مخطط لها في بلد مفتوح على كل كبيرة وصغيرة. لم يعد في الإمكان بسهولة جبهها».

بيد أنه يضيف: «هذه السنة سنضع حدّاً على سكته».

> ساترك قصر بعبدا الرئيس يخلفني، لكنني لن اسلّم إلى فراغ

يتوسّع أكثر في عرض الملفات الشائكة: «قلت مراراً إنني أريد أطيب العلاقات وأفضلها مع السعودية. ناديت بما يمكن تسميته مأسستها، كي لا تتأثر في كل مرة بفرد ما أياً يكن. ليس في كل مرة يتسبب فرد بأزمة علاقات بين البلدين. الآن وزير الإعلام جورج قرداحي بسبب تصريح. قبلاً الرئيس سعد الحريري قبل الوصول إلى 4 تشرين الثاني 2017 ثم بعدها. أمضينا سنة ونصف سنة لتأليف حكومة من أجل أن يصالح السعودية. عندما أخفق اعتذر عن عدم تأليف الحكومة. الآن المشكلة قائمة. لا وسيط بيننا وبينها، لأن أصل الحل في التحدث المباشر مع المملكة. لكنه مقطوع الآن. مع رئيس الحكومة كذلك. ثمّة إشارات معالجة تحاول العمل عليها بكتمان، علّها تأتي بنتائج إيجابية من أجل فتح الحوار».

عندما يُسأل هل يُعزى الموقف السعودي السلبي، ومن خلاله الخليجي، إلى تحالفه مع حزب الله؟ يجيب: «هو أولاً تفاهم وليس تحالفاً. الجميع يعرف، العرب والأميركيون والأوروبيون، أنني لا أستطيع محاصرة حزب الله الذي يحترم بالنسبة إليّ قواعد ثلاثاً أساسية لا غنى عنها: القرار 1701، الاستقرار الداخلي، عدم التعرّض لسفراء الدول التي صنّفته حكوماتها منظمة إرهابية أو رعاياهم كالأميركيين والبريطانيين والألمان ودول عربية. أما إذا كان الأمر مرتبطاً بما يجري في اليمن، فهو شأن آخر. لا خلاف بيني والسعودية، وكانت أولى الدول زرتها بعد انتخابي (9 كانون الثاني 2017). لا علم لي أنها كانت ضد وصولي إلى رئاسة الجمهورية، ولم أتلقَ منها علامات سلبية مرتبطة بي بالذات. ما أعرفه أن أزمتنا معها بدأت يوم انهارت علاقتها بسعد الحريري وحدث ما حدث في تشرين الثاني 2017. كان ذلك بداية الخلاف».

يُعوّل رئيس الجمهورية على دور المجلس الدستوري في تثبيت ما أكده هو في قانون الانتخاب، وتبنّاه تكتل لبنان القوي في مراجعة الطعن التي تقدّم بها الأربعاء الفائت. يتمسك عون بأنه «ميغاسنتر»، والاقتراع لستة نواب قارين تبعاً لما نصّ عليه قانون الانتخاب المقرّ عام 2017: «من خلال ميغاسنتر نقلل من مقاطعة الاقتراع تحت وطأة حاجة الناخبين إلى الانتقال إلى أماكن بعيدة حيث مساقطهم كي يقترعوا، فيصوّتوا حيث هم. لا نحتاج إلى جهد طويل وكبير لتجهيز الـ«ميغاسنتر» التي لا تعدو كونها شبكة إلكترونية. بها نقلل المقاطعة، ونقطع دابر الرشوة من خلال نقل الناخبين في باصات المرشحين».

ينتظر من المجلس الدستوري تفسير النصاب القانوني للغالبية الحالية الناجمة عن تناقص النواب بالاستقالة والوفاة: «ليس للمجلس الدستوري النظر في موعد إجراء الانتخابات الذي هو من صلاحية الحكومة عبر وزير الداخلية. قانون الانتخاب بدوره جَرّد من تحديد الموعد الذي كان أدرج فيه سابقاً، وهو 27 آذار، واكتفت الجلسة الأخيرة لمجلس النواب بتوصية ترشح هذا الموعد. توصية غير ملزمة للحكومة ولا لوزير الداخلية. وغير معنيّ بها المجلس الدستوري، وحتماً لا أثر لها عليّ. الصواب هو تأكيد ما نصّت عليه المادة 57 في الدستور بتحديدها الغالبية التي يتألف منها المجلس قانوناً، أي 65 نائباً. تمسّكي بالمادة 57 ليس أقل منه تشبثي بالمادة 53 والمادة 52 والمادة 59 التي نُقضت عنها الغبار وكانت المرة الأولى تطبّق منذ وُضع الدستور عام 1926. عندما تعطي المادة 56 رئيس الجمهورية حق الطلب من مجلس الوزراء إعادة النظر في قراراته، والمادة 57 عندما تعطيه حق الطلب إعادة النظر في القوانين، فذلك يعني إقراراً بمسؤوليته الدستورية في السهر على اتخاذ القرارات والقوانين. لا يجدون ما يقولونه عن التزامي صلاحياتي الدستورية سوى أنني ديكتاتوري».

لا تمديد لمجلس النواب ولا انتخابات في 27 آذار (هيثم الموسوي)

أما ما يتردّد عن احتمال تعطيل نصاب المجلس الدستوري لمنع إبطال مواد في قانون الانتخاب «فسنكون عندئذ أمام فضيحة تبدأ بالمجلس الدستوري نفسه. صحيح أن هذا التعطيل حدث قبلاً عام 2013. الآن يصعب تحمّل فضيحة يراقبها المجتمع الدولي. ليس لدى السفراء الذين يزورونني سوى السؤال عن الانتخابات النيابية والإصرار على حصولها. في كل مرة أسأل أجيبهم: لا خطر على الانتخابات إلا إذا أراد أحد ما تعطيلها. فليفصح عن نفسه هذا الأحد».

يقول رئيس الجمهورية: «لا تمديد لمجلس النواب، ولا داعي للتفكير فيه حتى. المهل لا تزال متاحة أمامنا، ولسنا محرجين حتى الوصول إلى 8 أيار على الأقل. لا سبب لعدم إجراء الانتخابات النيابية. لكنني لن أوافق على حصولها في 27 آذار. لن أوقّع المرسوم، وأنصح بعدم إرساله إليّ لأنني سأردّه. المرسوم العادي لا تسري عليه المهل الملزمة، شأن المراسيم التي تصدر عن مجلس الوزراء. ولا يسع أحد فرضه على رئيس الدولة. إذا أرسلوا إليّ مرسوماً بـ8 أو 15 أيار فأهلاً وسهلاً».

يضيف: «فعلاً لا أعرف سبب المناكفات على موعد الانتخابات، ومبرّر الاستعجال. لسوء الحظ أن السفراء الذين يحضرون إليّ ملفوّن بخلافات كهذه ومطلعون على جرحتنا».

يرفض أن يُساق إليه اتهام أن عدم توقيع مرسوم 27 آذار يحمّله مسؤولية تأخير الانتخابات. يجيب: «لا تبكير ولا تأخير. المهلة القانونية معروفة ومحددة في الدستور لإجراء الانتخابات النيابية قبل انتهاء ولاية المجلس الحالي».

عندما يُسأل هل يرى ترابطاً بين الانتخابات النيابية والانتخابات الرئاسية، يردّ بالإيجاب: «الانتخابات النيابية ستجري، وهي الثانية في ولايتي، ولن يستطيع أحد وقف دورتها. أما الانتخابات الرئاسية فشأنها مختلف. لن يأتي بعدي رئيس كما يسبقني. لن يكون بعد الآن رئيس للجمهورية لا يمثّل أحداً، ولا يمثّل نفسه حتى، بل ابن قاعدته. إذا وصلنا إلى نهاية الولاية ساترك قصر بعبدا حتماً لرئيس يخلفني. أخشى تعذّر انتخاب خلف لي، فيكون على الحكومة القائمة تسلّم صلاحيات رئيس الجمهورية، لأنها صاحبة المسؤولية المنوطة بها دستورياً. أخشى أن ثمة مَن يريد الفراغ. أنا لن أسلّم إلى الفراغ». إذا لم تكن ثمّة حكومة أو حكومة تصريف أعمال؟

يجيب: «الكلمة عندئذ للمجلس النيابي الذي يقرّر».

وإذا لم يعد ثمّة مجلس نيابي؟

يجيب: «هل يُعقل أن لا يبقى هناك أحد؟».

قضية

تفاهم بين ممثّلي أصحاب العمل والعمّال برعاية السلطة
لجنة المؤشّر ممنوعة من دراسة غلاء المعيشة

في الجلسة الثالثة للجنة المؤشّر، لوحظ تعديل نسبي في لهجة وزير العمل مصطفى بيرم تجاه أصحاب العمل، لكنه ليس كافياً للحسم في تصحيح الأجور طالما أن ممثلي هؤلاء مصرّون على تسمية التصحيح بـ«مساعدة اجتماعية» للتهرّب من القوانين التي تلزمهم باعتبارها زيادة في الأجر تُسدّد عنها الاشتراكات للضمان، وتُحتسب في تعويضات نهاية الخدمة. استخدم أصحاب العمل، مناورة في سبيل غايتهم هذه بمساعدة ممثلي العمال وبرعاية قوى السلطة. تنطلق من منع لجنة المؤشّر من تأدية وظيفتها في احتساب غلاء المعيشة وتثبيته كحدّ مكتسب للعمال

محمد وهبة

انعقدت أمس الجلسة الثالثة للجنة المؤشّر. هذه المرّة طلب وزير العمل مصطفى بيرم حضور ممثلين عن الضمان الاجتماعي لإظهار تهرّب أصحاب العمل من التصريح عن العاملين لديهم والغش في التصريح عن أجورهم. وافتتح الجلسة بالحديث عن اتفاقيات العمل الدولية التي تحمي العاملين بأجر وحقوقهم المكتسبة من محاولات تسلّط أصحاب العمل، مشيراً إلى أن القانون يحصر وظيفة لجنة المؤشّر بتحديد غلاء المعيشة ودرس سياسة الأجور. بهذا المعنى، قصد بيرم الإشارة إلى أن الاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى القوانين الداخلية، تحمي الحقوق المكتسبة للعمال بما فيها تعويضات نهاية خدمتهم وحقوقهم الأخرى مثل الضمان الصحي وسواها، وأنه لن يوافق على مطلب أصحاب العمل بإعفاء الزيادات على الأجور من احتسابها خارج الأجر لأن هذا الأمر يحرم العمال من الحقوق المكتسبة في الضمان الاجتماعي، وتحديداً في صندوقي المرض والأمومة الذي يموّل التغطية الصحية للعاملين، وصندوق نهاية الخدمة الذي يموّل تعويضات العمال عند انتهاء خدمتهم أو التقاعد.

في الواقع، محور المعركة الشرسة التي يقودها أصحاب العمل، ويمثّلهم في اللجنة رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس المشهور بـ«أبو رخوصة»، تستهدف منع احتساب أي زيادة على الأجور في تعويض نهاية الخدمة، ونسف فكرة التصريح عنها للضمان الاجتماعي. لذا، يصرّ شماس ومعه حفنة من أصحاب العمل، على تسميتها «مساعدة اجتماعية» تهرّباً من إدراجها كزيادة على الراتب، رغم أنها تأتي في سياق انهيار وتضخّم وركود غير مسبوق في تاريخ لبنان. هذا النقاش الذي كان دائراً أمس كما في الجلستين السابقتين. ففي سبيل تحقيق هدفهم، نفّذ أصحاب العمل مناورة لمنع أي نقاش يتعلق بتحديد نسب التضخّم وغلاء المعيشة. ولم يُتح للخبراء الذين حضروا الجلسة (خبير مستقل معيّن من الوزير، وخبراء من الجامعة اللبنانية ومن مؤسسة عامة معنية) تقديم أي مقاربة متصلة بالتضخّم وغلاء المعيشة، أو تقديم أي رقم أو أي رأي بهذا الخصوص، بل جلسوا متفرّجين على المفاصلة السوقية المفتوحة حول رقم الزيادة على الأجور، والسقوف التي ستحصل عليها والسقوف التي ستحرم منها، وفق مصدر مطلع.

ورغم أن محاضر اللجنة ليست حكماً مبرماً، إلا أنها ستثبّت حقوق العمال في الانتفاع من مكاسبهم من أي زيادة على الأجور. لكن هيئات أصحاب العمل، ومن اللحظة الأولى التي دعيت فيها اللجنة إلى الانعقاد بعد غياب خمس سنوات، باشروا بتشويه المفاهيم والقوانين التي تحدّد وظيفة اللجنة، مشيرين إلى أن نيّتهم تقديم «مساعدة اجتماعية» لا تصحيحاً للأجور. وفي هذا الإطار، انزلق النقاش نحو قيمة المساعدة وسقوفها.

وبرزت في الجلسة الثالثة الاقتراحات الآتية:

ـ زيادة الأجور بقيمة مقطوعة تبلغ مليوناً و325 ألف ليرة لغاية سقف 4 ملايين ليرة، أي أن من يكون راتبه 3,5 ملايين ليرة، فإن حدّه الأقصى 4 ملايين، وبالتالي سيُنال الزيادة الكاملة من هم أقلّ من مليونين و675 ألف ليرة.

ـ تجزئة الزيادة على بدل النقل إلى 65 ألف ليرة للأجور التي تفوق 4 ملايين ليرة، و130 ألف ليرة للأجور التي تقلّ عن 4 ملايين ليرة.

بعد المفاصلة، وافق أصحاب العمل على زيادة الأجور ضمن حدّ أقصى يبلغ 3 ملايين ليرة، وعلى زيادة بدل النقل بقيمة 100 ألف ليرة ضمن هذا السقف وزيادة 65 ألف ليرة لمن راتبه يفوق هذا السقف. وقد أوضح شماس أن أصحاب العمل يرفضون كلياً احتساب هذه الزيادات على الأجور في تعويضات نهاية الخدمة للعمال لأنها «مساعدة اجتماعية». عندها، واجهه المدير العام للضمان الاجتماعي محمد كركي بأن نسب التهرّب لدى أصحاب العمل من التصريح عن العاملين وأجورهم الحقيقية كبير جداً، فردّ شمّاس

> منع أصحاب العمل أيّ نقاش يتعلّق بتحديد نسب التضخّم وغلاء المعيشة

بأنه يمثّل المؤسسات النظامية وبأن الضمان عليه أن يقوم بواجباته في ملاحقة المتهرّبين. وأشار أيضاً إلى أن موضوع الضمان ليس ضمن مجال البحث في لجنة المؤشّر. وتلقّى شماس مساندة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي شارل عربيد الذي كان ولا يزال يمثّل أصحاب العمل، إذ أشار إلى أن الأمر غير مستجدّ لأن «أصحاب العمل يتهرّبون منذ فترة طويلة من التصريح عن الأجور، وهم يدفعون «بزاتي» للعمال».

في هذا الجوّ، بدا للحظة أن الجميع متفقون على وجود التهرّب بالتوازي مع السكوت عنه. فالعمال، مثلهم مثل ممثلي الضمان، سكتوا عن هذا الأمر بشكل مخجل، ورغم أن شمّاس محقّ في اتهام الضمان بالتقصير في ملاحقة المؤسّسات المتهرّبة، إلا أن طلبه حذف نقاش مسألة «التهرّب» من لجنة المؤشّر، كان يستوجب تذكيره بما قاله بيرم في مستهل اللجنة من القوانين التي لا يمكن التهرّب منها والتي توجب دراسة غلاء المعيشة في لجنة المؤشّر لا «المساعدة الاجتماعية»، فما يقع في الموقع الصحيح للجنة هو دراسة تصحيح الأجور وليس «المساعدة الاجتماعية». إلا أن المجتمعين، بدلاً من تذكير شمّاس وعربيد بذلك، انخرطوا في حفلة المفاصلة السوقية حول قيمة المساعدة وأيّ شرائح أجور يجب أن تطالها، علماً بأن نقاشهم هذا يأتي بعد تفاهمات خارج اللجنة بين أصحاب العمل وممثلي الاتحاد العمالي العام في مكتب الرئيس نجيب ميقاتي.

على أي حال، يستند أصحاب العمل في تسويق مفهوم «المساعدة الاجتماعية» إلى مقاربة أطلقها وزير العمل عن مسارَين لتصحيح الأجور: أولهما إنقاذي سريع، والثاني مستدام. المشكلة في مقاربة الوزير أنها تمنح أصحاب العمل ورقة تفاوضية قوية، رغم موقفهم الضعيف تجاه القوانين. فرغم أن اللجنة قد تتفق على عدم احتساب «المساعدة الاجتماعية» في تعويضات الضمان، إلا أن قانون الضمان يفرض اعتبارها أجوراً خاضعة للاشتراكات في الفروع الثلاثة: ضمان المرض والأمومة، التعويضات العائلية، تعويضات نهاية الخدمة. فأيّ دخل مستمرّ لأيّ عامل لا يمكن اعتباره مساعدة، بل يدخل في صلب الأجر.

وهذا المفهوم ليس مجرّد فكرة عابرة، بل هو مثبت في الأحكام القضائية. فعلى سبيل المثال، يشير القرار الرقم 143 الصادر عن محكمة التمييز ـ الغرفة الثامنة مدنية في 1997/9/17، إلى أن «اعتبار التعويضات والعائدات النقدية والعينية التي تتّسم بطابع العمومية، والاستمرارية، والثبات، هي التي يجب إضافتها إلى الأجر الأساسي لحساب تعويضات نهاية الخدمة وما يرافقها من تعويضات منصوص عليها قانوناً».

بهذا المعنى، فإن مقاربة أصحاب العمل في تسمية زيادة الأجور بـ«المساعدة الاجتماعية» لا معنى قانونياً لها، ولا مفاعيل تستتبعها، إلا في ما تسايرها قوى السلطة عليه. لذا، فأيّ اتفاق في لجنة المؤشر على قضم ونهب الحقوق المكتسبة للعمال هو مخالفة يمكن إبطالها قانوناً، ومن الواجب التصدّي لها وإبطالها. فمهما يسمّيها أصحاب العمل، ستبقى زيادة في الأجور يمكن تثبيتها من خلال تثبيت أرقام التضخّم وغلاء المعيشة. هذه الأرقام تشير إلى أنه منذ مطلع 2019 ولغاية نهاية أيلول الماضي، تضخّمت الأسعار بنسبة 472%. هذه هي الزيادة المستحقة للأجراء التي لا يجب أن تخضع للتفاوض. أما ما يحصل في لجنة المؤشّر من بازار مفاصلة سوقي على قيمة الزيادات المستحقة، فلا يستند إلى أيّ دراسة علمية، ولا إلى القوانين، ولا إلى المنطق أيضاً، بل هو تآمر على حقوق العمال المكتسبة بين ممثلي العمال وممثلي أصحاب العمل، وبرعاية قوى السلطة.

تقرير

«مكرُمة» للقطاع العام مقابل «الدولار الجمركي»

وصفٌ وحيد ينطبق على إجراءات السلطة للالتفاف على أزمة الأجور: «المعالجة بالترقيع». مجدداً تختار السلطة هذا النوع من الحلول المطبوخة في وزارة المال ليتبنّاه «مبدئياً» ممثلو الكتل النيابية في لجنة «المال والموازنة» بهدف تغطية مشروع إعطاء زيادة على الراتب. بمُسمّى مساعدة اجتماعية شهريّة لمدّة عام كامل

ميسم رزق

في الشكل بدا الأمر خطوة على طريق احتواء تأثير انهيار سعر الليرة أمام الدولار على القدرة الشرائية للمواطنين، بينما هو ليس كذلك. بل هو الذهاب بالبلاد في دروة الأزمة إلى المزيد من الانهيار. فمنح العاملين في القطاع العام «مساعدة اجتماعية» على النحو المقترح في لجنة المال والموازنة النيابية، يحرّر الحكومة من إعداد وإقرار سلسلة الرتب والرواتب ويعفيها من إدخال تصحيح الأجور ضمن تعويضات نهاية الخدمة. هكذا يصلح تسمية الخطوة بشراء الذمم قبل الانتخابات. وبما أن تصحيح الأجور في القطاع العام يختلف في البيانه عن التصحيح في القطاع الخاص، فإن البحث عن الإيرادات بات الشغل الشاغل لأعضاء اللجنة النيابية. لم ينتبه هؤلاء إلى أن مصرف لبنان خلق، عمداً، كتلة نقدية للتداول في السوق تبلغ 37 ألف مليار ليرة بين كانون الثاني 2019 و15 تشرين الثاني 2020، أي بزيادة 669,5%، ليصبح همّهم اليوم ألا يحصل العاملون في القطاع العام على زيادة ممولّة من طباعة النقد بقيمة 5500 مليار ليرة، أي ما يوازي 14% مما طبعه مصرف لبنان في فترة ما بعد الانهيار.

هكذا، تدرس الكتل النيابية في لجنة المال والموازنة، اقتراحاً يمنح العاملين في القطاع العام «مساعدة اجتماعية، وتموّلها عبر اقتراح من وزير المال يوسف الخليل بزيادة الرسوم الجمركية بواسطة زيادة الدولار الجمركي من 1500 ليرة إلى ما بين 12 ألف ليرة و16 ألف ليرة. وبحسب مصادر مطلعة، فإن الاقتراح جاء أصلاً من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بأن يزاد الدولار الجمركي إلى 14 ألف ليرة لتأمين كتلة نقدية بقيمة 5000 مليار ليرة يمكن من خلالها تسديد «المساعدة الاجتماعية».

وزيادة الدولار الجمركي تعني بشكل مباشر، زيادة الرسوم الجمركية على السلع والبضائع وهو أمر يؤدي مباشرة إلى تعميق موجة الركود التضخمي التي تعصف بلبنان حالياً. بالتالي سيؤدي هذا الإجراء إلى زيادة هائلة في الأسعار تمنع المستهلكين رغم حصولهم على «المساعدة الاجتماعية» من شراء السلع الأساسية ما يعزّز الركود أيضاً.

ويحاول بعض النواب، من باب المزايدة السياسية الانتخابية، إلصاق محاولة زيادة الدولار الجمركي بمن يلبي مطالب صندوق النقد الدولي، إلا أن هذا الأمر ليس دقيقاً لأن المعطيات المتداولة تشير إلى أن الصندوق يطلب تصوّراً من الحكومة اللبنانية للموازنة العامة، والوزير يوسف خليل يعدّ هذا التصوّر بالاستناد إلى سيناريوهات عديدة تتعلق بزيادة الإيرادات ومن ضمنها زيادة الدولار الجمركي. ولكن يتقاطع هذا الطرح مع المعلومات التي تشير إلى أن مصدر الطرح الأساسي هو الحاكم رياض سلامة. ويتعزّز ذلك بالمزايدات التي حصلت أمس في اللجنة، إذ تبيّن أن قرار زيادة الدولار الجمركي يصدر من الحكومة بناء على معدل التحويل الذي يحدّده مصرف لبنان. فقانون الجمارك الصادر عام 2000 ينصّ على الآتي: «إذا كانت البضائع الواردة في الفاتورة محررة بعملة أجنبية فيتمّ تحويلها إلى عملة لبنانية على أساس معدّل التحويل الذي يحدّده مصرف لبنان».

> رياض سلامة اقترح زيادة الدولار الجمركي إلى 14 ألف ليرة

هذا محور النقاش في لجنة «المال والموازنة». وقد أعلن رئيس اللجنة النائب إبراهيم كنعان أن «وزارة المال وافقت مبدئياً على اقتراح المساعدة الاجتماعية للقطاع العام واقترحت تعديلات سلّمتنا إياها وسنناقشها». وأشار أكثر من مصدر في اللجنة ومن خارجها أيضاً إلى وجود إجماع حول ضرورة إقرار المساعدة، وبعضهم تحدث عن أن «التعديل الضريبي المقترح من وزير المال لا يستحوذ توافقاً لكنه الخيار الوحيد المتوافر». وترى المصادر أن هذه المساعدة هي عبارة عن «نصف قيمة الراتب»، على أن يكون «حدّها الأدنى مليون ليرة والأقصى ثلاثة ملايين». أما كلفتها وفق ما صرّح به خليل في اللجنة، ستبلغ 5500 مليار ليرة.

مسار «المساعدة الاجتماعية» عدا عن كونه مساراً حافداً تجاه كل المستهلكين في لبنان، فإنه بدأ في لجنة المال والموازنة خلافاً للمسار التقليدي الذي يفترض أن يقترح وزير المال على الحكومة، وأن تقرّ اقتراحها وتحيله إلى مجلس النواب لمناقشته وإقراره. لكن في كل الأحوال سيعود الاقتراح إلى الحكومة، وبحسب المعطيات، فإن إقراره، في حال استمرّ عمل الحكومة معطّلاً، سيكون عبر «مرسوم جوال» كما تشير مصادر وزارية.

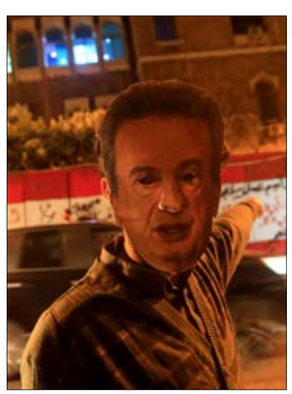
(هيثم الموسوي)

قضية

«الدستوري» أمام الامتحان احتكام للدستور أم للقوى السياسية؟

الطعن الذي قدّمه تكتل «لبنان القوي»، أمس، في تعديلات بعض مواد قانون الانتخاب، يفترض أن يقود إلى مسارين: أول يقضي بقبول المجلس للطعن ما يؤدي إلى إلغاء التعديلات خصوصاً تلك المتعلقة بمقاعد الاغتراب، وثانٍ يقود إلى تطيير نصاب «الدستوري» ومنعه من اتخاذ قرار بأمر من القوى السياسية

(أرشيف ــ مروان طحطح)

رلى إبراهيم

هل دخلت الانتخابات النيابية في نفق النزاعات النيابية والدستورية مما يمهّد لإلغائها أو تأجيل موعدها؟ سؤال بات مشروعاً مع تقديم تكتل لبنان القوي طعناً أمام المجلس الدستوري لإبطال القانون رقم 8 الصادر بتاريخ 2021/11/3، والرامي إلى تعديل بعض مواد قانون الانتخاب 2017/44. المواد المطعون فيها هي نفسها التي استند إليها رئيس الجمهورية ميشال عون لعدم توقيع التعديلات وردّها إلى مجلس النواب لتضمنها مخالفات دستورية. وقد ترجم التيار الوطني الحر هذه المخالفات بتقديم مطالعة للمجلس الدستوري تعزز موقفه، وأولها مخالفة المادة 57 من الدستور في الجلسة العامة لمجلس النواب التي ناقشت ردّ رئيس الجمهورية وصوتت عليه. فعند التصويت على البند المتعلّق باقتراع المغتربين، أيّد 61 نائباً الإبقاء على التعديلات لجهة انتخاب المغتربين في الداخل من دون استحداث 6 مقاعد لهم في الخارج. يومها، انسحب التيار اعتراضاً على اعتبار رئيس مجلس النواب نبيه بري أن الغالبية المطلقة في المجلس النيابي هي 59 نائباً لا 65، وذلك عبر احتسابه العدد الفعلي للنواب مستثنياً المتوفين والمستقيلين لا العدد القانوني أي 128. من هنا، أورد التكتل في طعنه أن المادة 57 من الدستور تنص على أنه «عندما يستعمل الرئيس حقه هذا، يصبح في حل من إصدار القانون إلى أن يوافق عليه المجلس بعد مناقشة أخرى في شأنه، وإقراره بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً»، ما يعني أن الغالبية المطلقة تحتسب وفقاً للعدد القانوني. كذلك استند التيار إلى رأي هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل التي حددت في رأيها التعليل رقم 1988/1374 الذي يقول إن «القانون يقر بالغالبية المطلقة من مجموع العاملين فيه» أي الأحياء، وهو الرأي الذي يتناسب ورأي رئيس مجلس النواب. لكن المشرع الدستوري عدّل المادة المذكورة وحذف منها عبارة «الغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء العاملين» ليستبدلها بـ«الغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء الذين يؤلفون المجلس قانوناً» أي باحتساب العدد الذي نصّ عليه قانون الانتخاب. بالتالي، يتابع التيار، «يكون كل اجتهاد مخالف يقول بحذف الأعضاء المتوفين والمستقيلين في حساب النصاب ومهما كان المبرر، مخالفاً لنص الدستور الصريح ورغبة واضعيه الأكيدة». أما الدليل الأبرز على ما سبقَ كما جاء في الطعن، فهو القانون رقم 11 الصادر في 8 آب 1990 وفحواه أن نصاب النواب الأحياء يبقى سارياً إلى موعد إجراء أول انتخابات نيابية عامة أو فرعية في المرحلة التالية لصدوره وذلك بصورة استثنائية في ضوء انخفاض النواب في حينه إلى 70 نائباً. وبعد هذا القانون أجريت عدة انتخابات، بما يقضي إلى «إبطال القانون المطعون فيه في ما يخصّ الأكثرية المعتمدة للتصويت على المواد المعنية بهذه المخالفة». من ناحية أخرى، يذكر التكتل مخالفة دستورية أخرى تتعلق بآلية تفسير الدستور. ويستند الطعن إلى بري نفسه الذي سبق له أن قال في معرض تلقيه طلباً من الرئيس عون بتاريخ 2014/11/17 لتفسير المادة 24 من الدستور حول المناصفة بين المسلمين والمسيحيين في انتخاب أعضاء مجلس النواب، أن تفسير «أي مادة في الدستور يتطلب موافقة ثلثي مجلس النواب لإقراره». وهي حجة أخرى تستدعي إبطال القانون «الذي اتخذ بالاستناد إلى تفسير مخالف للأصول».

إلى جانب طعن التكتل بطريقة احتساب بري للغالبية المطلقة، أورد أيضاً ما سماه «مخالفات دستورية في شأن حق المنتشرين في التمثيل النيابي الخاص»، أي المقاعد الستة الموزعة بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين على القارات الست. إلا أن التعديل الوارد في المجلس النيابي قد انتقص من «الحقّين المكتسبين لغير المقيمين الممثلَين بالحق في الاقتراع في الخارج من جهة والحق في الترشح في الخارج وعنه من جهة أخرى». كذلك أتى على ذكر المخالفة المرتبطة بالمهل مخالفاً مبدأ فصل السلطات، إذ يدخل هذا الأمر في إطار تعدّي السلطة التشريعية على الصلاحيات الدستورية للسلطة التنفيذية، ومخالفات تتعلق بالمادتين 64 و66 من الدستور حول تقليص دور الوزير المختص (وزير الداخلية) الذي يمنحه الدستور بعد وضع التعديل الأخير مسألة تعيين رؤساء لجان القيد العليا والابتدائية وأعضائها ومقرريها، في حين أن هذه الصلاحية قبل التعديل كانت بيد وزيريْ العدل والداخلية. وأنهى التكتل الطعن بإيراد الكوتا النسائية من منطلق عدم تطبيق مبدأ المساواة. وطلب من المجلس الدستوري تعليق مفعول القانون المطعون فيه وإصدار القرار بإبطاله إبطالاً كلياً للترابط بين مواده وعدم دستوريته.

> «النقطة الأقوى في الطعن هي تلك المتعلقة بالغالبية المطلقة»

هل يكسر فيتو الرئيس؟

يرى أستاذ العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف المتخصص في القانون الدستوري وسام اللحام أن «النقطة الأقوى» في الطعن هي تلك المتعلقة بالغالبية المطلقة بعكس بقية النقاط التي يمكن القفز فوقها. وبرأيه، «إذا ما قبل المجلس الدستوري بالطعن المقدّم في ما خص بالنقطة الأولى التي تنص على مخالفة المادة 57 من الدستور، لا يعود من داع لمناقشة بقية البنود». ويشير إلى أن المجلس «لا يجب أن يدخل في مضمون القانون بل في آلية المخالفة للمادة الدستورية التي تفرض الغالبية المطلقة في كل البنود التي ردّها رئيس الجمهورية، ما يعني عدم كسر فيتو الرئيس وسيؤدي إلى إبطال القانون كاملاً بمعنى إبطال كل التعديلات التي اتخذ القرار بها في مجلس النواب، وإعادة التصويت على هذه المواد».

من جهة أخرى، يؤكد اللحام أن الطعن استند أيضاً على نقطة صحيحة، «إذ لا يحق للمجلس النيابي تفسير الدستور بوصفه سلطة تشريعية». لكن ماذا بعد قبول الدستوري للطعن؟ يجيب اللحام: «يصبح النص المنشور في الجريدة الرسمية مجرد نصّ غير نافذ ويعمد المجلس النيابي إلى الاجتماع مجدداً للتصويت على قانون جديد حول التعديلات التي يريدها على المواد الموجودة في قانون الانتخاب النافذ. علماً أن رئيس الجمهورية أخطأ في بيانه عندما قال إن القانون بات نافذاً بدلاً من الإشارة إلى أنه تم نشر النصّ ومخالفته للمادة 57 من الدستور». وعما إذا كان هذا الإبطال سيؤثر في الاستحقاق الانتخابي، لفت إلى أن النص «فتح بمعنى يمكّن له أن يؤدي إلى إبطال القانون أو اتخاذه ذريعة لإبطال الانتخاب». أما في ما يتعلق بانتقاص حقّ المغتربين وتقصير المهل بمعنى منع شريحة عمرية من الانتخاب لعدم بلوغها سنّ الـ21 قبل 27 آذار، فيشير لحام إلى أنه «ممنوع على المشرّع إلغاء حق من دون أن يعطي في مقابله، وفي هذه النقطة، منح مجلس النواب الحق لغير المقيمين بالاقتراع في الداخل كما في العام 2018، ما يعني الإبقاء على حقهم الديمقراطي. فيما مسألة تقصير المهل لا تعتبر من المخالفات الدستورية، فالدستور يمنح السلطة التنفيذية حق حلّ مجلس النواب نظرياً عندما تريد، وهو ما يقود إلى حرمان كل من لم يبلغ 21 عاماً حينها من الانتخاب. كذلك يمكن لمجلس النواب التصويت على قانون لتقصير ولايته ما يعني أيضاً إجراء انتخابات مبكرة وحرمان البعض من الانتخاب. إلا أن هذه ليست بمشكلة لأن هدفها الاحتكام إلى الشعب».

في سياق آخر، قد يعمد المجلس الدستوري إلى اتخاذ قرار سلبي يطيح بالطعن، «وذلك مستبعد لوضوح المخالفة الدستورية، أو يصدر محضراً يدّعي فيه أن النصاب لم يكتمل (عدد الأعضاء 10، لكن النصاب يؤمن بثمانية أعضاء والتصويت يحتاج إلى غالبية من 7 أعضاء)، فيبقى القانون نافذاً كما التعديلات المقرّة». وإذا ما حصل أمر مماثل، بحسب لحام، «يكون المجلس قد فقد مصداقيته المفقودة أصلاً، ويكون قراره مصلحياً، وهو بمثابة ارتكاب جريمة لأن القوى السياسية عمدت إلى التدخل في عمل السلطة القضائية ومنعتها من إتمام مهامها».

بنك عوده

بنك عوده ش م ل
الرأسمال: ل.ل. 992,879,819,050 مدفوع بكامله
الأموال الخاصّة المجمّعة: ل.ل. 4,118,946,962,421
س.ت. 11347 بيروت - لائحة المصارف 56 - عضو في جمعيّة مصارف لبنان

App Store
Google play

خصائص النشاط المجمّع كما في نهاية أيلول 2021[1]

- إستمرار حالة الضبابيّة المفرطة الناجمة عن الأزمة الماليّة المتمادية منذ العام 2019، ما يفرض استحالة قيام الإدارة بتقدير دقيق وموثوق للتأثير السلبي لهذا الوضع على البيانات الماليّة وفقاً للمعايير الدوليّة المعتمدة، وما يترتّب عن ذلك من تعديلات على المركز المالي للبنك وحقوق الملكيّة، والتي من المتوقّع أن تكون كبيرة.
- اتّخاذ عدد من الإجراءات لتعزيز المكانة الماليّة للبنك، من أهمّها زيادة رأس المال المحقّقة في العام 2020 وبيع وحدات المجموعة في مصر والأردن والعراق، ما نتج عنه زيادة إجمالي حقوق المساهمين لبنك عوده بنسبة 20٪، تماشياً مع المتطلّبات الصادرة عن مصرف لبنان.
- تحقيق فائض تشغيلي خصّص كلّياً لتغطية خسائر غير متكرّرة متّصلة بالأزمة، ضمن مواصلة سياسة تحويل كافّة الأرباح التشغيليّة المتكرّرة للمؤونات ولتغطية خسائر إستثنائيّة الى حين تبديد عدم الوضوح.

البيانات الماليّة وإيضاحاتها كما في 30 أيلول 2021 متوفّرة على bankaudi.com.lb

النتائج المجمّعة غير المدقّقة كما في نهاية أيلول 2021

وفقاً للمعايير الدوليّة للإفصاح المالي (IFRS)

بيان المركز المالي المجمّع

الموجودات	30/9/2021	31/12/2020
	(القيم بملايين الليرات اللبنانية)	
الصندوق ومؤسّسات الإصدار	18,554,624	19,486,210
الودائع لدى المصارف والمؤسّسات الماليّة	2,962,594	2,167,959
قروض للمصارف والمؤسسات الماليّة وإتفاقيات إعادة بيع	169,392	264,246
أدوات مشتقّات ماليّة	168,133	218,820
أسهم وحصص بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	47,917	54,388
أدوات دين وموجودات ماليّة أخرى بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	248,017	337,679
منها: صافي التسليفات والقروض المصنّفة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	-	7,124
أسهم وحصص بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدّخل الشامل الأخرى	62,093	65,714
أدوات دين وموجودات ماليّة أخرى بالقيمة العادلة مقابل عناصر الدّخل الشامل الأخرى	1,445,624	1,452,659
صافي التسليفات والقروض للزبائن بالكلفة المطفأة	7,855,842	9,142,352
صافي التسليفات والقروض للجهات المقرّبة بالكلفة المطفأة [1]	78,464	108,200
المدينون بموجب قبولات	26,834	17,892
أدوات الدين بالكلفة المطفأة [2]	7,711,475	7,787,493
حصص ومساهمات في الشركات المرتبطة وفقًا للحقوق الصّافية	82,748	113,923
أصول ثابتة ماديّة وحق استخدام الاصول المستأجرة	591,178	635,928
أصول ثابتة غير ماديّة	69,936	81,081
أصول مأخوذة إستيفاء لديون	155,676	203,160
اصول برسم البيع	-	9,493,147
موجودات أخرى	1,881,789	1,739,097
الشّهرة	42,408	42,384
مجموع الموجودات	42,154,744	53,412,332

[1] بلغت القروض المصنوعة للجهات المصرفية مقابل ضمانات نقدية 6 مليار ل.ل
[2] يشمل سندات تم التنازل عن حائزيها للزبائن بمبلغ 155 مليار ل.ل.

خارج الميزانيّة

	30/9/2021	31/12/2020
	(القيم بملايين الليرات اللبنانية)	
تعهّدات تمويل		
تعهّدات معطاة للمصارف والمؤسّسات الماليّة	299,425	201,855
تعهّدات للزبائن	3,412,562	2,126,797
تعهّدات ضمان		
تكفّل وكفالات وضمانات أخرى معطاة للمصارف والمؤسّسات الماليّة	160,037	24,751
تكفّل وكفالات وضمانات أخرى مستلمة من المصارف والمؤسّسات	71,246	123,281
تكفّل وكفالات وضمانات معطاة للزبائن	1,106,687	1,067,930
تكفّل وكفالات وضمانات مستلمة من الزبائن	21,526,309	24,166,942
عمليّات بالعملات الأجنبيّة		
عملات أجنبيّة للإستلام	4,972,745	5,014,511
عملات أجنبيّة للتسليم	4,915,827	5,112,142
تعهدات على الأدوات الماليّة لآجل	5,725,458	6,248,790
حسابات الائتمان	1,436,275	1,728,409
خاضعة لتعليمات محدّدة	1,431,335	1,720,562
خاضعة لتوظيفات إستنسابية	4,940	7,847
موجودات حسابات إدارة الأموال	12,026,231	11,426,278
هيئات الاستثمار الجّماعي	47,507	38,495
ديون الزبائن الرديئة المنقولة للذكر الى خارج الميزانيّة خلال الفترة	6,549	514,102

المطلوبات وحقوق المساهمين

	30/9/2021	31/12/2020
	(القيم بملايين الليرات اللبنانية)	
المطلوبات		
مؤسّسات الإصدار	3,644,857	4,024,308
المصارف والمؤسّسات الماليّة واتفاقيّات إعادة شراء	847,966	1,519,173
أدوات مشتقّات ماليّة	285,468	446,793
الودائع وحسابات الزبائن الدائنة	31,251,648	32,290,695
ودائع وحسابات الجّهات المقربة	167,308	163,019
مطلوبات متمثلة بأوراق مصرفيّة أو ماليّة	18,891	115,588
تعهّدات بموجب قبولات	26,834	17,892
مطلوبات أخرى	376,356	531,019
مؤونات لمواجهة الأخطار والأعباء	197,632	150,599
ديون مرؤوسة وما يماثلها	1,218,837	1,202,225
مطلوبات برسم البيع	-	8,502,601
مجموع المطلوبات	38,035,797	48,963,912
حقوق المساهمين - حصّة المجموعة		
الرأسمال - أسهم عاديّة	982,859	982,859
الرأسمال - أسهم تفضيليّة وما يماثلها	10,020	10,020
علاوات إصدار الأسهم العاديّة	902,290	902,290
علاوات إصدار الأسهم التفضيليّة	894,480	894,480
المقدّمات النقديّة المخصّصة للرأسمال	72,586	72,586
احتياطات غير قابلة للتوزيع (قانونيّة والزاميّة)	1,869,717	2,209,661
احتياطات حرّة قابلة للتوزيع	493,355	17,270
الأدوات الرأسماليّة المعاد شراؤها	(9,190)	(9,190)
أرباح مدورة	(106,403)	767,489
فائض إعادة تقييم العقارات	262,001	337,059
عناصر الأموال الخاصّة الأخرى	(18,616)	(11,861)
فروقات تحويل العملات الأجنبيّة	(1,205,447)	(1,078,654)
عناصر الأموال الخاصة الأخرى المرطبة بأصول برسم البيع	-	(587,877)
نتائج الدورة الماليّة	(167,978)	(225,147)
مجموع حقوق المساهمين - حصّة المجموعة	3,979,674	4,280,985
حقوق المساهمين - حصّة حقوق الاقلية	139,273	167,435
مجموع حقوق المساهمين	4,118,947	4,448,420
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	42,154,744	53,412,332

بيان الدخل المجمّع

	30/9/2021	30/9/2020
	(القيم بملايين الليرات اللبنانية)	
الفوائد والإيرادات المشابهة	2,066,576	2,620,338
ينزل: الضريبة على الفوائد	(169,688)	(213,123)
الفوائد والإيرادات المشابهة (بعد تنزيل الضريبة على الفوائد)	1,896,888	2,407,215
الفوائد والأعباء المشابهة	(690,740)	(1,454,691)
صافي الإيرادات من الفوائد	1,206,148	952,524
الإيرادات من العمولات	185,579	163,281
الأعباء من العمولات	(180,117)	(638,464)
صافي العمولات	5,462	(475,183)
صافي (خسائل) ارباح عمليّات الأدوات الماليّة المصنّفة بالقيمة العادلة مقابل حساب الأرباح والخسائر	(930,193)	127,286
منها: صافي إيرادات فوائد	3,787	2,247
صافي (خسائل) ارباح الاستثمارات الماليّة	(8,965)	31,740
إيرادات تشغيليّة أخرى	33,464	14,043
مجموع الإيرادات التشغيليّة	305,916	650,410
مؤونة الخسائر الائتمانيّة المتوقّعة	(11,219)	(165,819)
صافي الإيرادات التشغيليّة	294,697	484,591
أعباء المستخدمين وملحقاتها	(310,226)	(305,800)
مصاريف إدارية وأعباء تشغيليّة أخرى	(162,198)	(171,622)
مخصصات استهلاكات ومؤونات الأصول الثابتة المادّية وحق استخدام الأصول المستأجرة	(40,141)	(49,498)
اطفاء الأصول الثابتة غير المادّية	(14,871)	(16,392)
مجموع الأعباء التشغيليّة	(527,436)	(543,312)
الخسائر التشغيليّة	(232,739)	(58,721)
حصتنا في نتائج مؤسسات مرتبطة وفقا للحقوق الصافية	-	(455)
صافي (خسائل) ارباح بيع أو استبعاد الموجودات الأخرى	(1,219)	121
النتائج قبل الضريبة	(233,958)	(59,055)
الضريبة على الأرباح	(6,693)	(47,705)
النتيجة بعد الضريبة	(240,651)	(106,760)
النتيجة بعد الضريبة للنشاطات المتوقّفة أو قيد التصفية	78,856	106,760
النتائج الصّافية	(161,795)	-
النتائج الصّافية - حصّة الأقليّة	6,183	5,463
النتائج الصّافية - حصّة المجموعة	(167,978)	(5,463)
حصّة السهم العادي من الخسائر الناتجة عن النشاطات العاديّة ل.ل	(280)	-
حصة السهم العادي من الخسائر الناتجة عن النشاطات العاديّة ل.ل	(420)	(211)

[1] إخلاء مسؤوليّة: تمّ نشر الأرقام المرفقة التزاماً بمتطلّبات النشر التنظيميّة للمصارف العاملة في لبنان. لا يجوز الاعتماد عليها في اتّخاذ القرار، وينبغي قراءتها بالاقتران مع المجموعة الكاملة للبيانات الماليّة والإفصاحات ذات الصلة كما هي منشورة على الموقع الإلكتروني للبنك (يُرجى الرجوع إلى التقرير السنوي لعام 2020 والتقرير الفصلي في نهاية أيلول 2021).

على الغلاف تنازع مراكز الأبحاث والمختبرات العلمية في الجامعة اللبنانية من أجل البقاء. البحوث العلمية التي كانت أساساً تعيش على فتات الموازنات سحقتها الأزمة الاقتصادية تماماً. ما يجعل الانهيار في المختبرات العلمية حتمياً ما لم يُصار إلى إغاثتها. في انتظار ذلك، وضعت الجامعة استراتيجية لـ «الإنقاذ» عبر دمج المختبرات العلمية الصغيرة توفيراً للتكاليف

مراكز الأبحاث في «اللبنانية» التخلّف العلمي آتٍ!

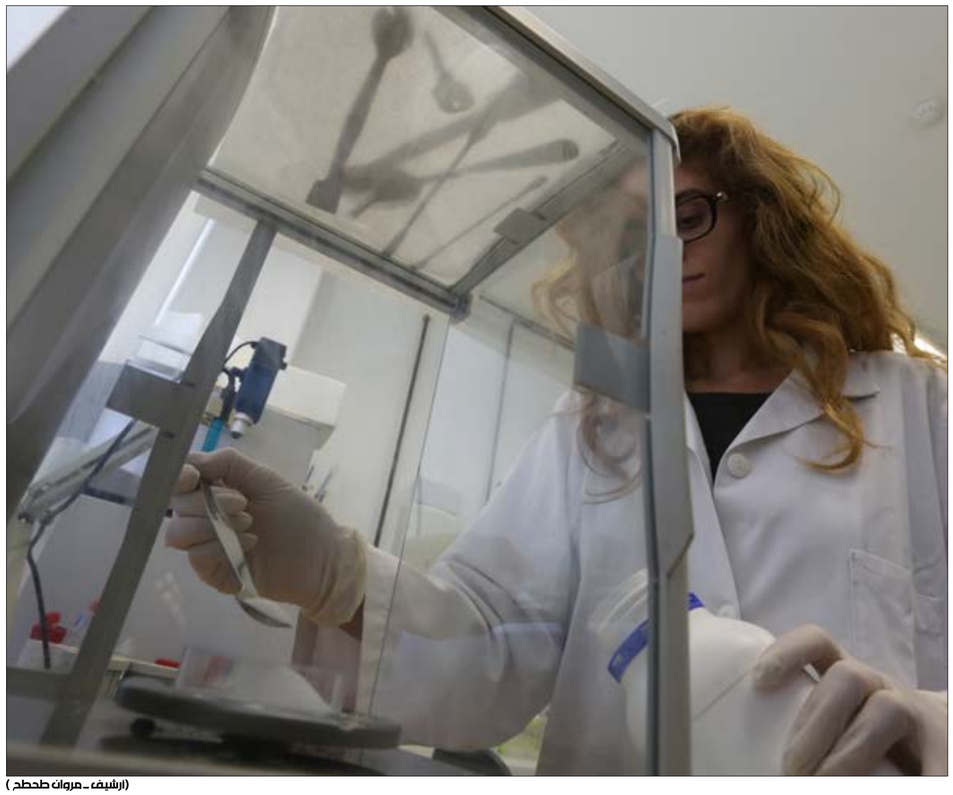
(أرشيف ـ مروان طحطح)

مركز «العلوم الاجتماعية»: 27 بحثاً بـ 12 مليون ليرة!

واجه مركز أبحاث معهد العلوم الاجتماعية، أول مركز تأسس في الجامعة اللبنانية، التحديات نفسها التي واجهتها مراكز الأبحاث الأخرى، من تردي الأوضاع الصحية والاقتصادية والسياسية والأمنية، ومن ضعف الموازنات التي «بلغت قيمتها السنوية هذا العام 12 مليون ليرة»، وفق رئيس المركز حسين أبو رضا. لكن المركز «انتفض من تحت الخراب كطائر الفينيق»، على ما قال أبو رضا. فقد «شكلنا فرقاً في المختبرات العشرة المتخصصة في المركز، وعقدنا لقاءات دورية مع منسقي المختبرات خلصت إلى تبني الأزمة الاقتصادية اللبنانية الحالية وتداعياتها المجتمعية محوراً بحثياً رئيساً للعام الماضي». وبفعل العمل التطوعي للأساتذة التسعين في المركز وتكبّدهم التكاليف على نفقتهم الخاصة، أجرى المركز 27 بحثاً علمياً حول الظواهر المنتشرة في المجتمع اللبناني، من بينها: العنف الأسري، البطالة، الهجرة، ارتفاع نسبة الجريمة، المشكلات النفسية، فعالية المناهج التربوية جراء التعليم عن بعد، التغيير في العادات والتقاليد في ظل كورونا والأزمة الاقتصادية، وغيرها. عدا عن تنظيم 27 نشاطاً العام الماضي، بين ندوات ومحاضرات وورش تدريبية ومؤتمرات وعروض فرق بحثية.

زينب حمود

لا يتجاوز حجم الإنفاق على البحوث العلمية في الدول النامية الـ 4% من مجموع الإنفاق العام، وصرفت الدول العربية 750 مليون دولار للبحث والتطوير العلمي عام 2003، أي 0,3% من إجمالي ناتجها الوطني، بحسب تقرير صدر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي عام 2006. وشأنه شأن الدول النامية، استخفّ لبنان بأهمية البحث العلمي، ولم يُعر أي اهتمام لمراكز الأبحاث العلمية في المؤسسات الأكاديمية. فغابت هذه المراكز عن بعض الكليات في الجامعة اللبنانية لا سيّما تلك المتخصّصة بالعلوم الإنسانية، فيما استحدثت في بعضها الآخر مراكز، بالاسم فقط، من دون أن يعرف الطلاب والأساتذة بوجودها. فمركز الأبحاث في كلية الإعلام، مثلاً، تأسس عام 2016، ولكن «لم يخصص له مكتب، فيما يضم فرقة بحثية واحدة فقط»، بحسب ما تؤكد رئيسة المركز وفاء أبو شقرا لـ «الأخبار»، لافتة إلى أن أول رئيسة للمركز، نهاوند القادري، «استقالت بسبب التباين بين تصورها لعمل المركز وتصور الجامعة له، فتُرك المركز من دون أي خطة عمل أو موازنة تشغيلية».

الأزمة الاقتصادية ضربت بشكل كبير مراكز أبحاث كليات العلوم التطبيقية في الجامعة، مثل كليات العلوم والطب والصحة والصيدلة والهندسة والزراعة وغيرها، لأن الكلفة التشغيلية لمختبراتها العلمية عالية، علماً أن الجامعة لا ترصد جزءاً من موازنتها لتشغيل المختبرات، بل تموّل المشاريع البحثية التي توافق عليها لجنة البحث العلمي في الإدارة المركزية. هكذا، تراجع عدد المشاريع البحثية في معظم المختبرات العلمية، و«منذ سنتين، لم نحصل على أي تمويل ملحوظ وتابعنا نشاطنا ضمن مسارات بحثية مشابهة»، بحسب مسؤولة مختبر المواد ذات الفعالية البيولوجية في كلية العلوم - الفرع الثاني، هيلانة جريج، مشيرة إلى أن «المختبر سيبقى مفتوحاً حتى تنفد المواد المتوافرة فيه».

يعزو رئيس الجامعة بسام بدران تراجع عدد المشاريع البحثية إلى تراجع قيمة المخصصات المالية لهذه المشاريع بفعل تدهور قيمة الليرة مقابل الدولار، مشيراً إلى أن «المشاريع البحثية كانت تتلقى تمويلاً يراوح بين 20 و30 مليون ليرة، ما كان قبل الأزمة يوازي 13 إلى 20 ألف دولار، ويكفي لتمويل المشروع البحثي. إلا أن هذا المبلغ اليوم يساوي أقل من ألف دولار ولا يكفي لشراء بعض المواد الأساسية الصغيرة في البحث العلمي. لذلك،

> **الجامعة نحو دمج المختبرات في تكتّلات بحثيّة توفيراً للنفقات**

وضعت الجامعة استراتيجية جديدة للبحوث العلمية تتمثل بـ«دمج المختبرات العلمية الصغيرة في تكتلات بحثية تعمل ضمن توجه وسياق بحثي موحد من أجل إنشاء مراكز أبحاث متخصصة في ما بعد». كيف تحلّ هذه الاستراتيجية مشكلة النقص في التمويل؟ يجيب بدران: «بدلاً من أن يعمل كل مختبر على توجّه بحثي يتطلب مواد ومعدات خاصة، تجمع الفرق البحثية مواردها المالية والعلمية لتجهيز مختبر واحد للمجموعة». ويرى بدران أن تراجع عدد المشاريع البحثية هو من «حسنات الأزمة» لأنها «ستدفع الباحثين في الجامعة إلى توحيد جهودهم في إدارة مشاريع مشتركة». بهذه الطريقة سيفكر الباحثون ملياً قبل المضي بأي خطوة بحثية تستنزف أموالاً، وستوفر الجامعة مبالغ كانت تنفقها المختبرات العلمية في مراكز الأبحاث.

إلى ذلك، تتحدث جريج عن الكلفة العالية للمعدات التي تتعرض للضرر إضافة إلى كلفة تصليح أي عطل يطرأ على الماكينات ما يجعل «الانهيار في المختبرات العلمية حتمياً ما لم يصار إلى إغاثتها». ولا يخفي بدران صعوبة الوضع في المختبرات العلمية ومراكز الأبحاث، لكنه يعوّل على جهود الأساتذة الذين يعملون «باللحم الحي» لضمان استمرارية العمل البحثي في الجامعة، كما يعوّل على كلية التكنولوجيا «لتخريج طلاب تقنيّين وفنيّين يعملون في صيانة المختبرات البحثية، ما يوفر على الجامعة مصاريف عقود الصيانة للتجهيزات المخبرية ويتيح الفرصة أمام متخرجيها للعمل في مختبراتها وصيانة مجمّعاتها».

وإلى جانب النقص في التمويل، يواجه البحث العلمي في لبنان تحديات أخرى. تروي جريج كيف أثرت أزمة انقطاع الكهرباء على عمل المختبر: «هناك ثلاجة واحدة تتغذى بالكهرباء 24/24 نضع فيها المواد التي تحتاج إلى برودة دائمة، وعندما انقطعت الكهرباء عن المختبر نقلنا بعض المواد الباهظة الثمن والتي قد تتعدى ألف يورو للملغرام الواحد إلى حيث كانت الكهرباء مؤمنة من دون انقطاع». تضاف إلى ذلك هجرة الكفاءات وتراجع إنتاجية الأستاذ الجامعي جراء الظروف الصعبة التي يمرّ بها. وتوضح أبو شقرا أن «عدداً كبيراً من الأساتذة الجامعيين يعدّون الجامعة مكاناً للتوظيف فقط، علماً أن تفرغ الأستاذ في الجامعة يعني أن يتفرغ للبحث العلمي فيحضر المؤتمرات ويُجري الأبحاث. لكن، كيف يكون البحث العلمي أولوية في وقتنا الراهن وسط الأزمات التي تعصف بالبلاد وبالجامعة اللبنانية على وجه الخصوص؟ علماً أن البحث العلمي يحتاج إلى استقرار وهدوء وأستاذ شبعان».

متابعة

«الشط لكل الناس» إزالة التعدّيات لا تغريم المعتدين

رحيل دندش

لم يمنع الظرف الاقتصادي الاستثنائي الذي تمرّ به البلاد من «العبث» بالأملاك البحرية والمُضي في نهج التعديات على الشاطئ اللبناني المُقدّرة بنحو خمسة ملايين متر مربع (وفق تقديرات وزارة الأشغال العامة والنقل). وفيما كانت آخر التقديرات تُشير إلى أن 80% من الشاطئ مُقفل أمام العموم (من أصل 220 كلم، ثمة 40 كلم فقط متاحة أمام اللبنانيين وفق بحث أعده «المرصد الجامعي للإعمار وإعادة الإعمار» التابع للأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة في جامعة البلمند عام 2017)، لا تزال مشاريع أخرى «تُطبخ» في عزّ الأزمة.

فإلى مُنتجع سياحي «ينبت» على شاطئ الناعمة، تجري أعمال الحفريات على شاطئ عمشيت ببناء فيلا خاصة لأحد المتموّلين على «قدم وساق». وعوض اتخاذ إجراءات حاسمة ورادعة تعيد للناس حقوقها المسلوبة، تتجه وزارة الأشغال العامة والنقل إلى إعداد دراسات وطرح مزايدات، تستهدف تحصيل عائدات من الأملاك البحرية المخالفة لصالح الخزينة العامة، وفق ما أعلن أخيراً الوزير علي حمية عن نية الوزارة الإعلان عن دفتر شروط لإطلاق مزايدة «لتأجير واستثمار الأملاك العامة البحرية، وتعديل المرسوم الذي كان مبنياً على أساس سعر الدولار بـ1500 ليرة بهدف زيادة إيرادات الدولة والحفاظ على العمل السياحي البحري في لبنان». ائتلاف «الشط لكل الناس» رأى في هذه الخطوة تشريعاً غير مباشر لاستئناف التعديات واستدامتها والتشجيع عليها، «تماماً كما قد كان شرّع لمثل هذه التعديات من قبل أصحاب النفوذ إبان الحرب الأهلية». ولفت الائتلاف، في مؤتمر صحافي أمس، إلى أن «احتلال الشاطئ، وإن تم تشريعه بموجب مراسيم مخالفة للدستور، أدى إلى خسارة العديد من المواقع الأثرية وفقدان الشاطئ العام كثروة بيئية وإيكولوجية واقتصادية، وحتى كمساحة عامة للممارسات الثقافية والاجتماعية وكحق أساسي من حقوق المواطنين».

من هنا، كان مطلب الحملة الأساسي: تعديل قانون الموازنة 64/ 2017 الذي يقرّ بتسوية التعديات على الأملاك العامة تحت ذريعة الأزمة الاقتصادية. إذ ينص هذا القانون على تحصيل الدولة لبعض الإيرادات الناجمة عن غرامات مفروضة على المعتدين، من دون التطرق إلى الموضوع الأساس وهو إزالة التعديات واستعادة الحق بالشاطئ كملك عام. كما أن القانون لم يلتفت إلى ضرورة إيقاف المراسيم الاستثنائية التي لا تزال تسمح بتشريع التعديات على الشاطئ. أما التعديل، فيتم، وفق الائتلاف، عبر إضافة مادة وحيدة، تنصّ على ما يلي: «اعتباراً من تاريخه، يُحظّر على أيّة جهة رسميّة الترخيص لمصلحة أشخاص طبيعيّين أو معنويّين بإشغال أملاك عموميّة بحريّة أو بإشغال قعر المياه الإقليميّة أو جوفها أو سطحها. ويُحصر حقّ إشغال الأملاك العموميّة البحريّة بالدولة اللبنانيّة مراعاةً لمقتضيات الدفاع الوطني والمصلحة العامّة».

رئيس جمعية «نحن» محمد أيوب قال لـ«الأخبار»، إن «هذا المطلب هو الحل الجذري لهذه الانتهاكات بالقانون، بدلاً من المعارك المتفرقة التي نخوضها في كل مرة يتعرض فيه موقع جديد للاعتداء من قبل أفراد وشركات خاصة».

مقالة

لبنان يتراجع في «مؤشّر الابتكار»:

تدنّي التعليم والأبحاث العلميّة وهجرة الطاقات الإبداعيّة

ماجد جابر *

أظهرت نتائج النسخة الـ 14 من تقرير «مؤشر الابتكار العالمي» 2021 (https://www.wipo.int/edocs/pubdocs/en/wipo_pub_gii_2021.pdf)، تراجع لبنان من المركز الـ87 في العام الماضي إلى المركز الـ92، من بين 132 دولة، وحلوله في المرتبة العاشرة عربياً من بين 13 دولة (الإمارات في المرتبة الأولى عربياً والـ33 عالمياً). كما صُنّف لبنان في المرتبة الـ16 من بين 19 ضمن مجموعة دول شمال أفريقيا وغرب آسيا (حلّ الكيان الإسرائيلي في صدارتها). فيما حافظت سويسرا على صدارتها العالمية، تلتها السويد والولايات المتحدة.

المؤشر تُعده «المنظمة العالمية للملكية الفكرية» (WIPO)، ويعتمد في تقييمه على فئتين من المؤشرات الفرعية: الأولى تختص بالمدخلات التي تقيّم إسهام الاقتصاد الوطني في كل دولة في دعم أنشطة الابتكار، وتختص الثانية بالمخرجات، أي نتيجة أنشطة الابتكار ضمن الاقتصاد. وينتج المؤشر النهائي من متوسط المدخلات والمخرجات معاً.

يهدف تقرير مؤشر الابتكار إلى ترتيب القدرات الابتكارية لاقتصادات العالم بالاستناد إلى 81 مؤشراً، من بينها نسب إيداع طلبات الملكية الفكرية، عدد تطبيقات الهاتف الجوال المطوّرة، نفقات قطاع التعليم، المنشورات العلمية، جودة الأوراق البحثية والجامعات، صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عدد براءات الاختراع، تطوير مراكز البحث والتطوير وغيرها من المؤشرات.

القراءة التفصيلية للنتائج تشير إلى أن لبنان تراجع بشكل لافت عن الاستحقاقات السابقة في غالبية المؤشرات، ولا سيما في مدخلات الابتكار، ومستوى رأس المال البشري والأبحاث، فيما بدا لافتاً التدني الكبير للتعليم إلى المرتبة الـ123. وهذا الرقم ينسجم مع نتائج لبنان المتدنية في الاستحقاقات الدولية مثل TIMSS و PISA. كذلك سُجّل تراجعٌ في مخرجات الابتكار المعرفية والتكنولوجية (خلق المعرفة، تأثير المعرفة، نشر المعرفة)، واللافت أيضاً كان التراجع من المرتبة الـ23 إلى المرتبة الـ27 على مستوى إنتاج وخلق التطبيقات الهاتفية، علماً أن هذا كان من أهم نقاط القوة الدائمة للبنان في مؤشر الابتكار.

> **غالبية الأبحاث المنجزة ضعيفة الفاعلية والغاية منها تحصيل الرتبة الأكاديمية والارتقاء الوظيفي**

النتائج عكست بوضوح ضعف قدرة الدولة واهتمامها بتحسين جودة الابتكار بوصفه محرّكاً للنمو الاقتصادي، إذ تواجه منظومة الابتكار تحديات كثيرة قابلة للتزايد مع تدهور الوضع الاقتصادي، ما سيؤثر سلباً على تصنيف لبنان في السنوات المقبلة. ويتمثل أبرز التحديات في غياب إطار تنظيمي للابتكار (بيئة تنظيمية وتشريعات محفّزة)، وضعف الخدمات الداعمة له (نظام تعليمي رفيع المستوى، حاضنات الابتكار وريادة الأعمال، والبحث والتطوير في الجامعات)، وضعف البنية التحتية التكنولوجية المطلوبة، وعدم تطوير القوانين المالية المحفّزة على الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار وتمويل الأفراد والشركات، ومعاناة المبتكرين من غياب الدعم الرسمي، وضعف الوعي المجتمعي والمؤسساتي بأهمية التكنولوجيا والابتكار في التنمية، وعدم وجود مؤسسات وسيطة فاعلة بين منظومتَي التعليم والتكنولوجيا، وقلة عدد الباحثين المبتكرين الفاعلين. إذ إن غالبية الأبحاث المنجزة ضعيفة الفاعلية والنتاجات الابتكارية، وأصبحت الغاية منها الحصول على رتبة أكاديمية وارتقاء وظيفي، في وقت تهاجر الطاقات الإبداعية إلى الخارج لعدم توافر الإمكانات والموارد اللازمة لعملها، أو لعدم الاحتضان الرسمي لها. وتهميش عدد كبير منها نتيجة عدم الانتماء السياسي، وإقصائها عن المراكز التي تسمح لها كفاءتها بتوليها.

تعزيز الابتكار في لبنان ومواجهة تحدّياته يتطلبان خلق نظام وطني للابتكار ضمن إجراءات تشريعية قانونية، ومالية، وبشرية، ومؤسسية. فالإجراءات القانونية يجب أن تشمل وضع تشريعات متعلقة مثلاً بضبط الجودة والمواصفات وحماية الملكية الفكرية، وتفعيل مسار الاقتصاد الرقمي، واستحداث وزارة للتخطيط والتحول الرقمي والابتكار، وإنشاء صندوق استثماري للاستثمار في المشاريع البحثية التطبيقية، وتمكين الجامعات من دخول مرحلة جامعات الجيل الرابع.

أما الإجراءات المالية فيجب أن تشمل وضع تحفيز ضريبي ومالي للاستثمار في البحث والتطوير، ومنح تسهيلات ضريبية وجمركية تشجع نشوء الصناعات المستندة إلى التكنولوجيا أو توفير رأس المال المخاطر، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وتشجيع التعاون بين لبنان والدول الرائدة في مجالات الابتكار والتكنولوجيا على غرار الإجراءات الأوروبية في مشاريع ESPRIT وEURIKA وغيرها.

فيما يجب أن تشمل إجراءات تكوين الأطر البشرية إطلاق الاختصاصات التكنولوجية التي تهتم بنوعية التكوين وليس كميته، وإدخال مواد التكنولوجيا والتمكين الرقمي والذكاء الاصطناعي وتطبيقاتها في المناهج الدراسية، وتعزيز دور المدارس والجامعات في دعم الابتكار.

والإجراءات المؤسسية يجب أن تشمل تفعيل مؤسسات البحث والتطوير، ووضع إجراءات للتنسيق والربط بين مؤسسات التعليم والتكنولوجيا وفعّاليات الإنتاج والخدمات مثل «حدائق العلم» و«الحاضنات التكنولوجية»، والجمعيات العلمية والتكنولوجية والرقمية ومؤسسات المواصفات والمقاييس والجودة ومؤسسات الاعتماد، وتأمين حاضنات أعمال incubators للمبتكرين لتمكينهم من العمل على بناء شركاتهم الناشئة الخاصة في مجال التكنولوجيا والعمل على تمكين براءة الاختراع اللبنانية عالمياً، وزيادة إشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية في نشاطاتها التعليمية والبحثية والابتكارية.

* باحث تربوي

(مروان بو حيدر)

الكرة اللبنانية

قمّة تحديد المصير بين البطل والمتصدر

يعود الدوري اللبناني لكرة القدم ابتداءً من اليوم مع إقامة مباريات المرحلة السادسة التي تعتبر على قدرٍ عالٍ من الأهمية، خصوصاً أنها تحمل مواقعة قد تكون حاسمة بالنسبة إلى طرفيها، وذلك عندما يلتقي الأنصار بطل الموسم الماضي مع المعهد متصدر الترتيب العام حالياً

التشريح الفني يعطي الأفضلية للمعهد بلا شك إذ إن الأنصار يمرّ بمرحلةٍ غير طبيعية منذ انطلاق الموسم (طلال سلمان)

شربل كريم

لا يمكن اعتبار المواجهة بين الأنصار والمعهد (الأحد الساعة 16,45 على ملعب مجمع الرئيس فؤاد شهاب الرياضي في جونية) إلا محطة حاسمة وحتى أكثر بالنسبة إليهما، ولو أن كلاً منهما يحمل هدفاً مختلفاً عن الآخر.

هي قمّة كلاسيكية اعتدنا عليها في الأعوام القريبة الماضية، وغالباً ما حدّدت شكل مشوار الفريقين ومصيرهما في بطولة الدوري، وهو ما يمكن انتظاره في حال كان هناك فائزٌ وخاسر في المباراة المقبلة.

هنا الحديث عن أن الأنصار (8 نقاط) المتخبّط بنتائجه هذا الموسم يعرف تماماً بأن وقوفه في وضع المنافس على اللقب يتوقّف عند هذه الموقعة، إذ إن خسارةً ثانية هذا الموسم ستبعده عن المعهد (13 نقطة) بفارق 8 نقاط، وهو فارقٌ أثبتت التجارب السابقة أنه من شبه المستحيل على أي فريقٍ تذويبه عندما يكون «الأصفر» في مستواه أو عندما يقبض على الصدارة. أما المعهد، فيدرك أنّ سقوطه سيعطي «الأخضر» فرصةً للحاق به ووضع ضغطٍ عليه، وهو أمر لا يريده حالياً بحكم تغيّر طبيعته بعد دخول عناصر شابة إلى تشكيلته، وهي قد لا تكون قادرة على التعامل مع ضغوطٍ من هذا النوع.

التشريح الفني يعطي الأفضلية للمعهد بلا شك، إذ إن الأنصار يمرّ بمرحلةٍ غير طبيعية منذ انطلاق الموسم، فكانت آخر نتائجها التعادل مع التضامن صور 2-2 في المرحلة الماضية بعدما عانى بشكلٍ كبير وتأخّر بهدفين أمام «سفير الجنوب». مشكلة الأنصار تكمن في أماكن عدة، أوّلها أنه خسر ركائز مهمة أمثال نادر مطر المنتقل إلى المعيذر القطري وحسن شعيتو «موني» الذي اختار الذهاب إلى الغريم التقليدي النجمة، إضافة إلى عباس عطوي «أونيكا» العائد إلى ناديه الأم البرج، وهو الذي كان يشكّل حلاً من الحلول في الأوقات الصعبة. هذا يعني أن التشكيلة الأنصارية تلعب بمقاربة استراتيجية جديدة خصوصاً بخروج مطر وشعيتو، وطبعاً بعد خسارة النجم حسن معتوق إثر إصابته في كتفه واضطراره إلى الخضوع لعملية جراحية. كل هذا ضرب التوازن الدفاعي - الهجومي الذي كان نقطة القوة عند الأنصار في الموسم الماضي والذي ميّزه عن بقية منافسيه، ليجد نفسه باحثاً عن هويةٍ جديدة وعن حلولٍ لمشاكل مختلفة لا يبدو أنه وجدها حتى هذه اللحظة، وأقلّه حتى يستعيد لاعبوه الثقة من خلال فوز كبير يؤكّد لهم أنه بمقدورهم الدفاع عن اللقب الذي انتظروه طويلاً.

لاعبو البطل يعلمون تماماً أن أي فوز كبير لن يكون أكبر من انتصار على المعهد نفسه، كون هذا الفريق هو المتصدر حالياً، وأيضاً لأنه كان الهدف الأول للأنصاريين منذ سنواتٍ بعد سيطرته على منصة التتويج.

بطبيعة الحال، فكّر الأنصار منذ اللحظة الأولى لتتويجه باللقب بأنه لا بدّ أن يعمل لإبقاء ثوب الزعامة الذي انتزعه منه المعهد بعدما تحوّل إلى النادي الأقوى في الكرة اللبنانية، وهو أمر كرّسه طبعاً فوزه بلقب كأس الاتحاد الآسيوي الذي كان عصيّاً على الأندية اللبنانية. لذا، فإن مواجهة المعهد تترك دوافع كثيرة في نفوس الأنصاريين الذين إذا ما أرادوا إبقاء الكأس في خزائنهم عليهم إسقاط الفريق الأصفر لا محالة.

لكن هذه المسألة ليست بتلك السهولة لأسباب عدة. أوّل هذه الأسباب هو المعهد الذي سار في نسقٍ تصاعدي مباراةً بعد أخرى في الدوري ليصل إلى المرحلة الماضية حيث حقق فوزاً مريحاً على سبورتينغ متذيل الترتيب بهدفين نظيفين وباقل مجهودٍ ممكن. أما ثاني الأسباب فإنه من الصعب إنزال المعهداويين عن الصدارة عندما يتمسّكون بها، وهو أمر سيحضر أكثر هذا الموسم بفعل الجوع الموجود في تشكيلتهم بحيث أن الوافدين الجدد يشعرون بمسؤولية القميص الذي يحملون ألوانه وينشدون تكرار الإنجازات التي فعلها أسلافهم وإعادة الكأس إلى النادي.

إذاً هي مباراة العودة بالنسبة للأنصار، واللاعودة إلى الوراء بالنسبة إلى المعهد، فإذا كان الأول ساعياً لتسلّق الترتيب عبر فوزٍ مهم، فإن الثاني يعلم أن فوزه على الأنصار تحديداً سيريحه حالياً بالنسبة إلى حجز مكان بين الستة الأوائل، ولاحقاً في المراحل النهائية التي ستحدد هوية البطل بحيث سيملك أفضلية كبيرة على فريقٍ يفترض أن يكون منافساً مباشراً له.

بعيداً من القمّة

وبالتأكيد فإن أكثر الفرق التي ستضع عينها على هذا اللقاء هو شباب الساحل الذي يستقبل الحكمة، الأحد الساعة 14,15، على ملعب العهد، ساعياً إلى النقاط الثلاث التي قد تكون في متناوله إذا لم يقاتل الحكماويون في كل لحظة، وإذا لم يؤمنوا بحظوظهم بأنه بإمكانهم تحقيق نتيجةٍ جيّدة أمام أحد فرق المقدمة، وذلك بعد سقطتين أمام كلٍ من الأنصار والنجمة.

لكن وضع الوصيف (11 نقطة) قد لا يكون في أفضل حالاته، وتحديداً على الصعيد النفسي، وذلك في ظل الخضة النفسية التي أصابت الجميع في النادي إثر إصابة المدير الفني محمود حمود بفيروس «كورونا» ومعاناته من مضاعفات قوية مقلقة يؤمل بأن يتخلّص منها سريعاً لكي يعود إلى الملاعب.

كذلك، لن يكون النجمة ثالث الترتيب العام (9 نقاط) بمنأى عن النقاط الكاملة عندما يقابل سبورتينغ غداً الساعة 16,45 في جونية، إذ إنه يملك أفضلية فنية كبيرة على منافسه بحكم كمّ المواهب التي يضمّها، مقابل استمرار ضياع الوافد الجديد على ساحة الدرجة الأولى التي تبدو غريبةً عنه مقارنةً بمشواره في الدرجات الأخرى التي مرّ من خلالها إلى ميدان الكبار.

وتفتتح المرحلة اليوم الساعة 14,15 حيث يستقبل الإخاء الأهلي عاليه على ملعب أمين عبد النور في بحمدون، بينما يلعب غداً في التوقيت عينه وعلى الملعب نفسه، الصفاء مع البرج، في مباراة هي الأولى للصفاويين بعد الاستقالة المفاجئة لمدربهم محمد الدقة. أما المباراة الأخرى غداً الساعة 14,15 أيضاً، فتجمع بين طرابلس وضيفه شباب البرج على ملعب رشيد كرامي البلدي، والتي كانت هناك شكوك حولها قبل فترة بسبب الكلام عن انسحاب الأخير من الدوري، لكن قراراً رسمياً لم يعمّم من قبل إدارته، ما يعني استمراره في مشواره الذي سيركّز فيه على تفادي الهبوط بعد تراجعه إلى المركز قبل الأخير.

> مواجهة قوية بعنوان العودة للانصار واللاعودة إلى الوراء للمعهد

بريميرليغ

ليفربول x آرسنال: رحلة لندنيّة صعبة إلى الشمال

تعود عجلة الدوري الإنكليزي الممتاز إلى الدوران مع نهاية فترة التوقف الدولي، وذلك بانطلاق منافسات الجولة الثانية عشرة من البطولة. يستقبل ليفربول الإنكليزي نظيره آرسنال غداً (19:30 بتوقيت بيروت) في مباراة صعبة يأمل من خلالها صاحب الأرض العودة إلى مسار الانتصارات، في حين يسعى ارسنال إلى استكمال صحوته الإيجابية

لم يخسر أرسنال في آخر 8 مباريات (أ ف ب)

بدا ليفربول مرشحاً فوق العادة للظفر باللقب عندما اكتسح مانشستر يونايتد (5-0) على ملعب أولد ترافورد قبل أسابيع قليلة، لكنه أثار الشك بعدها إثر التعادل على أرضه (2-2) مع برايتون قبل أن يخسر (2-3) أمام وست هام يونايتد. هكذا، ابتعد ليفربول عن الصدارة بفارق 4 نقاط مع بداية الجولة 12، وهو بحاجة إلى استعادة نغمة الانتصارات كي يبقى في سباق القمة.

سيحاول «الريدز» جاهداً حصد النقاط الثلاث أمام آرسنال، لكن ذلك لن يكون سهلاً نظراً إلى مرور الضيف بحالة جيدة، فبعد بدايته المتخبطة التي تجلت بخسارة فادحة أمام مانشستر سيتي (5-0)، تمكن آرسنال من تحقيق مسيرة خالية من الهزائم امتدت إلى 8 مباريات على التوالي (6 انتصارات وتعادلان)، الأمر الذي وضع الفريق في المركز الخامس أيضاً أثناء الواجب الدولي، لكن الآخير شارك في تدريبات الفريق يوم الثلاثاء. لا يزال روبرتو فيرمينو على بعد أسابيع من العودة، بسبب مشكلة في أوتار الركبة، بينما عانى ديفوك أوريجي من إصابة في الساق في المباراة التي جمعت منتخب بلاده بلجيكا ضد ويلز. يظل هاري إليوت الغائب الوحيد عن ليفربول على المدى الطويل، وتبقى الإيجابية الوحيدة في إمكانية عودة كل من جيمس ميلنر ونابي كيتا هذا الأسبوع.

بالنسبة إلى آرسنال، يبدو أنه سيغيب سعيد كولاسيناتش وغرانيت تشاكا عن الرحلة من لندن إلى ملعب أنفيلد في شمال البلاد، بينما أثار توماس بارتي أيضاً شكوكاً حول لياقته، حيث غاب لاعب خط الوسط عن مباراتي غانا خلال الاستراحة بعد تعرضه لإصابة شديدة أمام واتفورد. فاز ليفربول باخر خمس مباريات مبتعداً عن الرابع ليفربول بنقطتين فقط.

> فاز ليفربول بآخر خمس مباريات على ارضه في الدوري الإنكليزي الممتاز ضد آرسنال

يعاني ليفربول من بعض الإصابات التي ستضع المدرب يورغن كلوب أمام بعض القرارات المهمة لتشكيلته. أندي روبرتسون في حالة شك كبير بعد إصابته برفقة منتخب بلاده أمام الدنمارك مساء الإثنين. أصيب جوردان هندرسون وساديو ماني على أرضه في الدوري الإنكليزي الممتاز ضد آرسنال، حيث سجل ثلاثة أهداف على الأقل في كل فوز.

ومنذ أن تولى المدرب الألماني يورغن كلوب تدريب الريدز، فاز آرسنال بمباراة واحدة فقط من 11 مباراة في الدوري ضد ليفربول مقابل 3 تعادلات و7 هزائم. لكن مباراة الغد قد تعطي أفضلية لآرسنال في ظل نتائجه الأخيرة، بما في ذلك حفاظه على نظافة شباكه في آخر ثلاث مباريات خارج أرضه في الدوري الممتاز.

شهدت مواجهات ليفربول ضد أرسنال في «البريميرليغ» مباريات مثيرة تاريخياً، حيث التقيا في 58 مواجهة، نجح نادي ليفربول في تحقيق الفوز في 23 مباراة مقابل 16 لمضلعة آرسنال، بينما انتهت 19 مواجهة بالتعادل بين الناديين. وحقق ليفربول في آخر مواجهات الفريقين انتصاراً بثلاثية نظيفة في المباراة التي أقيمت في 3 أبريل/ نيسان الماضي على ملعب الإمارات بالعاصمة لندن.

(الأخبار)

سبوت لايت

جديد عالم كرة القدم: عملات مشفّرة!

عندما تعاقد باريس سان جرمان مع ليونيل ميسي، تضمّنت حزمة راتب النجم الأرجنتيني بنداً يخرج عن المألوف في صفقات انتقال لاعبي كرة القدم، يُعتقد أنه دفعة مقدّرة بمليون يورو صُرفت بعملة رقمية مشفّرة. جاء ذلك نتيجة شراكة بين النادي الفرنسي في 2018 مع «سوسيوس.كوم»، حيث يستخدم المشجعون عملة رقمية مشفرة تدعى «تشيليز» لشراء رموز رقمية تسمح لهم بالتصويت على قضايا متعلّقة بالنادي. تكون بعض القضايا عادية أحياناً، على غرار طرح يوفنتوس الإيطالي مسألة الموسيقى الواجب عزفها في ملعبه، لكن هذا المفهوم انتشر سريعاً. تطوّرت الشركة سريعاً بعد شراكتها مع باريس سان جرمان ويوفنتوس، لتوسّع دائرتها نحو 100 نادٍ رياضي حول العالم، بينها 56 نادي كرة قدم، بحسب رئيسها التنفيذي الكسندر دريفوس.

جلب ميسي مزيداً من الدعاية، ويعتقد دريفوس أن أفضل لاعب في العالم ست مرات «سيحدّد النزعة». قال من مكتبه في مالطا لوكالة فرانس برس، «هذه زيادة إضافية لن تحلّ محل أي تعويض، هي بمثابة المكافأة التي سيبدأ اللاعبون في طلبها». يتابع «نأمل بأن يقول اللاعب في غضون سنتين خلال المركاتو (فترة الانتقالات): +نعم سأذهب إلى هذا الفريق، لكن يستحسن أن يمنحونني مليون دولار من رموز المشجعين الرقمية».

يقرّ دريفوس أن جائحة كورونا والأزمة المالية الناتجة منها أفادت شركته، وسمحت لها بمضاعفة الشراكات «فجأة خسرت الأندية، 50 أو 70 أو 80 في المئة من إيراداتها. ثم توصلت إلى قناعة لدينا مشجعون في مختلف أنحاء العالم، ماذا يمكننا بيعهم؟».

لديها الآن عقود رعاية قمصان مع إنتر الإيطالي وفالنسيا الإسباني لترويج رموز المشجعين الرقمية.

يظهر تحليل جديد أجرته شركة «كاي بي أم جي» لمعايير كرة القدم، أن عقود رعاية أكثر من 40 قميصاً أجرتها أندية في البطولات الأوروبية الخمس الكبرى منذ بداية الجائحة.

يقول إن إنتر ضاعف إيراداته بالانتقال من صانع الإطارات بيريلي إلى سوسيوس.كوم بصفقة تبلغ 23,57 مليون دولار أميركي.

في تموز/يوليو الماضي، أعلن روما الإيطالي عن عقد لمدة ثلاث سنوات بقيمة 14 مليون دولار أميركي سنوياً مقابل حمل قمصانه اسم «ديجيتال بيتس» وهي «سلسلة كتل سهلة الاستخدام مستعملة لتشغيل الأصول الرقمية للمستهلكين».

قال نادي العاصمة الإيطالية «المشجعون لا يشهدون فقط على التاريخ، إنما بات الآن بمقدورهم أن يكونوا جزءاً منه. استعدوا للتداول وجمع المال. انضموا إلينا ونحن نخطو نحو مستقبل كرة القدم».

ويتزامن ظهور شركات العملات المشفرة المرتبطة بكرة القدم مع محاولة بعض الدول التضييق على الرعايات المقامرة، إذ فرض حظر عليها في إسبانيا فيما تبحث الحكومة البريطانية إمكانية السير على خطاها.

قالت «كاي بي أم جي»: «الباب مفتوح أمام الشركات الجديدة لتخطو هذه الخطوة».

يرى كيران ماغواير، المحاضر في مالية كرة القدم في جامعة ليفربول «شيء ما يجب أن يملأ الفراغ، ورموز المشجعين الرقمية، أو أي شيء غير معرّف بأنه قمار لكنه بمثابة القمار، مرشح لأن يخطف الأضواء».

هناك مخاوف بشأن جذب مغامرين فضوليين في استخدام منتجات ذات صلة بالعملات المشفرة من دون أن يكون لديهم فهم مناسب.

مثال على تقلبها، فإن «تشيليز»، العملة الأقل شهرة من «بيتكوين»، ارتفعت بنسبة 58% بعد أربعة أسابيع من قدوم ميسي إلى النادي المملوك قطرياً. يردف ماغواير «في نهاية المطاف هي منتجات مضاربة. وصفها أحدهم لي بأنها نوع من القمار».

في غضون ذلك، انتقدت بعض مجموعات الجماهير تبني أنديتها رموز المشجعين الرقمية.

قالت مجموعة أنصار لأستون فيلا الإنكليزي إن اتفاق ناديهم مع سوسيوس. كوم «لم يكن مناسباً أبداً»، وتساءلت عن سبب وجوب تحقيق دخل من تفاعل المشجعين.

سأل ماغواير عن إمكانية جذب الأموال من المشجعين الجدد غير التقليديين للنادي «يدّعي مانشستر يونايتد أنه يملك 1,1 مليار مشجع حول العالم، وتبلغ إيراداتهم في سنة عادية 600 مليون جنيه استرليني (805 ملايين دولار). وهذا يعني 55 بنساً لكل مشجع في السنة. هذا سيء نوعاً ما».

بالنسبة للأندية، يأتي دور دريفوس، مؤسس شركة وينامكس الفرنسية للرهانات الرياضية. يقول «نتحدث عن جيلين مختلفين لا يتبارزان مع بعضهما البعض، بل يقومان بأمور مختلفة».

وتابع «أمازح دوماً عندما أقول إننا لا نستهدف رجلاً يضع وشماً ويسكن قرب ملعب النادي». وأردف «سوقنا مرتبطة أكثر بالمشجعين الرقميين، مشجعون غير تقليديين يستهلكون الرياضة بطريقة مختلفة عنك وعني».

(أ ف ب)

> يستخدم المشجعون عملة رقمية مشفرة تدعى «تشيليز» لشراء رموز رقمية

الفورمولا واحد

تصاعد التوتر بين هاميلتون وفيرستابن

تتحضر دولة قطر لتنظيم النسخة الأولى في سباقات بطولة العالم للفورمولا واحد على حلبة لوسيل الدولية الأحد، على وقع الجدل المتزايد والاحتيال على القانون والتشنج المتصاعد بين فريقي ريد بول وسائقه الهولندي المتصدر ماكس فيرستابن ومرسيدس وبطله البريطاني لويس هاميلتون، على خلفية احداث سباق البرازيل نهاية الأسبوع الماضي.

تستضيف حلبة لوسيل الواقعة على مشارف العاصمة الدوحة، المرحلة العشرين من الفئة الأولى والسباق الأول من سلسلة من ثلاثة سباقات متتالية ختامية في الشرق الأوسط على مدار الأسابيع الأربعة المقبلة والتي ستحدد هوية الفائز باللقب العالمي.

يتفوق فرستابن على مطارده المباشر بطل العالم سبع مرات هاميلتون بفارق 14 نقطة (332,50 مقابل 318,50)، عقب الفوز الرائع الذي حققه سائق مرسيدس على حلبة إنترلاغوش حيث انطلق من المركز العاشر ووصل أوّل. في المقابل، يتقدم فريق مرسيدس بفارق 11 نقطة عن ريد بول في مطاردة مماثلة غير متوقعة النتائج في ترتيب الصانعين (521,50 مقابل 510,50).

بات من شبه المؤكد أن يتكرر سيناريو أحداث نهاية الأسبوع الماضي في إنترلاغوش على حلبة لوسيل هذا الأسبوع، وذلك على خلفية قرار الصانع الألماني بالاعتراض على قرار لجنة الحكام عدم معاقبة «ماد ماكس» لدفاعه غير القانوني في اللفة 48 عن صدارته أمام هاميلتون (دفعه خارج الحلبة بحسب مرسيدس).

يتفوق فرستابن على مطارده المباشر هاميلتون بفارق 14 نقطة (أ ف ب)

وبغض النظر، عما إذا كان ذلك سيكون بالتالي فرض عقوبة متأخرة على فيرستابن يمكن أن تنعكس سلباً على مركزه عند خط انطلاق سباق قطر، فقد تحدث فريق مرسيدس علناً مع نهاية سباق البرازيل عن الظلم الذي لحق به جراء قرارات الاتحاد الدولي للسيارات «فيا»، فيما أثار ريد بول تساؤلات حول الجناح الخلفي لسيارة «الأسهم الفضية» وسرعتها خلال المقاطع المستقيمة وقانونية المحرك.

اعتبرت هذه الأحداث حلقة جديدة في موسم تميز بالادعاءات والادعاءات المضادة بين أفضل فريقين عند خط الانطلاق، حول القدرة التنافسية وأداء كل منهما.

جاءت حركة فيرستابن بلمس الجناح الخلفي لسيارة هاميلتون في الموقف المغلق لسباق البرازيل عقب نهاية تجارب الجمعة، خرقاً للقانون الرياضي (غرمته لجنة الحكام 50 ألف يورو)، وسط مكائد في ريد بول حول كيفية تحقيق مرسيدس لمثل هذا الأداء القوي في الخط المستقيم.

وكان هاميلتون عوقب بالانطلاق من المركز الأخير في السباق السريع السبت لعدم مطابقة الجناح الخلفي لسيارته للقوانين المرعية الإجراء، قبل أن ينهيه خامساً. وانطلق الأحد عاشراً بعدما فرض عليه عقوبة التراجع خمسة مراكز عقب قرار فريقه بتبديل محرك سيارته لبشق طريقه إلى فوز مثير، واصفاً نهاية الأسبوع على «أنها من الأفضل، إن لم تكن الأفضل، في كل مسيرتي».

لم تقدم الحظيرة النمسوية أي احتجاج ضد طراز «دبليو12» (مرسيدس)، على الرغم من الإشارة إلى أنها ستستمر في إجراء تحليلها الخاص، بينما يرد الصانع الألماني على هذه الاتهامات، مؤكداً أن سيارته قانونية مئة في المئة وتجتاز جميع الفحوصات التقنية المفروضة. بعيداً من أروقة لجان الحكام والشكاوى، تفصل 14 نقطة بين فيرستابن وهاميلتون، حيث ما زالت هناك فرصة للسائقين لحصد 78 نقطة في السباقات الثلاثة الأخيرة، وهي قطر والمملكة العربية السعودية وأبو ظبي.

ومع بقاء 52 نقطة متاحة بعد نهاية هذا الأسبوع، فإن الصراع على اللقب العالمي للسائقين لن يُحسم في قطر، مما يعني أن المعركة ستنتقل على الأقل إلى الجولة قبل الأخيرة للموسم الحالي في السعودية، التي تستقبل للمرة الأولى الفئة الأولى شوارع مدينة جدة، وذلك في غضون أسبوعين.

(أ ف ب)

فلسطين: شعب كبير... قيادة صغيرة

خالد بركات *

منذ أن وَجد الشعب الفلسطيني نفسه أمام هجمة استعمارية تقف خلفها القوى المُنتصرة في الحرب العالميّة الأولى، وتُريد اقتلاعه من وطنه، أسّست الكيان الصهيوني قاعدة انطلاق للامبريالية وقوى الاستعمار والهيمنة، ووجد نفسه في «بوز المدفع» يتصدّى لعصابات القتل والإجرام الصهيوني وفي مواجهة معسكر يملك كل أسباب القوّة والسلاح وتقوده بريطانيا وفرنسا والولايات المتّحدة، أطلق هذا الشعب المناضل الثورة بعد الثورة، والانتفاضة تلو الانتفاضة، واستطاع الحفاظ على وجوده وهويته والبقاء في وسط المعركة، ولم يسمح لكل هذه الأطراف حسم المعركة لصالحها ولم يرفع الراية البيضاء، وفعل ذلك برغم ما تجرّعه من الآلام وما دفعه من تضحيات. فالشعب الفلسطيني يُدرك بالتجربة التاريخية وحسّه العميق أنه يقف في الصف الأول لمعركة وحضارة كبرى وأمة عربية خرجت من تحت عباءة السيطرة العثمانية لتجد نفسها تحت نير استعمار أجنبي واستبداد داخلي ومن طراز جديد.

قد يسأل البعض: كيف يقبل الشعب الفلسطيني إذن قيادة صغيرة على شاكلة سلطة الحكم الذاتي ومحمود عباس في رام الله؟ ويصحّ السؤال نفسه أيضاً على كل شعب يقبل بنظامه السياسي اللاشرعي. كيف يقبل الشعب المصري العظيم نظام السيسي؟ وكيف يقبل الشعب اللبناني نظام المحاصصة والطائفية؟

السؤال أعلاه لا يوجّه إلى الشعب، ويحمل قدراً كبيراً من التذاكي والسطحية، فالسلطة الفلسطينية جزء لا يتجزّأ من المشروع الصهيوني الاستعماري وأداة من أدوات التصفية والشطب. غير أنه سؤال يوجّه إلى القوى السياسية التي تقدم نفسها بوصفها تيارات المقاومة والتحرّر وحركات معارضة ومغايرة للسلطة ومشروعها، وتريد في برنامجها النظري هزيمة المشروع الصهيوني وتحرير فلسطين من النهر إلى البحر. ثم تستجيب لأول دعوة - أو استدعاء - يصدر عن رئيس السلطة الفاسدة وتركض إلى ما يسمى «اللقاءات الثنائية» و«جولات المصالحة» الكاذبة!

قصّة الشعب الفلسطيني مع القيادة الصغيرة، قصة قديمة عُمرها 100 سنة على الأقل. ولم تبدأ مع هذه الشريحة المهزومة في رام الله. إنها في الواقع أبعد وأعمق، ومسألة تتصل بالاستعمار نفسه وبالثقافة والتعليم وموازين القوى المحلية والطبقات والأحزاب، وقبل كل شيء في التناقض الداخلي وجوهره الطبقي الاجتماعي. ولا تبتعد عن التحالفات والقوى الخارجية التي لها صلة مباشرة في تعزيز ودعم معسكر على حساب معسكر آخر.

السؤال: أيّ طبقات وشرائح تقرّر وتحدّد مسار القضية؟ أي قوى تملك القرار السياسي وترسم اتجاهات حركته الوطنية؟ وجوهر التناقض، ليس بين «شعب» و«قيادة» بل بين طبقات شعبية فلسطينيّة مُفقرة وطبقة أخرى مهيمنة ارتبطت مصالحها مع المستعمر ومستعدة أن تأخذ الـ 99% من الشعب من كارثة إلى كارثة أكبر حتى تحافظ على امتيازاتها الطبقية وقصورها ومصالحها. مرة أخرى، لو سأل أي مواطن عربي/ة هذا السؤال لنفسه وتأمّله في واقعه المحلّي الوطني سيجد الجواب واضحاً أمامه.

فالقيادات والزعامات الفلسطينية تمثّل الشرائح الطبقية التي سيطرتْ منذ قرن تقريباً على قيادة المجتمع والشعب والثورة، وأسّست الهيئة العربيّة العليا، وهيمنت على منظّمة التحرير ومؤسسات وأجهزة السلطة. هذه الشرائح لها تعريفاتٌ ورموزٌ تتبدّل في كلّ مرحلة. لا غرابة أن تكون للعائلات ذاتها تقريباً، ولكنّ أداءها يتغيّر في الشكل مع تغيّر أنماط الإنتاج، ومع تغيّر علاقتها بالمستعمر الأجنبي وأنظمة الوصاية الرجعيّة ثمّ الاحتلال الصهيوني، ولكنها في كلّ الحالات تحتلّ الموقع المركزيّ المُقرّر ذاته.

هذه الأقلية الحاكمة للقرار السياسي تصل بنا، بعد كلّ مرحلة أو معركة أو ثورة أو انتفاضة، إلى كارثة كبرى. لقد حدث هذا على يد الباشوات وبقايا الإقطاع الفلسطيني واللبناني وكبار المُلاك والتجّار التي شاركتْ في إجهاض ثورة 1936 ـ 1939. وحدث الأمرُ ذاته عام 1947، وفي مراحل لاحقة، وصولاً إلى إجهاض مسيرة الانتفاضة الكبرى (1987 ـ 1993) والانتفاضة الشعبية المسلحة (2000 ـ 2005). وما دامت هذه الأقليّة الطبقية، من أصحاب المال والنفوذ، وهي لا تتجاوز بضعة مئات، تُقصي وتقمع الأكثريّة الشعبيّة الفلسطينيّة، وتقبض على مفاتيح القرار السياسيّ الفلسطينيّ، فسيظلّ شعبُنا يحصد المزيدَ من الخيبات. وليس الحل في استبدال أشخاص بأشخاص آخرين بل الحل في هيمنة نهج آخر ونقيض، وتسيّد مشروع سياسي اقتصادي ثقافي بديل.

لقد خسرت الأكثريّة الشعبيّة الفلسطينيّة كلّ شيء تقريباً، بما في ذلك موقعُها «الطبيعيّ» في «الثورة» ومنظّمة التحرير و«المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ»، لصالح طبقة الرساميل الكبيرة التي سيطرتْ على كلّ شيء. وإذا كانت الطبقاتُ الشعبية هي التي وَضعتْ مداميك الثورة ومنظّمة التحرير، ولا تزال تدفع كل الثمن فإنّها تجد نفسَها اليوم على قارعة الطريق! نعم، إنّ هذه الطبقات المناضلة والكادحة في فلسطين المحتلّة والشتات، من عمّال وفلّاحين وصيّادين ومعلّمين ومحامين ومهندسين وطلبة وحِرفيّين وأصحاب مصانع وورش ومشاريع وطنيّة صغيرة، هي التي حملتْ كلّ أعباء الثورة والانتفاضة والعمل المسلّح. وهي الخصم التاريخيّ لسكّان القصور الفارهة، وللكيان الصهيونيّ، خصوصاً في المخيّمات، صاحبة المصلحة الأساسيّة في إنجاز مشروعها الوطنيّ: العودة والتحرير.

> الكتلة الفلسطينيّة الشعبيّة الكبيرة التي أشعلت الانتفاضة، لا تفتّش عن «دولة» بل تناضل من أجل العودة وتحرير الأرض والحقوق والأملاك المنهوبة

هذه الكتلة الفلسطينيّة الشعبيّة الكبيرة التي أشعلت الثورة - الانتفاضة- الهبّة - لا تفتّش عن «دولة» بل تناضل من أجل العودة وتحرير الأرض والحقوق والأملاك المنهوبة. فكيف لطبقاتٍ وتجمّعاتٍ فقيرة وفئاتٍ مهمّشة بلا سلاح أن تكون قادرةً على استئناف الثورة المغدورة؟ هل يمكن أن يعود غسان كنفاني قبل أن تهزم أولاً مشروع أبو الخيزران؟

غياب الإستراتيجيّة السياسيّة البديلة لحركة المقاومة الفلسطينيّة، التي من المفترض أن تعبّر عن طموحات وأهداف الشعب، فبعثُه غيابُ الحوار الداخلي من جهة، وهيمنةُ طبقة فلسطينيّة تضع الكوابحَ والعراقيلَ أمام المشاركة الشعبيّة وطنيّة موحّدة للعودة والتحرير. تحرم شعبنا من المشاركة في صنع القرار السياسيّ والخيارات الوطنيّة البديلة. رأينا نتيجة «الديمقراطية» تحت حراب الاحتلال في انتخابات فازت فيها حركة حماس فتعرّض كل الشعب في غزة إلى الحصار وخمس حروب.

ولو افترضنا أن الشعب الفلسطيني قرّر استبدال قيادته وانتخاب أخرى فهل يمكنه فعل ذلك بعد أن صادروا منه كل آليات التغيير وهمّشوا المؤسسات الوطنية التي تحولت إلى مزرعة خاصة يحدّد قرارها ومصيرها حفنة من الفاسدين ورموز التنسيق الأمني مع العدو؟

نحن إزاء سياسةٍ إقصاء منهجيّة يحترفها كهنة أوسلو، تعبر عنها سلطة فاسدة لا تحرم شعبنا حقّه في المشاركة وحسب، بل تدفعه دفعاً أيضاً إلى الاغتراب عن وطنه وتخلعه عن قضيّته، وإن استدعتْه للاحتفال بعيد الاستقلال!

والحال أنّه من دون الدعوة إلى المشاركة الشعبيّة الحقيقيّة ومن دون فتح الباب واسعاً أمام شعبنا في المخيمات وكلّ وتيّاراتٍ ونُخب ثقافيّة وجمعيّات أهليّة وشخصيّات وازنة تشارك في عملية النضال الوطنيّ وإعادة إطلاق المشروع السياسي لحركة المقاومة الفلسطينيّة، بحيث يكون للجيل الشابّ والمرأة الفلسطينية دورُ القائد الأساس والعمود الفقريّ فيها؛ من دون ذلك كلّه سيتعذّر على شعبنا اكتشاف طاقته الكامنة والإقلاعُ نحو فجر جديد.

تحقيق هذا الهدف أعلاه يشترط أن تعي الأكثريّة الشعبية وقوى المقاومة دورَها التاريخيّ الحاسم في الثورة وحركة التغيير الاجتماعيّ. هذا الدور لا يقتصر على هزيمة مشروع التصفية الصهيونيّ الأميركيّ الرجعيّ فحسب، بل سيعني أيضاً دحْر مشروع الأقليّة الفلسطينيّة ومشروع الحكم الذاتي أيضاً. والانتقالَ إلى زمن الثورة وحركة التغيير الشاملة بقيادة الطبقات الشعبيّة التي لا تحتاج إلى «أب» و«زعيم» و«مختار» و«اختيار» و«قائد» بقدر ما تحتاج إلى تحرير وعيها وإرادتها وصناعة رؤية ثورية واضحة ومسار ثوري بديل

* كاتب فلسطيني

«لورة حتى النصر» - 1968، شفيق رضوان (غزة)

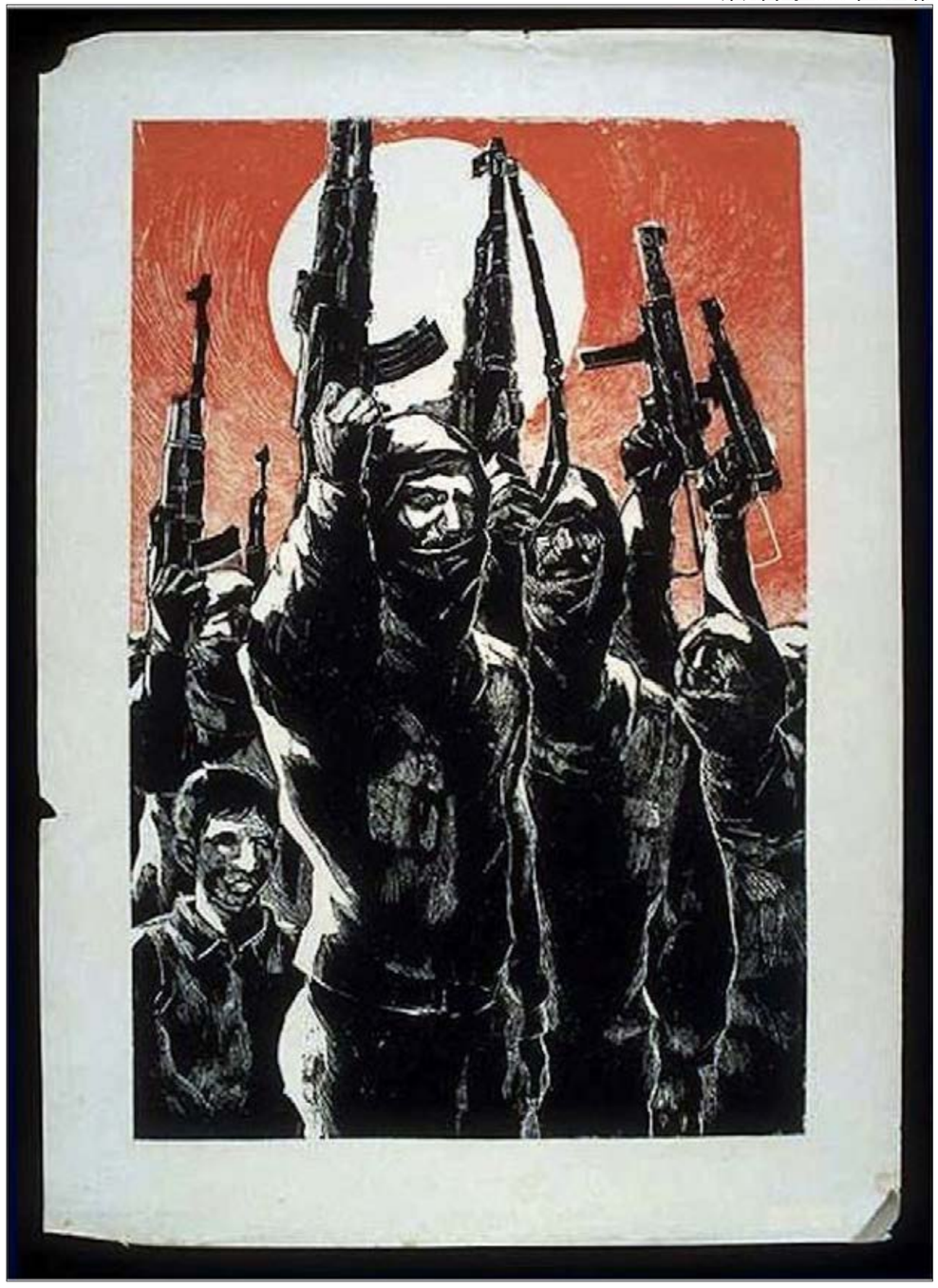

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، أمل الأتحري
■ المدير الفني: صلاح الموسى
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com، 01/759500
■ التوزيع: شركة الوفاق 15 ـ 01/666314، 03 / 828381
■ الموقع اللكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل: /AlakhbarNews، @AlakhbarNews، /alakhbarnews-paper

حلف «أوكوس» وأبعاده الإستراتيجيّة...

عمرو علان *

أعلنت كلٌّ من أميركا وبريطانيا وأستراليا في 15 أيلول 2021 عن إقامتها لحلفٍ أمني باسم «أوكوس»، ودارت عقب هذا الإعلان نقاشات موسّعة حول مدى ما يمثّل هذا الحلف من تحول في «الجغرافيا السياسية»، ودارت تباعاً لذلك نقاشات حول قيمة هذه الخطوة من الناحية الإستراتيجية. وقد تشكّل شبه إجماع على كون هذه الخطوة تُعد بمثابة تبدل رئيس في «الجغرافيا السياسية» العالمية، فهي تمثل تحولاً عملياً في أولوية السياسة الخارجية الأميركية نحو منطقةً «الإندو باسيفيك»، التي تُعد المجال الحيوي للصين، ناهيك عن كونها خطوةً أميركية ملموسة ضمن محاولاتها لعرقلة تقدم الصين في المجالات الاقتصادية والتقنية والتنموية عموماً. تطرّقت عدة مقالات بارزة إلى أهمية هذا الحلف وإلى ما يمثله في «الجغرافيا السياسية»، فمثلاً أكد أستاذ العلاقات الدولية البروفيسور «ستيفن والت» على أن سبب نشوء هذا الحلف وطريقة تشكيله يكشفان عما يتجه إليه العالم في قابل الأيام، وقالت مجلة «ذي إيكونوميست» في غير مقال بأن إقامة هذا الحلف تحاكي محطات تاريخية من قبيل زيارة الرئيس الأميركي الأسبق نيكسون إلى الصين في سبعينيات القرن الماضي، وبأن حلف «أوكوس» يعيد تشكيل المشهد الإستراتيجي في منطقة «الإندو باسيفيك» برمّته.

لكن، رغم إجماع الآراء على أهمية ما يمثله هذا التحالف الأمني الثلاثي في السياسة الدولية، يبقى النقاش مفتوحاً حول ثقل هذا الحلف في الميزان الإستراتيجي، وإذا ما كان يُعد تبدلاً حقيقياً في ميزان القوى في مواجهة الصين في منطقة «الإندو باسيفيك». كان أبرز ما تمخّض عن حلف «أوكوس» توقيع أستراليا على عقد شراء ثماني غواصات حربية أميركية الصنع تعمل بالدفع النووي، وذلك عوضاً عن اثنتي عشرة غواصة حربية تعمل بالوقود التقليدي، كانت أستراليا قد تعاقدت على شرائها من فرنسا سابقاً، قبل إلغاء العَقْد لمصلحة عَقْد «أوكوس» الأميركي.

وتتميز الغواصات النووية الدفع عن نظيراتها التقليدية بأنها أسرع بنحو خمسة أضعاف، أي بنحو عشرين عُقدة بحرية للغواصات النووية الدفع في مقابل أربع عُقَد بحرية للغواصات التقليدية الدفع، وكذلك تتميز الغواصات النووية بأنها ذات قدرة عالية على الإبحار لمسافاتٍ بعيدةٍ، ومددٍ زمنيةٍ طويلةٍ، دون الحاجةِ إلى التزوُّد بالوقود، فمن الممكن القول بأن الغواصات النووية قادرةٌ عملياً على مواصلة العمل طالما توفّر لطاقمها الغذاء، ما يجعل من هذه الغواصات أداةً مثاليةً في عمليات فرض الحصار البحري على الدول، علماً بأن كلاً من مخزون الغذاء على متن الغواصة، وعدد الأيام التي يستطيع الطاقم قضاءها قبل أن يعتريهم الإرهاق، هما أمران ثابتان بمعزل عن نوع الوقود الذي تستخدمه الغواصة.

وتُعد الغواصات النووية أداةً فعالةً في عمليات الرصد والتجسّس أيضاً، وذلك بسبب قدرتها على الإبحار بصمت، ما يُصعّب عملية اكتشافها وتعقبها من قبل الخصم. لكن في المقابل، وبناءً على معايير «برنامج ترايدنت النووي» البريطاني، تحتاج القوات البحرية إلى ثلاث غواصاتٍ بالحد الأدنى لضمان وجود غواصةٍ واحدةٍ في عمق البحر، وهذا يخفض القدرة العملانية للبحرية الأسترالية من ثلاث إلى أربع غواصات ، كانت لتحققها الصفقة الفرنسية، لتصير غواصتين أو ثلاثاً في أفضل الحالات حسب ما تُؤمّنه صفقة «أوكوس» الأميركية، ونستذكر هنا جملة الأدميرال «هوراشيو نيلسون» حينما قال: الكثرة فقط هي التي تُبيد. ويجادل البروفيسور هيو وايت، أستاذ الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الوطنية الأسترالية، في مقال عن صفقة غواصات «أوكوس» النووية، بالقول إذا ما كان هدف أستراليا الانضمام إلى أميركا في حرب عسكرية ضد الصين، فعندها يكون خيار الغواصات النووية منطقياً، ويتابع، لكن أستراليا ليست قادرة على خوض حرب ضد جيش التحرير الشعبي الصيني وحيدةً، وبدون تواجد أميركي عسكري في منطقة «الإندو باسيفيك»، أما في حال وجود أميركا في المنطقة، فلا فرق عندها بين إذا ما كانت الغواصات الأسترالية نووية أم تقليدية، ويُفهم من حديثه بأنه في هكذا حرب ضد دولة نووية كبرى كالصين، يقع العبء الأكبر على عاتق أميركا، فهل من شأن غواصتين - أو ثلاث في أحسن الحالات - قلب موازين القوى بشكل جوهري في بحر الصين الجنوبي؟

وزيادةً على ذلك، كان يفترض أن تتسلّم أستراليا الغواصات الفرنسية بحلول عام 2030، بينما تحتاج الغواصات النووية الأميركية حتى عام 2040 على أقل تقدير لتكون جاهزة. وحتى ذاك الحين، على الأرجح أن تكون الصين قد حسمت لصالحتها قضيةَ تايوان، التي تعدها أميركا أمراً رئيساً في مشروع مناهضتها للصين، ناهيك عن أنها ستكون قد عزّزت تواجدها بشكل واسع بالفعل ضمن مجالها الحيوي.

أما إذا كان الحديث عن حلف «أوكوس» الأمني بصفته الشق العسكري من إستراتيجية أميركية أوسع لمناهضة الصين، فهكذا إستراتيجية يلزمها بالضرورة أولاً جانب اقتصادي، ولا سيما كون المنافسة الأميركية مع الصين تتركز على صعود هذه الأخيرة كعملاق اقتصادي عالمي، وثانياً، يلزمها تحالفات أميركية صلبة ذات مغزى وفعالية. ونجد بأن أول تداعيات حلف «أوكوس» كان إغضاب فرنسا، أحد حلفاء أميركا في «الناتو»، ووصف وزير الخارجية الفرنسي سياسة الرئيس الأميركي جو بايدن بالسياسة «الترامبية»، لكن بدون «تويتر»، وعدّها «طعنةً في الظهر» ممن يفترض كونهم حلفاء لفرنسا. ووصل الأمر إلى استدعاء فرنسا لسفيريْها في أميركا وأستراليا للتشاور. وكانت ردة فعل الفرنسيين مفهومة، سيما أن صفقة الغواصات التي خسرتها كانت تُقدر بأكثر من 65 مليار دولار أميركي.

وأثار إقامة حلف «أوكوس» تساؤلاتٍ جدية لدى أعضاء حلف شمال الأطلسي عن موقع «الناتو» في الإستراتيجية الأميركية في مرحلة مناهضة الصين، حيث أقام الأميركيون هذا الحلف الثلاثي من وراء ظهر الأوروبيين، ذلك خلا بريطانيا التي كانت شريكة أميركا في تحالفها الجديد، ولا سيما أن الإعلان عن تحالف «أوكوس» جاء مباشرةً عقب الانسحاب الأميركي من أفغانستان، الذي لم تتسَق فيه أميركا مع شركائها لا من أوروبيين ولا من غيرهم.

وأما في الجانب الاقتصادي، فكان معبّراً ما كتبته مجلة «ذي إيكونوميست»، حيث عنونت: «أخيراً أميركا تُبدي جديةً في مناهضة الصين في آسيا»، لكنّ تقوية التحالفات العسكرية ليست وحدها أمراً كافياً، لتمضي بالقول إن علاقة أميركا بالصين يلزمها أكثر من مجرد استعراض للقوة، وإنه ينبغي على أميركا تضمين إستراتيجيتها جوانب أخرى، من قبيل التعاون مع الصين حول التغيّر المناخي ضمن قواعد للتنافس الاقتصادي، وهنا فالسياسة الأميركية لا تزال تعاني. وقد كان لافتًا قيام الصين بتقديم طلب انضمام إلى «اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ» بعد يوم واحد فقط على إعلان إقامة حلف «أوكوس»، هذا الاتفاق التجاري الذي يمثل المنطقة التجارية الحرة الكبرى في العالم، والذي انسحبت منه إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في عام 2017، ما أشار إلى عقلية أميركية تجارية انعزالية، ولا يبدو أن أياً في أميركا يخطط إلى العودة إلى هذا الاتفاق بما في ذلك إدارة الديمقراطيين الراهنة، رغم تصريحات جو بايدن الانتخابية عن «تصحيح» ما قامت به إدارة دونالد ترامب، وعن نيته إعادة تقوية الشراكات الأميركية مع دول العالم. ويُعد تقديم الصين لطلب الانضمام هذا تعبيراً عن توجهاتها الاقتصادية، ويمكن إدراجه في سياق مناكفة أميركا، رغم الشكوك حول إمكانية قبول طلب الصين في هذه المرحلة من قبل الدول الأعضاء في «الشراكة عبر المحيط الهادئ».

إذاً، بنظرةٍ شاملةٍ لحلف «أوكوس» من جميع زواياه، نجد أنه يمثل تبدلاً عميقاً في «الجغرافيا السياسية»، كونه يعبر عن احتلال مناهضة الصين لرأس أولويات السياسة الخارجية الأميركية لسنوات قادمة، لكنه يظل خطوة عسكرية منقوصة «نصف إستراتيجية» كما وصفته مجلة «ذي إيكونوميست»، فعزّزت أميركا بهذه الخطوة العسكرية التحالف القائم أصلًا مع أستراليا، التي تُعد قزماً إذا ما قورنت بالصين سواءً أكان بعدد السكان أم بالقوة العسكرية، ناهيك عن كون أستراليا تعتمد بشكل رئيس على الصين في الجانب التجاري. مما لا شك فيه أن أميركا قد حقّقت ربحاً تجارياً من بيع الغواصات النووية الباهظة الثمن، لكنه يبدو قصير الأمد في مقابل تعثر إستراتيجيٍّ طويل الأمد، نتيجة إثارتها مجدداً للشكوك حول مصداقيتها، وعن مراعاتها لمصالح حلفائها، سواءٌ أكانوا من «الناتو» أم من الدول الأخرى. فهل كانت إذاً أستراليا «بقرةً حلوباً» أخرى تم ابتزازها في حلف «أوكوس»؟ حيث استبدلت أستراليا صفقة فرنسية بأخرى أميركية تفوقها مرة ونصف مرة في القيمة، من أجل حيازة عتادٍ عسكري مشكوك في حاجتها إليه، حسب ما خلص إليه البروفيسور «هيو وايت» بالقول: عند الأخذ في الحسبان مجموع العوامل المرافقة لتشغيل الغواصات النووية، تفوز الغواصات تقليدية الدفع بكل تأكيد، فيا ليت أدارت أستراليا تعاقداتها بقليل من المنطق.

وهل خضعت حكومة «موريسون» إلى تهديد البروفيسور الأميركي المعروف وأستاذ العلوم السياسية «جون ميرشايمر»، حيث كان قد خاطب نخبة من الإستراتيجيين الأستراليين خلال ندوة بعنوان «هل تستطيع الصين النهوض بسلام»، أقيمت في عام 2019 في أستراليا، قائلاً: يرى البعض أنه يوجد هناك بديل، السير مع الصين عوضاً عن أميركا، وفي هذا الخيار أقول - إذا قرّرتم السير مع الصين فعليكم فهم أنكم ستغدون أعداء لنا، وبأنكم تختارون العداء مع الولايات المتحدة الأميركية، فالحديث هنا يخصّ منافسةً أمنيةً حادةً، فإما أن تكونوا معنا وإما أن تكونوا ضدّنا، فإذا اخترتم الصداقة مع الصين، فهذا لن يجعلنا سعداء، وعليكم عدم الاستهانة بغضبنا حينما لا نكون سعداء، وما عليكم إلا سؤال فيديل كاسترو عن ذلك.

* كاتب وباحث سياسي

سوريا

خلافاً لما تزخر به بعض التحليلات من احتمالات وسيناريوات في شأن العلاقة المستقبلية بين سوريا وإيران، على ضوء الانفتاح العربي المتواصل على الأولى، لا يسود اعتقاد في إسرائيل بأن الدول العربية قادرة على فعل الكثير في هذا المجال. ذلك أن عشر سنوات من الحرب لم تفلح في التفريق بين الجانبَين، فلماذا قد تنجح في ذلك استراتيجية دبلوماسية مُحرّكها الرئيس، أصلاً، السعي إلى التفاهم مع إيران، التي تحوّلت في خلال تلك الحرب إلى «الشريكة الاستراتيجية» لسوريا، بحسب التعليقات الإسرائيلية

«الرمال المُنزلقة» تُقلق إسرائيل

الأسد لن يبتعد عن إيران

عند الإشارة إلى مسألة «إبعاد سوريا عن إيران»، يبرز التشكيك الإسرائيلي في أن يكون ذلك أكثر من «احتمال» لم تتّضح جدّيته بعد (أ ف ب)

حسين الأمين

لا يُبدي العدو الإسرائيلي ارتياحاً لـ«الانفتاح العربي» على سوريا، والذي يعني - في جوهره - من وُجهة نظر تل أبيب، تخفيضاً عربياً للتصعيد بوجه إيران. وعلى عكس الرأي القائل بأن هذا الانفتاح سيُبعد دمشق عن طهران، فإن الكيان العبري لا يُظهر ثقة بقدرة دولة كالإمارات، ولا حتى الدول العربية الأخرى، على تحقيق نتائج جدّية على ذلك الصعيد. وكانت زيارة وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد، إلى سوريا حيث التقى الرئيس بشار الأسد، أثارت اهتمام المُعلّقين الإسرائيليّين، الذين عدّوها «بمثابة تحوّل في المنطقة»، مقلّلين من أهمية الموقف الأميركي المنتقِد لها، وواصفين إيّاه بأنه شكلي ولن يتبعه ما يحول دون استمرار مسار التطبيع العربي مع دمشق. ووفقاً لهؤلاء، فإن أبو ظبي أخطرت واشنطن مسبقاً بزيارة ابن زايد وأجندتها. لكن بحسب الكاتب والباحث الأميركي، ومحلّل شؤون الشرق الأوسط في صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية، سيث فرانتزمان، فإن «الرمال في المنطقة تنزلق من تحت أقدام واشنطن».

يعتقد المستوى السياسي في تل أبيب أن السعودية والإمارات ومصر ترى في العودة المُحتملة لسوريا إلى «جامعة الدول العربية»، إجراءً يخدم مصلحتها في مواجهة «المتطرّفين في إدلب»، الذين بات قرارهم في يد تركيا حصراً. لكن عند الإشارة إلى مسألة «إبعاد سوريا عن إيران»، يَبرز التشكيك الإسرائيلي في أن يكون ذلك أكثر من «احتمال» لم تتّضح جدّيته بعد. ومن جهة أخرى، يَظهر تعقيد الموقف الإسرائيلي ممّا يجري حيال سوريا، في أن تل أبيب دائماً ما تسعى إلى تحسين علاقاتها مع عمّان والقاهرة وأبو ظبي والمنامة، ومِن خلفها الرياض، أي العواصم الأساسية المنخرطة في مسار الانفتاح؛ لكنها في المقابل عوّلت لسنوات على المجموعات المسلّحة المناهضة للدولة السورية، وبنت معها علاقات واسعة في المنطقة الجنوبية، كما تتمتّع بعلاقات جيّدة مع القوى الكردية المعارضة في الشمال الشرقي، ما يعني احتمال وقوعها في تناقضات كثيرة.

وبالعودة إلى مسألة العلاقة بين طهران ودمشق، ترى وسائل الإعلام الإسرائيلية أنه «لا توجد للأسد أيّ مصلحة في الانفصال عن إيران. لأنه إلى جانب المساعدة الاقتصادية والعسكرية التي يحصل عليها منها، فإنه يستطيع أن يستخدم التحالف معها وسيلة ضغط حيوية، سواءً في الشرق الأوسط، أو أمام الغرب، حتى عندما سيحصل من جديد على شرعيته»، بحسب مقال للكاتب الإسرائيلي، تسفي برئيل، نُشر في صحيفة «هآرتس»، قبل أيام. ويلفت برئيل إلى أن «(ولي عهد أبو ظبي محمد) بن زايد، أو زعماء عرباً آخرين، لا يطلبون من الأسد الانفصال عن إيران، كشرطٍ لدخوله من جديد إلى النادي العربي». ذلك أن الحراك الإماراتي، ومِن خلفه العربي، يأتي في سياق مراجعة تجريها بعض الدول المنضوية ضمن المعسكر الأميركي، لسياساتها في المنطقة، انطلاقاً من تراجع الثقة العربية

> ترى وسائل الإعلام الإسرائيلية أنه «لا توجد للأسد أيّ مصلحة في الانفصال عن إيران»

بالمظلّة الأميركية، عقب «الانسحاب الأميركي المشوّش والفوضوي من أفغانستان، واتفاق سحب القوات الأميركية من العراق، والضغط على السعودية للتوصّل إلى إنهاء الحرب في اليمن».

وفي توصيف لافت، يعتقد برئيل أن ابن زايد يرى في التقارب مع سوريا «فرصة تجارية»، من شأنها أن «تجعله رجل الدولة الأكثر أهمية، والأكثر تأثيراً في الشرق الأوسط»، مستدلاً على ذلك بسلسلة «خطوات استراتيجية» اتّخذتها أبو ظبي أخيراً، بخلاف العواصم الخليجية الأخرى، بدءاً بإعلان انسحابها من الحرب على اليمن، مروراً بـ«اتفاق السلام» مع الكيان الإسرائيلي، وصولاً إلى ما أُعلن عن نيّة الإمارات إيفاد أحد وزرائها الرفيعين إلى إيران خلال الأيام المقبلة، بالإضافة إلى زيارة مرتقبة لابن زايد شخصياً لأنقرة، بهدف لقاء الرئيس رجب طيب أردوغان، خلال مدّة قصيرة. وفي المقابل، يشير الكاتب الإسرائيلي إلى «تأخُّر» السعودية في فهم ما تسبقها إليه الإمارات، حيث «مرّت سنتان إلى أن فهمت السعودية أيضاً، بأن النجوم لا تنتظِم لصالحها، وقرّرت البدء بحوار مع إيران بوساطة العراق»، ثمّ ها هي اليوم تتخبّط في الحرب على اليمن، ولا تملك طريق الخروج منها من دون هزيمة مدوّية. ويَخلُص برئيل إلى أنه «حتى رعايا واشنطن في سوريا أصبحوا لا يثقون بقوّة المظلّة الأميركية التي وُعدوا بها»، بعد «عشر سنوات من الحرب، وأكثر من نصف مليون قتيل ومليونَي لاجئ، لم تنجح في ضعضعة نظام الأسد. وفي المقابل، دائرة النفوذ الإيرانية اتّسعت فقط». ويُضيف أنه «إذا كانت إيران قبل الحرب في سوريا مجرّد دولة لها علاقات سليمة مع سوريا (...) فإنها في أعقاب الحرب، تحوّلت إلى الشريكة الاستراتيجية لسوريا».

وفي السياق نفسه، يُذكّر فرانتزمان بأن «الرئيس الأسد تظاهر في الماضي بأنّه سيقلّص دور إيران، لكن ما زال الإيرانيون إلى الآن يلعبون دوراً رئيساً في سوريا»، مضيفاً أن «النظام السوري يعتمد على إيران، والاعتقاد (لدى إسرائيل) هو أنه مع القليل من الدعم، قد يعدِّل النظام موقفه بشكل طفيف ليس أكثر».

في المحصّلة، فإن تقليص الحضور الأميركي في المنطقة، وإمكانية العودة القريبة إلى مفاوضات فيينّا حول الاتفاق النووي، «يزيدان من خشية دول الخليج من إيران، من جهة، ومن تشكّكها حيال الوجود الأميركي واستعداد الولايات المتحدة للوقوف إلى جانبها في حالة هجوم إيراني، من جهة أخرى». ومن هنا، لا يعود مستغرباً اندفاع تلك الدول إلى التقارب مع دمشق، على طريق خفض التصعيد مع طهران، وإعادة سوريا إلى ما قبل عام 2011، عندما كانت تمثّل ساحة التقاء للمصالح العربية والإيرانية. باختصار، فإن «ما تعلّمته معظم الدول، هو أنه مع احتلال الولايات المتحدة مقعداً خلفياً في المنطقة، وتفضيلها التركيز على الصين، تُركت دول أخرى لتتولّى زمام الأمور، ورؤية ما الذي قد يأتي بعد ذلك. تحاول الإمارات أن تكون جزءاً من هذه العملية»، بحسب ما يختم به فرانتزمان مقالته.

محروقات خارج الدعم: سوريا تكافح «السوق السوداء»... بمُنافستها!

تعاني سوريا منذ سنوات من نقص حادّ في المشتقات النفطية (أ ف ب)

بلال سليطين

حتى خلال أشدّ أزمات المحروقات في سوريا، عندما كان المواطن العادي عاجزاً عن تأمين هذه المواد عن طريق مؤسّسات الدولة بالشكل التقليدي، أو بالآليات التي وضعتها الحكومة لتوزيع الغاز والمازوت والبنزين المدعوم، كان بالإمكان الحصول عليها من السوق السوداء، بكمّيات مختلفة، لكن بأسعار مرتفعة جدّاً. هكذا، ظلّت تلك السوق تتوسّع وتزدهر، حتى باتت علنية على الطرقات العامّة وفي الأحياء السكنية، وعلى مرأى من مؤسسات الرقابة والأجهزة المعنيّة المختلفة، فيما صار العاملون فيها يحقّقون أرباحاً هائلة، بأدنى جهد ممكن، وأقلّ رأسمال أيضاً، وسط تراخ حكومي وشبهات فساد. في قراءتها للظاهرة، تتقاطع إفادات مصادر في مؤسّسات حكومية ثلاث هي: الجمارك، ووزارة التجارة الداخلية، ووزارة النفط، على التأكيد أن هناك مصدرَين رئيسَين للمحروقات في السوق السوداء: التهريب وقد تراجعت نسبته كثيراً؛ ومؤسّسات الدولة ذاتها التي يتمّ تهريب المحروقات المدعومة منها أو سرقتها، بطرق تبدو في الشكل مشروعة، لكنها في المضمون عمليات فساد وسرقة. وتُظهر الأرقام الرسمية أن الدولة تدفع أموالاً طائلة من ميزانيتها لدعم احتياجات أساسية للمواطنين؛ إذ بحسب ميزانية عام 2021، فإن سوريا تدعم المشتقّات النفطية بحوالى 2700 مليار ل.س، أي ما يعادل أكثر من مليار دولار (بحسب سعر الصرف الرسمي)، بينما تقدَّر فاتورة مجمل الدعم عام 2022، بحوالى 5529 مليار ل.س، أي قرابة 42% من الموازنة العامّة للدولة. إزاء ذلك، اتّخذت الحكومة، الأسبوع الماضي، قراراً مفاجئاً بطرح المشتقّات النفطية للبيع خارج إطار الدعم، وبسعر ينافس أسعار السوق السوداء، حيث رفعت سعر المازوت الصناعي أكثر من 50%، وحدّدت سعره «الحرّ» (غير المدعوم) بـ1700 ل.س (حوالى 70 سنتاً) لليتر الواحد، وأعلنت أنه متوفّر لِمَن يريد، وأن هذا الطرح يأتي استجابةً لمطالب الصناعيّين الذين يشترون المادة من السوق السوداء بسعر 4000 ل.س (حوالى 1,58 دولار). وفي اليوم التالي، أعلنت شركة المحروقات «BS»، المملوكة لـ«مجموعة قاطرجي»، أنها توفّر المازوت بالسعر الذي حدّدته الحكومة، وأنه ما على الصناعيّين سوى تسجيل طلباتهم في غرف التجارة والصناعة للحصول عليه.

> أقرّت الحكومة طرح مادّتَي الغاز والمازوت للبيع خارج الدعم

لكن ما يجدر التنبّه إليه، هنا، هو أن الشركة نفسها كانت قد نشرت إعلاناً مماثلاً عام 2020، بعدما كانت الحكومة قد أصدرت تعديلاً على سعر المازوت الصناعي أيضاً، إلّا أنه بعد عام فقط من ذلك، عاد التجّار ليشتروه بـ4000 ليرة، الأمر الذي يطرح تساؤلات عديدة حول قدرة هذه الشركة أو غيرها على توفير المادّة للمستهلكين بشكل مستدام، مع الالتزام بالسعر الحكومي. وفي الاتجاه نفسه، أقرّت الحكومة قراراً آخر بطرح مادة الغاز للبيع خارج الدعم، وبسعر وصل إلى أكثر من 30 ألف ل.س (12 دولاراً) بحسب سعر الصرف الرسمي للدولار، وهو ما أثار الكثير من الجدل، ودفع وزير التجارة الداخلية، عمرو سالم، إلى التأكيد أن القرار «لن يمسّ المواطنين»، بمعنى أن «المواطن لن يتضرّر من ذلك، بل سيستفيد»، بحسب ما عادت الوزارة وأوضحت لاحقاً.

وفي تعليقها على ذلك، ترى وزيرة الاقتصاد السابقة، لمياء عاصي، في حديثها إلى «الأخبار»، أن «قرارات طرح هذه المواد للبيع بأسعار تغطّي تكاليفها، تؤكّد أن الدولة غير قادرة على تأمين الكمّيات التي تلبّي احتياجات المواطنين والمؤسسات الإنتاجية معاً بأسعار مدعومة»، مبيّنة أن الهدف من هذه القرارات هو «تقليل فاتورة الدعم إلى الحدود الممكنة». لكن الخطوات الحكومية الأخيرة أعادت طرح السؤال حول هويّة الاقتصاد السوري، وما إذا كانت تعني تَغيّراً في عقلية الدولة ومفاهيمها؟ تجيب عاصي بالقول: «المؤسسة السورية للتجارة تلعب دوراً مزدوجاً بين تأمين المواد المقنّنة بسعر مدعوم، وبين البيع والشراء وتحقيق الربح كأيّ تاجر، لذلك فإن تحقيق مبدأ المنافسة بين مؤسّسات القطاعَين العام والخاص، يجب أن يكون لمصلحة المستهلك، والمؤسسات المملوكة للدولة يجب أن يقتصر نشاطها على قطاعات معيّنة، ليس بينها تجارة التجزئة»، مضيفة أن «الاقتصاد السوري اقتصاد مختلط، سماته الأساسية متشابهة مع اقتصاد السوق، من حيث العرض والطلب كأدوات رئيسة، ولكن تدنّي القدرة الشرائية لعموم الناس، وتحكُّم بعض المستوردين بالسوق، جعله اقتصاد القِلّة والاحتكار».

فلسطين

الواقفون على عتبة الفرج...

الاحتلال يقتل حلم آل العمور

هي عتبة المسرّة تلك التي وقفت عليها خطيبة الأسير الشهيد سامي العمور. لم تكن قد تبقّت أمامها إلّا خمس سنوات حتى يتحقّق حلمها بتأسيس «بيت العُمر». لكنّ القدَر غافلها، واستلب منها أمنياتها، تاركاً إيّاها أسيرة الدموع والأحزان. مشهديةٌ برزت في وسطها بوضوح بصمة الاحتلال، تماماً كما هي حاضرة دائماً في كلّ قصة من قصص الأسرى الشهداء، الذين ارتفع عددهم باستشهاد العمور، إلى 227

غزة ــ يوسف فارس

انقضت أربعة عشر عاماً من الانتظار، وليس لخطيبة الأسير سامي العمور اليوم، إلّا الدموع. فخبر استشهاده أنهى مسلسلاً طويلاً من احتساب الأيّام والشهور والسنوات. «بقيَت خمسة أعوام فقط على لمّ الشمل (...) الآن، كلّ شيء انتهى: لهفة اللقاء، الزفاف وسط العائلة، تأسيس بيت العمر، التعويض عن 19 عاماً من الغياب، أحلام اليقظة، وأمنيات المساء التي كان يتركها صوته، كلّ شيء انتهى». تستلّ خطيبته الكلمات من وسط الدموع، وتُكمل: «كنت أعيش على أمل لقائه من جديد... انطفأت أحلامي». خطيبة الأسير العمور (39 عاماً)، التي التقيناها وهي محاطة بجموع المعزّين الذين أمّوا بيت العائلة في مدينة دير البلح (وسط قطاع غزة)، تحدّثت إلينا وهي تمسك بهاتفها المحمول. باتت ليلتها في انتظار أن تستيقظ على اتصالٍ هاتفي من خطيبها يطمئنها إلى صحتّه. تقول في حديثها إلى «الأخبار»: «تحدّثْت معه ليلة أمس، وكان صوته مجهَداً، قال لي لا أستطيع الكلام، أبلغي سلامي لأحبابي وعائلتي، قولي لهم أنا بخير».

الشهيد العمور كان قد اعتُقل وشقيقه المحرَّر حمادة في 2008/4/1 على يد قوّة إسرائيلية خاصّة، بعد أن حاصرت منزله الكائن شرق مدينة دير البلح، ووجّهت إليه تهم تقديم المعلومات والمساعدات اللوجستية إلى عناصر المقاومة، وحكمت عليه بالسجن 19 عاماً، فيما أطلقت سراح شقيقه العام الماضي بعد أن أمضى 12 عاماً في سجونها. روايات كثيرة سيقت حول ظروف استشهاد سامي؛ فوفق بيان أصدرته الحركة الوطنية الأسيرة في سجون الاحتلال، فإن الشهيد ارتقى نتيجة سياسة الإهمال الطبي المتعمّد، إذ تدهور وضعه الصحي، فطالب رفاقه الأسرى بنقله إلى المستشفى، لكنّ الاحتلال أبقاه معزولاً في قسم خاص يدعى «المعبار» مدّة 14 ساعة، قبل نقله إلى «مستشفى سوروكا». وأشار البيان إلى أن العمور خضع لعملية جراحية متأخّرة لم تفلح في إنقاذ حياته، فهو يعاني أساساً من مشاكل خَلْقية في القلب، تضاعفت خلال عامه الأخير نتيجة عدم تلقّيه الرعاية الصحية اللازمة. لكنّ منتصر الناعوق، وهو الناطق باسم «جمعية واعد للأسرى»، نقل عن مصادر في الحركة الأسيرة مطّلعة على وضع الأسير الصحي، أن العمور كان يعاني من مرض السرطان الذي تفشّى في أنحاء جسده كافة، «فيما زادت أوضاعه الصحّية خطورة بسبب رفض الاحتلال إجراء فحوص طبية له». وبحسب الناعوق، فقد نُقل سامي إلى المستشفى قبل يوم واحد من استشهاده، بينما لم تُفلح العمليات الجراحية المتأخّرة في إنقاذ حياته.

الأسير جميل عنكوش، الذي التقى الأسير العمور في سيارة نقل الأسرى، أدلى بدوره بشهادته التي أكد فيها أن الاحتلال أقدم على قتل العمور عبر التلكّؤ والتباطؤ في إجراءات نقله إلى المستشفى، على رغم خطورة وضعه الصحّي. وبعدما احتجّ عنكوش على «المعاملة القاسية والمستفزّة» التي تعرّض لها رفيقه، تمّ قمعه والتنكيل به فور عودته من «البوسطة» إلى «سجن ريمون». أمّا حمادة العمور، وهو شقيق الشهيد، فقد أفاد، في حديثه إلى «الأخبار»، بأن أخاه «لم يكن يعاني من مشكلات صحّية خطيرة قبل اعتقاله، لكن خلال العامين الماضيين، بدأت صحّته تتراجع، وتسبّب الإهمال الطبي وعدم التعاطي مع حالته الصحّية باهتمام من قِبَل الاحتلال، بتدهور أوضاعه». وأضاف: «أثّرت معاملة الاحتلال لشقيقي على حالته النفسية، إذ حُرمت أسرته من زيارته، فخلال 14 عاماً من اعتقاله لم يُسمح لوالدي بزيارته سوى ثلاث مرّات».

> ينضمّ الشهيد العمور إلى قافلة شهداء الحركة الأسيرة الذين وصل عددهم إلى 227 شهيداً

بلغ عدد الأسرى حتى نهاية شهر تشرين الأول، نحو 4650 أسيراً، بينهم 34 أسيرة (الأخبار)

وينضمّ الشهيد العمور إلى قافلة شهداء الحركة الأسيرة، الذين وصل عددهم إلى 227 شهيداً، قضى 72 منهم بسبب سياسة الإهمال الطبي. وفي هذا الإطار، يلفت القيادي في «حركة الجهاد الإسلامي»، طارق عز الدين، إلى أن «مصلحة إدارة السجون تتعامل مع الأسرى بشكل وحشي، ولا تتعاطى مع مرضهم بجدّية، إذ إن أكثر ما يمكن أن يحصل عليه الأسير الذي يعاني أمراضاً مزمنة، هو الحبوب المسكّنة». ويوضح عز الدين، وهو أسير محرَّر، أن «المحطّة الأولى التي يُنقل إليها الأسرى المرضى هي عيادة السجن، وهناك، يُترك الأسرى فيها دون أن يلتفت إليهم أيّ من الأطباء رغم تفرّغهم، ويتعامل الأطباء باستعلاء ووحشية مع الأسرى، حيث الفحص شكلي، ولا يقدّم أي فائدة للمرضى، حتى إن الأسير يتمنّى لو أنه لم يذهب إلى عيادة السجن بسبب المعاملة الجلفة والإساءات اللفظية».

ووفقاً لـ«مركز فلسطين لدراسات الأسرى»، فقد تصاعدت خلال الأعوام الأخيرة أعداد الأسرى المرضى، خصوصاً المصابين بأمراض خطيرة مِن مِثل السرطان والجلطات القلبية والسكري، فيما يفتقر هؤلاء إلى الكشف الصحي الدوري أو المبكر، ما يتسبّب باكتشاف تداعيات خطيرة لديهم في فترة متأخّرة من إصابتهم بالمرض. ويفيد رياض الأشقر، وهو مدير المركز، بأن أعداد الأسرى الذين يعانون من أمراض مزمنة ارتفعت إلى 600 أسير، 130 منهم يعيشون أوضاعاً صحّية حرجة، وتتعاطى معهم مصلحة إدارة السجون باستهتار وتُماطل في إجراءات علاجهم. ويتابع الأشقر: «يدقّ ما حدث مع الأسير العمور ناقوس الخطر، حول حياة مئات الأسرى المرضى، وخمسة أسرى مضربين عن الطعام، تتدهور صحتهم بشكل مستمرّ». من جهتها، نعت فصائل المقاومة الفلسطينية الشهيد العمور في بيانات منفصلة، وأكدت أنها تنظر إلى الحادثة على أنها «جريمة قتل متعمّدة». ووصفت «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) استشهاد العمور بأنه «جريمة بحق الإنسانية وانتهاك لكلّ القيم والقوانين الدولية». وقال حازم قاسم، الناطق باسم الحركة، في بيان، إن «ارتفاع عدد شهداء الحركة الأسيرة داخل السجون الصهيونية، يعكس حجم انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى بشكل عام، والأسرى المرضى بشكل خاص».

يُذكر أن عدد الأسرى في سجون الاحتلال بلغ حتى نهاية شهر تشرين الأول، نحو 4650 أسيراً، بينهم 34 أسيرة، ونحو 160 طفلًا.

فشل مؤتمر بروكسل يهدّد «الأونروا» بالخنْق

غزة ــ رجب المدهون

تنتظر «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» أزمةٌ مالية خانقة خلال الفترة المقبلة، في ضوء إخفاقها في الحصول على التمويل الكافي في مؤتمر بروكسل الذي اختُتم أمس، وتحصيلها تبرّعات بقيمة 38 مليون دولار فقط، من أصل 100 مليون كانت مستهدَفة، فيما لم تُقدَّم تعهّدات باستدامة الدعم المالي لها، ما يعني استمرار أزمتها لسنوات أخرى. وأكد المتحدث باسم الوكالة، سامي المشعشع، أن التعهّدات الجديدة لم تغطِّ العجز الواقع من الآن وحتّى نهاية عام 2021، والبالغة قيمته 100 مليون دولار، لافتاً إلى أن «الأونروا» تتابع كلّ دولة على حدة. وحذّر رئيس اللجان الشعبية في قطاع غزة، رجاء عمر، من جهته، من أن نتائج مؤتمر بروكسل تحمل تحدّياً كبيراً لـ«الأونروا»، إذ لم يتمّ التعهّد لها بأيّ استدامة مالية، سواءً للسنوات الثلاث المقبلة، أو لخطّة الخمس سنوات (2023 - 2028)، فيما حصلت الوكالة على 40% من احتياجاتها لعام 2022، ما سيشكّل تحدّياً آخر من أجل توفير رواتب الموظّفين مستقبلاً. واعتبرت دائرة وكالة الغوث في «الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، بدورها، أن «النتائج التي توصّل إليها مؤتمر الدول المانحة بحاجة إلى المتابعة، خصوصاً بعدما أعلنت ثماني دول عن تبرّع زاد عن 614 مليون دولار للسنوات المقبلة (أي من سنتَين إلى خمس سنوات)».

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، رأى أن «التعهّد من قِبَل بعض الدول بتقديم مساهمات مالية، لسنتين أو أكثر، يشكّل نقطة البداية في رحلة التمويل المستدام، الذي كان واحداً مِن أهداف المؤتمر، خصوصاً إذا ما أُضيفت التعهّدات الجديدة إلى تعهّدات سابقة، كانت الأونروا قد حصلت عليها، وفقاً لاتفاقيات ثنائية». وأضاف أن «النتيجة ستكون ضمان الحصول على 40% من احتياجات ميزانية الوكالة، لعام 2022، كما أشارت الأونروا». لكن بالنظر إلى المعطيات الأخيرة، فإن عام 2022 سيكون صعباً على اللاجئين، ولا سيّما أنّ هناك خطراً جدّياً لا يزال يتهدّد «الأونروا»، التي تحتاج ميزانيّتها العادية إلى نحو 850 مليون دولار، وأكثر من 400 مليون دولار لميزانيّتَي الطوارئ والمشاريع، وهو أمر لا يبدو أن الوكالة قادرة على توفيره قريباً، خصوصاً في ظلّ مواصلة الثنائي الأميركي والإسرائيلي استهدافها، والتحريض العلني للدول المانحة على وقف أو تخفيض تمويلها. مع ذلك، علّق نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية الأردني بشر الخصاونة، آمالاً على مؤتمر بروكسل، بعد «حملة تصفية سياسية» تعرّضت لها «الأونروا»، معتبراً أن انعقاد المؤتمر بمشاركة نحو 60 دولة ومنظّمة، وبرئاسة مشتركة بين الأردن والسويد، هو «جهد لضمان الحشد الدعمَ للوكالة لسنوات متعدّدة».

> بالنظر إلى المعطيات الأخيرة، فإن عام 2022 سيكون صعباً على اللاجئين

الحدث

بحثاً عن بديل لحمدوك: السودان نحو مـواجهة مفتوحة

تتّجه الأوضاع في السودان نحو مواجهة مفتوحة طويلة الأمد، في ظلّ استمرار الحراك الشعبي الرافض للانقلاب، والذي يواجه بإجراءات عنفيّة تصاعدية من قِبَل العسكر الذي يستهدف على ما يبدو ترهيب الشارع، وتكريس وقائع لا يمكن لأحد، بمَن في ذلك الأطراف الخارجية الرافضة للانقلاب أو المتحفّظة عليه، تجاوزُها. وعلى خطّ مواز، يواصل العسكر البحث عن الشخصية المُثلى لتولّي الحكومة، فيما يدور الحديث في هذا المجال عن الأكاديمي هنود أبيا كدوف الذي يمكن تقديمه إلى «المجتمع الدولي» كتكنوقراط مستقلّ يهيّئ لعودة الحُكم المدني

تتّسع دائرة العنف المستخدم بحقّ المتظاهرين في ما يبدو محاولة لإرهاب الشارع (أ ف ب)

الخرطوم ـ **عبد الجليل سليمان**

تتسارع وتيرة الأحداث في السودان، في ظلّ تصاعد الاحتجاجات الشعبية الرافضة للانقلاب، وتجاوزها السقف الذي حدّدته «قوى الحرية والتغيير» بعودة الأمور إلى نصابها إلى ما قبل 25 تشرين الأول. في المقابل، يمضي قادة الانقلاب في سعيهم إلى تثبيت سلطتهم الجديدة، باحثين عن رئيس وزراء للحكومة المقبلة، بعدما باءت محاولات قائد الجيش، عبد الفتاح البرهان، إقناع رئيس الوزراء المعزول، عبدالله حمدوك، بالعودة إلى منصبه بالفشل، جرّاء تمسّك الأخير بعودة طاقمه الحكومي كاملاً، وإطلاق سراح الوزراء المعتقلين، واستعادة العمل بالوثيقة الدستورية الحاكمة للمرحلة الانتقالية. وعلى خطّ موازٍ، تتّسع دائرة العنف المستخدَم بحقّ المتظاهرين في ما يبدو محاولة لإرعاب الشارع، حيث ارتفع عدد القتلى حتى الآن إلى نحو 31، فضلاً عن عشرات الجرحى والمفقودين والمختفين والمعتقلين، وهو ما يدفع القوى الثورية و«لجان المقاومة» إلى اعتبار أيّ عودة للشراكة مع العسكر توَرّطاً في الدماء. وفي هذا الإطار، يعتقد الباحث السياسي والأكاديمي عثمان عبد الباري، في تصريح إلى «الأخبار»، أن ما يحدث من توظيف للعنف هدفه «توطيد أركان الانقلاب، وبالتالي فرض الأمر الواقع على الجميع»، مستدركاً بأن هذا الخيار «لن ينجح إلّا مؤقّتاً، ففي ظلّ استمرار الفعل الثوري والضغط الخارجي، قد ينهار التحالف الانقلابي قبل أن يتمكّن من بناء نظام سياسي منسجم وموحّد».

في هذا الوقت، أوفدت الإدارة الأميركية مساعدة وزير الخارجية للشؤون الإفريقية، مولي فيي، إلى الخرطوم، كأوّل مسؤول أميركي رفيع المستوى يزور البلاد في ظلّ إدارة جو بايدن. وتخلّلت الزيارة التي لم يرشح عنها سوى القليل، لقاءاتٌ مهمّة مع قائد الجيش، ورئيس الوزراء رهن الإقامة المنزلية الجبرية، وعدد من قادة العمل السياسي على رأسهم وزيرة الخارجية المعزولة، مريم الصادق المهدي، كعضوة أيضاً عن «حزب الأمّة القومي»، أكبر حزب سياسي في البلاد يناهض الإجراءات الانقلابية. وفيما تحدّثت البيانات الرسمية السودانية عن تأكيد البرهان للمسؤولة الأميركية أن خطوات الإفراج عن المعتقلين السياسيين قد بدأت، وأن الحكومة المدنية ستُشكّل قريباً، ذكرت السفارة الأميركية في الخرطوم، في بيان، أن فيي أظهرت «دعم الولايات المتحدة للحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون».

خيارات البرهان

تعتقد الصحافية والباحثة السياسية، أفراح تاج الختم، أن «مرحلة جديدة من الصراع الطويل بين العسكريين والمدنيين قد دُشّنت، وهذا ما تدلّ إليه كلّ المؤشرات الماثلة». وتضيف تاج الختم، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «قائد الجيش سيذهب بعيداً، ويسمّي رئيساً للوزراء بعد أن رفض عبدالله حمدوك العودة إلّا بشروط من شأنها إجهاض كلّ الخطوات والقرارات التي أصدرها البرهان منذ إعلانه عن «انقلابه»، متابعة أن البرهان «سيمضي قدماً في تشكيل حكومته وتحمُّل تبعات ذلك من مواجهات مع أنصار الدولة المدنية الديمقراطية، وإجراءات عقابية محتملة من قِبَل المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي، من شأنها إدخال البلاد في حالة من الفقر والمجاعات وربّما هبّات جوعى وتمرّدات مسلحة جديدة».

وفي هذا الصدد، فإن أبرز مرشّحي قادة الانقلاب لرئاسة الحكومة الجديدة، هو الأكاديمي هنود أبيا كدوف (77 عاماً)، الذي لا يُعرف حتى اللحظة ما إذا كان قد وافق بالفعل على تولّي المنصب أم لا. وتعتبر تاج الختم أن «هنود أبيا كدوف سيخاطر مخاطرة كبرى بالموافقة على المنصب»، مُبيّنة أنه «سيجد نفسه أمام رفض خارجي، وأمام ملفّات داخلية شديدة التعقيد والتشابك، أهمّها مواجهة الأوضاع الاقتصادية المزرية في ظلّ سيطرة الجيش وقوات الدعم السريع على الاقتصاد الوطني برمّته، ورفضهما الخضوع لولاية الحكومة المدنية ممثّلة في وزارة المالية والاقتصاد، فضلاً عن إعادة قائد الجيش لفلول النظام السابق من كوادر جماعة الإخوان المسلمين إلى جهاز الدولة حيث فرضوا هيمنتهم عليه مجدّداً، وهؤلاء يمثّلون القوة الأكثر تنظيماً وفساداً وقدرة على إعاقة خطط وبرامج الحكومة المحتملة».

> **ابرز مرشّحي قادة الانقلاب لرئاسة الحكومة الجديدة، الاكاديمي هنود ابيا كدوف**

تحدّيات داخلية وخارجية

بدوره، يرى عبد الباري أن رئيس الوزراء الجديد، سواءً كان هنود أبيا كدوف، المرشّح الأكثر حظاً، أو غيره، «سيواجه جملة من المعوقات، بما فيها قرارات الاتحاد الأفريقي ودول الترويكا والاتحاد الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان، والكونغرس الأميركي، وكلّ الدول والمؤسسات المالية كالبنك والصندوق الدوليين، التي تعترف بشرعية عبدالله حمدوك كرئيس للوزراء، وتطالب بعودته». ويضيف عبد الباري أن أيّ مرشّح سيواجه أيضاً مشاكل داخلية مثل «قضية شرق السودان المعقّدة والمرتبطة باتفاق جوبا من ناحية، وبالمجلس القبلي الموالي لعبد الفتاح البرهان، الذي قاد الاحتجاجات الأخيرة وأغلق الموانئ والطريق الرئيسة الرابطة بين العاصمة والميناء، وخنق اقتصاد البلاد وتسبّب في أزمات وخسائر تُقدَّر بمليارَي الدولارات لاقتصاد البلاد». ويلفت، في هذا السياق، إلى أن «المجلس القبلي يطالب بإلغاء ما يُعرف بمسار الشرق في اتفاقية جوبا للسلام، والذي أيّد الموقّعون عليه الانقلاب أيضاً، فأصبحوا في صفّ واحد مع مناوئيهم، ما جعل البرهان نفسه يعجز عن تسمية ممثّل شرق السودان في مجلسه السيادي الجديد، واضطرّ إلى إرجائه من أجل إخضاعه إلى المزيد من المشاورات».

ويشير الباحث السياسي إلى أن هنود أبيا كدوف «لا يحظى بدعم الشارع ولا الأحزاب السياسية ولا القوى المدنية والنقابية، كما أنه لم يُعرف عنه نشاط سياسي ملموس، وهو يفتقر إلى كاريزما القيادة، فضلاً عن أنه مجهول بالنسبة إلى معظم السودانيين»، معتبراً أن «وجود رئيس وزراء على هذه الشاكلة، يتناسب مع أجندة الانقلاب التي تطمح إلى السيطرة الكاملة على مقاليد الحكم والعودة بها إلى الديكتاتورية والاستبداد».

قضية

الجزائر تدخل عصر ترشيد الدعم: نهاية الدولة الاجتماعيّة؟

تفرض الأوضاع الاقتصادية على الجزائر الاستعداد من الآن إلى مرحلة ما بعد النفط. في ظلّ تذبذب السوق عالمياً، وبدء نضوب احتياطات البلاد، بالتزامن مع ارتفاع الاستهلاك الداخلي من الطاقة، لكنّ مخاض التحوّل هذا يبدو عسيراً بسبب تكلفته الاجتماعية المتوقّعة، ومواجهته انتقادات شديدة من سياسيين لا يتّفقون مع خطّة الحكومة ورؤيتها المستقبلية

الجزائر ـ **محمد العيد**

ظهرت بعض معالم سياسات حكومة أيمن بن عبد الرحمن، خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2022 (الموازنة العامة)، حيث بدا أن الدولة الجزائرية تُخطّط لإعادة رسم خريطة الدعم الاجتماعي الذي يُثقل كاهل الميزانية سنوياً بـ17 مليار دولار، كما لإيجاد تمويل داخلي لمشاريع التنمية في الأقاليم، ورفع كفاءة الجهاز المصرفي، وتحفيز خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها قاطرة الاقتصاد والخزّان الأكبر لوظائف العمل. ولعلّ من أكثر التدابير إثارة للجدل، والذي يوحي فعلاً بنهاية مرحلة وبداية أخرى، الإعلان عن مراجعة صيغة الدعم الحكومي المُوجَّه للسلع استهلاكاً، في ما يُعدّ مسّاً بأحد أبرز الثوابت السياسية، كون الجزائر ظلّت دائماً متعلّقة بالدولة الاجتماعية التي مثّلت شعاراً غير قابل للتنازل لدى كلّ حكام البلاد، خصوصاً أن أسسها حُدّدت في بيان الأول من تشرين الثاني 1954، الذي أطلق شرارة الحرب ضدّ المستعمر الفرنسي بهدف «إقامة الدولة الجزائرية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية». لذلك، استبق الوزير الأوّل ردود الفعل المُتوقّعة على خطّته، بالتأكيد أن الدولة لن تتخلّى عن التزاماتها الاجتماعية، ولكنها تريد فقط ترشيد الدعم وجعله أكثر فاعلية. ولهذا الغرض، تضمّن قانون المالية إنشاء جهاز وطني للتعويضات النقدية لمصلحة الأسر المؤهّلة، يتمّ من خلاله توجيه تحويلات نقدية مباشرة إلى المحتاجين بدل النظام الحالي الذي يعتمد دعم السلع الأساسية من المنشأ، ما يجعلها متاحة لكلّ المواطنين على اختلاف مستوياتهم المعيشية بالأسعار نفسها.

وتُوفّر الدولة في الجزائر دعماً سخيّاً للمواد الواسعة الاستهلاك، مثل الخبز الذي يباع بـ0,5 دولار للوحدة، والحليب الذي لا يتعدّى ثمنه 0,2 دولار لليتر الواحد، كما يجري تسقيف أسعار بيع السكر الذي لا يتجاوز ثمنه الدولار للكيلوغرام الواحد، وصفيحة الزيت التي تباع في حدود دولار وربع لليتر الواحد. كذلك، يجري توجيه دعم غير مباشر يؤثّر على أسعار الخضر والفواكه، من خلال الإعانات المُقدّمة للفلاحين والتسهيلات الضريبية الممنوحة لهم، فيما تحرص الدولة على إبقاء سعر الكهرباء وغاز المنازل والمياه في مستويات معقولة. أمّا بقيّة الدعم فيتمثّل في الإعانات المُقدّمة لبرامج السكن الاجتماعي، وللصحّة والتعليم، وهما من القطاعات العمومية المجّانية في الجزائر. ويمثّل الدعم، بكلّ أنواعه، نحو 20% من الناتج المحلي الخام الذي يقترب من 180 مليار دولار، ما يجعل عبئه ثقيلاً على الموازنة العامة، خاصة في ظلّ شحّ الموارد بفعل ما خلّفته أزمة «كورونا» من كوارث على القطاع النفطي العالمي، انعكست بشكل مباشر على مداخيل الجزائر التي تضرّرت كثيراً في العامين الماضيين، بينما تأمل في التعافي من جديد هذا العام.

ومع أن منطق الحكومة في التحوّل من الدعم العام إلى المُوجَّه، يبدو عقلانياً من الجانب النظري في ظلّ الظروف الحالية، إلّا أن هذا الإجراء يواجه مقاومة كبيرة حتى من جانب الأحزاب المحسوبة على الأغلبية الرئاسية في البرلمان، نظراً إلى المخاوف من اتّخاذه مدخلاً فقط لإلغاء الدعم مستقبلاً على الطريقة المصرية، ما سيؤدّي إلى اتّساع رقعة الفقر في الجزائر. وعلى رغم أن احتمالات إسقاط الإجراء ضعيفة بسبب الأغلبية الواسعة التي تحظى بها الحكومة، إلّا أن أصواتاً من الأغلبية ذاتها أسمعت الوزير الأول، تحت قبّة البرلمان، كلاماً قوياً بخصوص تنصّل الدولة من أعبائها الاجتماعية، ما دفع رئيس الحكومة إلى القول في ردوده إنه يعتقد بوجود سوء فهم لهذا التدبير، مشيراً إلى أنه لا يُعقل أن يشتري رغيف الخبز الغنيُّ والفقير بالسعر المدعوم نفسه. أمّا من جانب أحزاب المعارضة التي رفضت دخول البرلمان، فالهجوم شديد على الحكومة، حيث وصفت لويزة حنون، الأمينة العامة لـ«حزب العمّال» ذي التوجّه اليساري، قانون المالية بأنه إعلان حرب على الجزائريين وتمهيد لسحق الطبقة المتوسّطة في البلاد، في تقاطع مع رأي «جبهة القوى الاشتراكية»، أقدم حزب معارض في البلاد، والتي اعتبر مسؤولوها القانون بمثابة إعلان لنهاية الدولة الاجتماعية في الجزائر، وتوقّعوا فشل سياسة الدعم المُوجَّه، كونه لا يوجد إحصاء دقيق للأسر المستحقّة للدعم.

> **إعلنت الحكومة انها تُراجع صيغة الدعم المُوجّه للسلع الاكثر استهلاكاً**

وفي خضمّ هذا الجدال السياسي، يبدو الشارع الجزائري غير مستوعب بعد لما قد يَنجم عن سياسة توجيه الدعم من تحوّلات في حياته اليومية، لكن الحديث مع ذلك يكاد يكون مُركّزاً على موضوع وحيد هو القدرة الشرائية التي تراجعت بشكل كبير بفعل ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية؛ فمادة البطاطس التي تدخل في النظام الغذائي للجزائريين وصل سعرها لأوّل مرّة إلى ما يقرب الدولار للكيلوغرام، وهو وضع أرجعته الحكومة إلى مشاكل تتعلّق بالمضاربة وستُت في مواجهته قوانين رادعة، لكن التفسير المتقدّم يبقى غير كافٍ في نظر المواطنين، كون ارتفاع الأسعار مسّ أغلب المواد، باستثناء تلك المدعومة، والتي أصبحت هي الأخرى نادرة في السوق، ويُرجع اقتصاديون، من جهتهم، ارتفاع الأسعار إلى كوْن فئة معتبَرة من الجزائريين استغنت منذ فترة عن المواد المدعومة بسبب جودتها المحدودة، ما جعلها تشعر بارتفاع الأسعار في المنتجات ذات الأسعار المحرَّرة، ناهيك عن ارتفاع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، والذي ينعكس بالضرورة على المنتجات المستوردة والمصنّعة جزئياً محلّياً. كما أدّى تراجع قيمة الدينار الجزائري أمام الدولار واليورو إلى ارتفاع الأسعار، خصوصاً أنه تزامن مع تقليص الدولة لهوامش الاستيراد، ما جعل بعض السلع تدخُل عبر السوق الموازية بأسعار العملات الصعبة، والتي ترتفع بنحو 40% عمّا هو متداول في البنوك الرسمية.

وعلى رغم سعي الحكومة لترشيد نفقاتها، سيبقى عجز الميزانية المتوقّع لسنة 2022 كبيراً، إذ سيصل إلى 4100 مليار دينار، أي ما يعادل 30 مليار دولار، وهو ما يمثّل الفارق بين مجموع النفقات التي ستصل إلى 74 مليار دولار، والإيرادات التي ستكون في حدود 43 مليار دولار، وذلك على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط يعادل 45 دولاراً، بينما ستكون توقّعات النموّ لسنة 2021، 4,4%، وستنخفض في سنة 2022 إلى 3,3%. ولتمويل عجز الميزانية، الزمت السلطات الجزائرية نفسها بعدم اللجوء مطلقاً إلى الاستدانة من الخارج لاعتبارات تتعلّق بسيادة القرار الاقتصادي للبلاد، علماً أن الجزائر تُعدّ من بين الدول الأقلّ مديونية في العالم بنحو 4 مليارات دولار فقط. كما أنها تمتلك حالياً احتياطياً نقدياً أجنبياً بنحو 45 مليار دولار، وهو رقم بعيد عمّا كانت تتوفّر عليه البلاد سنة 2014، عندما كان هذا الاحتياطي يناهز 200 مليار دولار. ويُرتقب، مع نهاية السنة الجارية، إصدار قانون الاستثمارات الجديد، والذي تراهن عليه الحكومة، وفق تصريح وزير الصناعة، لجذب استثمارات أجنبية منتجة ظلّت معطّلة في الجزائر، بفعل ضعف جاذبية السوق الجزائرية التي تعاني من ثقل الإدارة وعدم الاستقرار في القوانين، بالإضافة إلى إلزام كلّ المستثمرين بإيجاد شريك جزائري تكون له أغلبية 51% من الأسهم.

توفّر الدولة في الجزائر دعماً سخيّاً للمواد الواسعة الاستهلاك، مثل الخبز والحليب (أ ف ب)

اليمن

على رغم مُضيّ أكثر من 54 عاماً على سقوط حُكم السلاطين وانهيار اتحاد إمارات «الجنوب العربي»، لا تزال آثار هذا الحُكم ماثلةً إلى اليوم في جنوب اليمن. آثارٌ تحاول الإمارات اليوم، مجدّداً استغلالها في إعادة تصدير سلالة السلاطين، خصوصاً في محافظة شبوة، من أجل خدمة أجندتها

توجّه لتشكيل ميليشيا جديدة في شبوة
الإمارات تُعوّم السلاطين بوجه «الإصلاح»

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

على غرار ما فعلته في محافظتَي المهرة وسقطرى، حيث اتّخذت من الشيخ القبَلي عبد الله بن عيسى آل عفرار، نجل آخر سلاطين المهرة وسقطرى، وعضو هيئة الرئاسة في «المجلس الانتقالي الجنوبي»، مطيّة لخلق حاضنة شعبية مؤيّدة لها في المحافظتَين المذكورتَين، عبر مدّ الرجل بالإمكانات والموارد اللازمة لاستمالة السكّان، وتأسيس ميليشيات «النخبة المهرية»، تُعيد الإمارات الكَرّة اليوم، ولكن في محافظة شبوة، حيث دفعت الأسبوع الماضي بزعيم قبيلة العوالق العليا، كبرى قبائل المحافظة، الشيخ عوض العولقي سلطة المحافظة، للبدء في تنفيذ مخطّط جديد يستهدف سحب البساط من تحت قدمَي حزب «الإصلاح»، بالتوازي مع رفض أبو ظبي الانسحاب من منشآة بلحاف النفطية الاستراتيجية الواقعة على البحر العربي، وفقاً لِما كان مُتّفقاً عليه بينها وبين السلطات المحلية، برعاية السعودية، واستعدادها لنقل عدد من الألوية التي انسحبت من الساحل الغربي إلى المحافظة النفطية.

وليست هذه المرّة الأولى التي تحاول فيها الإمارات اختراق شبوة عبر شخصية منتمية إلى زمن السلاطين وصاحبة مكانة في المحافظة؛ إذ إنها سعت إلى تحقيق ذلك سابقاً من خلال نجل الأمين العام السابق لحزب «المؤتمر الشعبي العام»، عوض عارف الزوكا، الذي قُتل أبوه إلى جانب الرئيس السابق علي عبد الله صالح، في صنعاء في كانون الأوّل 2017. وهو ما يتكرّر اليوم مع قيادي بارز آخر في «المؤتمر»، بدأ، منذ الأيام الأولى لعودته إلى شبوة، سلسلة تحرّكات لاستقطاب مراكز القوى القبلية والسياسية، والتي تمكّن من اجتذاب جزء منها إلى خطابه الداعي إلى «إنقاذ شبوة من حُكم حزب الإصلاح وقبضته العسكرية»، واستعادة حقوق المحافظة المسلوبة.

وهو خطاب كرّره في اللقاء القبلي الموسّع الذي دعا إليه الثلاثاء المنصرم في مديرية نصاب، مطالباً بـ«تدخّل أجنبي لاستعادة مديريات بيحان من قوات صنعاء»، ومُمهلاً سلطات «الإصلاح» في مدينة عتق أسبوعاً واحداً للإفراج عن معتقلي «الانتقالي» وتحسين الخدمات، أو الاستقالة، متوعّداً بطرد ميليشيات الحزب من شبوة.

وفي هذا الإطار، تكشف مصادر قبلية مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن سلطان العوالق يسعى إلى تشكيل ميليشيا جديدة من أبناء القبائل تحت مسمّى «المقاومة الشعبية»، بتمويل من أبو ظبي، لخوض المعركة ضدّ «الإصلاح»، وذلك بعد أن فشلت الإمارات في تشكيلها العام الماضي. إلّا أن جهوده تلك قد لا تَسْلم من التعثّر مرّة أخرى، في ظلّ الانقسام القبَلي في شبوة، والممتدّة جذوره إلى أيام السلطنات والمشيخات التي رعاها الاحتلال البريطاني، وبموجب خريطة الانقسام تلك، يمثّل عوض العولقي سلطنة العوالق العليا، فيما سلاطين آل باكازم يمثّلون العوالق السفلى. وإلى جانبهم، تأتي قبائل الواحدي التي كانت سلطنتها من أهمّ السلطنات في شبوة، ويمتدّ نطاقها من حبان إلى بلحاف وعزّان وبير علي. أمّا إمارة بيحان، فكانت إحدى الإمارات المستقلّة عن السلطنات الأخرى في المحافظة. وانطلاقاً من الحقائق المذكورة، برزت تحذيرات من إمكانية أن يسهم حراك العولقي في تعميق الانقسام المجتمعي والقبَلي في شبوة، وأن يجرّ فتنة لا تُحمد عقباها. وجاءت هذه التحذيرات في وقت أعلنت فيه قيادة «الإصلاح» الاستنفار في أوساط ميليشياتها، وتشديد الإجراءات الأمنية في المدن والطرقات العامة، مُطلقةً موجة اعتقالات ضدّ الموالين للإمارات، ومتوعّدة بـ«الضرب بيد من حديد كلّ من تسوّل له نفسه الاعتداء على ممتلكات الدولة أو استهدافها».

بائر سلطان العوالق تحرّكاته في محافظة شبوة منذ الأيام الأولى لعودته (أ ف ب)

إعلانات رسمية

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لصيانة وتعبئة مطافئ الحريق، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/3960 تاريخ 2020/6/16، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/12/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 30/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2021/11/12
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 939

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتقديم وتركيب غالات جديدة مع توابعها ومفاتيح لزوم أبواب غرف المحطات المبنية MT/BT الواقعة ضمن نطاق مديرية التوزيع في بيروت وجبل لبنان، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/1507 تاريخ 2021/4/16، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/12/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2021/11/12
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 939

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لاستئجار مركز جديد لدائرة النبطية، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/1996 تاريخ 2021/5/11، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/12/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 20/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2021/11/16
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 961

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء مؤشرات قياس ومعدات تحكم توتر منخفض (AC-DC) لزوم محطات التحويل الرئيسية، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/4758 تاريخ 2021/9/22، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/12/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2021/11/16
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 962

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لصيانة وتصليح كابلات التوتر العالي المطمورة، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/4760 تاريخ 2021/9/23، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/12/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 200/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2021/11/16
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 963

استراحة

3890 كلمات متقاطعة

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
	■									1
		■				■				2
■				■						3
					■		■			4
	■			■				■		5
			■							6
				■			■			7
	■					■			■	8
		■			■			■		9
				■						10

أفقيا

1- سلالة كبيرة من السلاطين حكمت الشرق – 2- تقوى – انتفاخ في اليد وتضخمها – للتأفف – 3- عملة عالمية – يعترف بالأمر الواقع – 4- والدة – من الحيوانات – 5- أكبر سلسلة جبال اوروبية – نظير – 6- نحويّ يُلقب بإمام العربية وشيخ النحاة – ساخن بالأجنبية – 7- بصق – طعم الحنظل – آت – 8- قرع الجرس – بيت الضبع – 9- للتعريف – خنزير بري – سقي النبات – 10- خلاف قديمة – من يضع نغمات الأغنية

عمودياً

1- عاصمة أوروبية – إضطرم وتلهبّ – 2- نريد ونبغي – يهرب من السجن – 3- يمرض – والد – آلة موسيقية – 4- العتاب – خاصم أشدّ الخصومة – 5- من الحيوانات – دولة اميركية – 6- عبر – سحب – 7- مدينة فرنسية – شديد السواد – 8- مدينة أفغانية – 9- أجيب على الهاتف – حُب – من لا أخمص لقدميه – 10- حية زعم العرب أنها تطير – التدريب الرياضي

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- أمين الحافظ – 2- سرحان – بلال – 3- ميسلون – كلا – 4- هم – تشرين – 5- أنف – رس – هس – 6- نو – صويا – وب – 7- رت – استانا – 8- اسن – عسير – 9- هاجر – باخ – 10- بورت او برنس

عمودياً

1- اسمهان – ذهب – 2- مريم نور – او – 3- يحس – تاجر – 4- نالت – سرت – 5- انو شروان – 6- نرسيس – بو – 7- حب – أتعاب – 8- الكنه – أسخر – 9- فال – سوني – 10- ظلام - باريس

إعداد
نعوم مسعود

3890 sudoku

2					8			6
	8			4			3	
		4	2			1		
	7		4		5		1	
4		8		1		7		2
	1		9		2		5	
8					4	3		
	4			2			8	
		5	8					9

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3889

7	2	6	8	3	1	4	5	9
8	3	9	4	7	5	2	6	1
5	4	1	2	9	6	8	3	7
1	9	2	3	5	4	6	7	8
3	8	7	6	1	2	9	4	5
6	5	4	7	8	9	1	2	3
4	1	3	5	6	8	7	9	2
9	6	5	1	2	7	3	8	4
2	7	8	9	4	3	5	1	6

مشاهير 3890

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أول رؤساء أندونيسيا (1901-1970) يُعدّ من القادة الرئيسيين لحركة عدم الإنحياز. نال شهرة واسعة بسبب نضاله الدائم والمستمر لأجل بلاده

7+8+3+5+1 = حيوانات بحرية ■ 11+9+6+4 = أزهار عطرة ■ 10+2+8+5 = معدن أصفر

حل الشبكة الماضية: **كلوفيس الأول**

نتائج اللوتو اللبناني

19 | 40 34 27 20 18 11

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1954 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 11 - 18 - 20 - 27 - 34 - 40
الرقم الإضافي: 19

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**
.قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: لا شيء
- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية: 74،986،290 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 23 شبكة
- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 3،260،273 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):**
قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 74،986،290 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1،034 شبكة.
- قيمة الجائزة الإفرادية83 لكل شبكة: 72،521 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**
- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 190،668،000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 15،889 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 12،000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 969،063،992 ل.ل.

نتائج زيد
جرى مساء أمس سحب زيد الرقم 1954 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 70543
■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**
- عدد الأوراق الرابحة: ورقة واحدة
قيمة الجائزة الإفرادية: 75،000،000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 0543.**
- الجائزة الإفرادية: 900،000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 543.**
- الجائزة الإفرادية: 90،000 ل.ل.
■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 43.**
- الجائزة الإفرادية: 8،000 ل.ل.
التراكم للسحب المقبل: 75،000،000 ل.ل.

نتائج يومية
جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1176 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 553
● يومية أربعة: 1051
● يومية خمسة: 80246

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء مرحلات حماية لزوم صيانة خلايا التوتر المتوسط في محطات التحويل الرئيسية، وذلك لتبديل المرحلات القديمة نوع 2000 Sepam، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/172 تاريخ 2021/1/13، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/12/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان ـ امانة السر ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2021/11/12
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 940

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لشراء مرحلات حماية لزوم صيانة خلايا التوتر المتوسط في محطات التحويل الرئيسية، وذلك لتبديل المرحلات القديمة نوع 2000 Sepam، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/172 تاريخ 2021/1/13، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2021/12/17 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه، مبنى كهرباء لبنان – طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 100/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان ـ في الغرفة المسبقة الصنع رقم 38 المستحدثة في الجهة الغربية من المبنى المركزي لمؤسسة كهرباء لبنان ضمن حرمه.

بيروت في 2021/11/12
بتفويض من المدير العام
مدير الشؤون المشتركة بالإنابة
المهندس واصف حنيني
التكليف 940

إعلان

تجري الجامعة اللبنانية مناقصة عامة لتلزيم خدمة ربط بعض الوحدات والفروع بالادارة المركزية على أساس سعر يقدمه العارض في مبنى الإدارة المركزية – المبنى الزجاجي مقابل المتحف.

اليوم الثلاثاء الواقع فيه 2021/12/7 الساعة 12:30

تقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الحصول عليه لدى دائرة اللوازم – الادارة المركزية – خلال الدوام الرسمي.

تصل العروض وطلبات الاشتراك في المناقصة الى قلم الدائرة الادارية المشتركة في الإدارة المركزية وذلك قبل الساعة الثانية عشرة ظهراً من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد لإجراء المناقصة.

بيروت في 16 تشرين الثاني 2021
رئيس الجامعة اللبنانية
بسام بدران
التكليف 966

إعلان استدراج عروض

رقم 2471/م ع إ/ م م/3

الساعة التاسعة من نهار الثلاثاء الواقع في 2021/12/14 تجري وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة القوامة في قاعة المناقصات الكائنة في مبنى عفيف معيقل - اول طريق الحدت استدراج عروض لتلزيم التأمين على السيارات السياحية الخاصة العائدة للعسكريين في الخدمة الفعلية والمتقاعدين والموظفين المدنيين وعائلاتهم في مؤسسات وزارة الدفاع الوطني والمديرية العامة للأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة والمديرية العامة للجمارك والمديرية العامة للدفاع المدني لعام 2021 – 2022.

موضوع دفتر الشروط الخاص رقم 70/ م ع إ/م ق/1 تاريخ 2021/11/3.

يمكن لمن يرغب الاشتراك في استدراج العروض هذا والحائزين على ترخيص اشتراك في صفقات الجيش الاطلاع على دفتر الشروط الخاص في المديرية العامة للادارة - مصلحة القوامة في مبنى عفيف معيقل في خلال اوقات الدوام الرسمي.

ترسل العروض بالبريد المضمون المغفل الى العنوان التالي:
وزارة الدفاع الوطني - المديرية العامة للادارة - مصلحة المالية - مكتب عقد النفقات - اليرزة.

يجب ان تصل عروض المتعهدين قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق اليوم المحدد للتلزيم.

اليرزة في 2021/11/15
اللواء الركن مالك شمص
المدير العام للادارة
التكليف 959

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في بيروت (الرئيس عقيقي) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/6/17 على المتهم علي حسين زعيتر لقبه (الحاج) جنسيته لبناني محل اقامته الكنيسة والدته فاتن عمره 1995 اوقف غيابياً بتاريخ 2019/7/10 وهو فار بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة وخمسين مليون ليرة غرامة.
وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/6/18
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 954

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في بيروت (الرئيس عقيقي) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/6/8 على المتهم حافظ محمد توبة سجل 99/أرنون جنسيته لبناني محل اقامته ارنون والدته عليا عمره 1975 ترك بسند اقامة بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة ومابة مليون ليرة غرامة.
وفقاً للمواد 125 /146 مخدرات و 352/353 من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/6/15
الرئيس القاضي فاطمة ماجد
التكليف 954

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في بيروت (الرئيس عقيقي) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/6/22 على المتهم علي زهير زعيتر سجل 16/سد البوشرية جنسيته لبناني محل اقامته الدكوانة قرب وودن بايكيري والدته زينب عمره 1986 اوقف غيابياً بتاريخ 2015/3/12 بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة وخمسين مليون ليرة غرامة.
وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/6/29
الرئيس القاضي ميراي ملاّك
التكليف 954

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في بيروت (الرئيس عقيقي) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/6/22 على المتهم علي غسان زعيتر جنسيته فلسطيني محل اقامته برج البراجنة _ حي الجورة والدته عبير عمره 1993 اوقف غيابياً بتاريخ 2017/5/2 بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة وخمسين مليون ليرة غرامة.
وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/6/29
الرئيس القاضي ميراي ملاّك
التكليف 954

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في بيروت (الرئيس عقيقي) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/6/22 على المتهم حاتم موسى المحمد جنسيته سوري محل اقامته الليلكي قرب فرن الليلكي والدته فطيم عمره 1990 اوقف بإشارة النيابة العامة بتاريخ 2018/11/29 ووجاهياً في 2018/12/14 وأخلي سبيله في 2019/1/9 بالعقوبة التالية أربع سنوات أشغال شاقة ومائتي الف ليرة غرامة.
وفقاً للمواد 638 عقوبات و36 أجانب من قانون العقوبات. لارتكابه جناية سرقة
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/6/29
الرئيس القاضي ميراي ملاّك
التكليف 954

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في بيروت (البيطار) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/6/15 على المتهم غازي علي ناصر الدين رقم القيد 66 الشربين جنسيته لبناني محل اقامته الشربين والدته فيروز عمره 1981 اوقف غيابياً بتاريخ 2020/11/2 ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية خمسة عشر سنة أشغال شاقة بعد الإدغام.
وفقاً للمواد 335 و 638 و200/638 و 205 عقوبات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية تأليف عصابة وسرقة
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/6/16
الرئيس القاضي ميراي ملاّك
التكليف 954

إعلان تبليغ أوراق مدنية

تدعو محكمة الغرفة الابتدائية الثانية في البقاع برئاسة القاضية نوال صليبا المستدعى ضدهم: فابيين حبيب العموري ولارا حبيب العموري وفيوليت حبيب العموري المقيمين سابقاً في زحله.
المجهولي محل الاقامة حالياً للحضور شخصياً او بواسطة من ينوب عنهم قانوناً الى قلم المحكمة في زحله لتبلغ أوراق الاستدعاء المقدم من المستدعي غسان يوسف العموري بوكالة المحامي جوزف معلوف المسجل لدينا برقم اساس مدور 2017/400 تاريخ الورود 2013/6/22 والذي يطلب بموجبه:
- ابلاغ نسخة عن هذا الاستدعاء الى أمانة السجل العقاري في البقاع لوضع اشارته على الصحيفة العينية للعقار رقم 405 اراضي زحله.
- تعيين خبير للكشف على العقار 405 أراضي زحلة لتخمينه ووضع مشروع قسمة واعطاء القرار بقسمة العقار بين الشركاء وفي حال تعذر قسمته طرحه للبيع بالمزاد العلني وتضمين المستدعى ضدهم الرسوم والمصاريف وبدل العطل والضرر.
مع الاشارة إلى انه بتاريخ 2019/9/20 وردت لائحة تتضمن طلب حلول مي الياس القاصوف بوكالة المحامي جوزف معلوف واحلالها مكان المستدعي غسان العموري ومتابعة الملف من النقطة التي وصل اليها ورد ادعاءات الجهة المستدعى ضدها والترخيص لطالبة الحلول بالاستحصال على حصر إرث غسان يوسف العموري لدى المراجع الرسمية كافة وإبلاغ طلب الحلول من المستدعى ضدهم وتعيين خبير للكشف على العقار /405 أراضي زحله لتخمينه ووضع مشروع قسمة وإعطاء القرار بإعلان عدم قابلية العقار رقم 405 أراضي زحله للقسمة العينية وطرحه بالمزاد العلني وتضمين المستدعى ضدهم الرسوم والمصاريف وبدل العطل والضرر وبدل الأتعاب.
ويتم التبليغ بإنقضاء مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المستدعى ضدهم المذكورين أعلاه اتخاذهم محل إقامة ضمن نطاق المحكمة وإبداء ملاحظاتهم على الاستدعاء ضمن المهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغهم جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة بإستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم
راغب شحادي

إعلان

أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي طلب ايلي نعيم صعب سند تمليك بدل ضائع بحصة موكله «نعيم جرجس صعب» في العقار 688 عين زبدة.
للإعتراض المراجعة في مهلة أقصاها 15 يوماً

أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في بيروت (البيطار) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/6/15 على المتهم غازي علي ناصر الدين سجل 66/الشربين جنسيته لبناني محل اقامته الشربين والدته فيروز عمره 1981 اوقف غيابياً بتاريخ 2020/10/27 وهو فار بالعقوبة التالية عشر سنوات اشغال شاقة مؤقتة.
وفقاً للمواد 638 من قانون العقوبات. لارتكابه جناية سرقة
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/6/21
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 954

إعلان

أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي طلب المحامي عياض فارس سندات تمليك بدل ضائع بحصص موكله طالب أحمد إبراهيم في العقارات 268 – 190 – 4213 – 3364 – 3368 – 3584 – 3602 – 4208 – 3115 – 2704 – 102 – 457 – 506 – 936 – 843 – 2623 – 3363 – 20 – 84 بعلول.
للإعتراض في مهلة أقصاها 15 يوماً

أمين السجل العقاري
ربى حسن دغيدي

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في بيروت (الرئيس عقيقي) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/6/22 على المتهم محمد حسين مظلوم سجل 100/قعقعية الجسر جنسيته لبناني محل اقامته المصيطبة قرب محلات حرب لدفن الموتى بناية عبد الرحيم مراد ط – 11- والدته هدى عمره 1985 اوقف اداريا بتاريخ 2015/11/4 وترك في 2015/11/10 بالعقوبة التالية اربع سنوات أشغال شاقة.
وفقاً للمواد 200/508 من قانون العقوبات. لارتكابه جناية محاولة تحرش
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/6/29
الرئيس القاضي ميراي ملاّك
التكليف 954

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في بيروت (الرئيس صدقي) بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/6/30 على المتهم عجاج عارف جعفر سجل 6/ دار الواسعة جنسيته لبناني محل اقامته دار الواسعة والدته فاطمة عمره 1994 أوقف غيابياً بتاريخ 2019/4/30 بالعقوبة التالية اشغال شاقة مؤبدة وخمسين مليون ليرة غرامة.
وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/7/5
رئيس محكمة الجنايات في بيروت
القاضي سامي صدقي
التكليف 954

خلاصة حكم

صادر عن محكمة الجنايات في بيروت القاضي ميراي ملاّك بالصورة الغيابية.
لقد حكمت هذه المحكمة بتاريخ 2021/6/22 على المتهم جلال طلال شريف سجل 26/ اليمونه جنسيته لبناني محل اقامته اليمونه والدته سميرة عمره 1979 اوقف غيابياً بتاريخ 2021/3/16ولا يزال فاراً بالعقوبة التالية تجريم المتهم جلال طلال شريف وانزال عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة به وتغريمه مبلغ مئة مليون ليرة لبنانية.
وفقاً للمواد 125 مخدرات من قانون العقوبات. لارتكابه جناية مخدرات
وقررت اسقاطه من الحقوق المدنية وعينت له قيماً لادارة امواله طيلة مدة فراره.

في 2021/7/1
الرئيس القاضي ميراي ملاّك
التكليف 954

وجهاً لوجه

سعيد سرحان: «حكاية شوشو» حلمي الأكبر

فاتن حمّوي

ليس بالعشق وحده يتطوّر الممثل. صحيح أنّ سعيد سرحان (1979) عشق التمثيل منذ الطفولة، لكنّ بحثه المتواصل في حنايا وزوايا الشخصية على الصعيد النفسي والبنيوي، هو ما جعله مميّزاً، مهما حاول بعضهم حرف الأنظار عن موهبته أو دفعوه للشعور بالغبن. ابن المسرح والسينما رسّخ موهبته عبر الشاشة الصغيرة من خلال مسلسل «الهيبة»، فكرّت سبحة الأعمال تمثيلاً وكتابة... لكن ظلّ حلمه لأداء دور الراحل شوشو (حسن علاء الدين ـ 1939 ـ 1975) في فيلم يحكي سيرته، يقول لـ «الأخبار»: «هو حلم حياتي، كل خطوة ومحطة أتقدّم فيها إلى الأمام في مهنتي كتابةً أو تمثيلاً هي بمثابة قطعة موزاييك في لوحة رسمها شوشو. أتمنى أن أصل إلى مرحلة أحمل فيها هذا المشروع وأضعه على طاولة المنتجين لأقول لهم هذا مشروعي. أمل أن أفرض يوماً «حكاية شوشو» وأتخطى كلّ الصعوبات الأخرى التي لها علاقة بالأذونات وكلّ المراحل العمليّة واللوجستيّة لتطبيق المشروع». أمّا إذا مُنح إنتاجاً على بياض بإنجاز مشروع «شوشو»، فسيختار عصام بو خالد للكتابة «لأنّه يعرف هذه المساحة وخصوصيّتها بالنسبة إليّ وكونه ابن مسرح. عصام يمكنه أن يكون مهندس العمل، وهذا أبعد من موضوع إخراج هذا المشروع. لجهة الإخراج، أختار شخصاً يقرأ ويقوم بأبحاث ويفهم خصوصية حالة مثل شوشو، وكيف يقدّمها للجمهور لتكون تحفة فنية ككلّ أفلام السير».

مع اسم سرحان في مجال التقديم التلفزيوني عبر برنامج «الدرب» على «الجزيرة للأطفال» الذي حلّ في المرتبة الأولى بين برامج الأطفال في العالم العربي. بعدها، قدّم سرحان برنامج الألعاب «برج الجرس». لكن يبدو أنّه ودّع برامج الأطفال بصورة نهائية حين ترك العمل عام 2011: «كان أول برنامج لي على صعيد التعاطي أمام الكاميرا، ومساحة لاختبار شخصيات في التمثيل. في كل مقدّمة للبرنامج، كنتُ أقدّم شخصية مختلفة نوعاً ما، وكانت هناك مساحة للكتابة على اعتبار أنّ لدينا برنامجاً يومياً بحاجة إلى التنويع». يعتبر سرحان أنّ هذه المرحلة استوفت حقّها وتركت ذكرى جميلة له وللكثير من الأطفال الذين أصبحوا شباباً يتواصلون معه بعد متابعتهم له في المسلسلات.

لا يندم سرحان على العودة إلى لبنان إطلاقاً: «لم أترك لبنان في حياتي، كنت أسافر لتصوير برنامجي وأعود إلى بلدي. كنت في تلك الفترة أعمل مع المخرج عصام بو خالد على مسرحيّاتنا، ومع بعض المخرجين على الأفلام القصيرة، وكان ممنوعاً عليّ العمل لصالح التلفزيون بسبب العقد الحصري مع قناة «الجزيرة»». بعد سنة ونصف السنة من عودته النهائية إلى لبنان، شارك في مسلسل «قيامة البنادق» (2013): «وقفت أمام كاميرا المخرج رضوان عمّار مع العظيم أحمد الزين ونخبة من الممثلين اللبنانيين، وشكّلت الشخصية علامة عند العديد من المشاهدين وكانت بداية موفّقة وعودة محمودة بالنسبة إليّ كما يُقال». يعتبر سرحان أنّ ظروف العيش القاسية في لبنان ليست جديدة، لكنّ «الظروف القاسية تعلّمنا القوّة ونختبر انتماءنا إلى هذا الوطن. مع العلم أنّ رأيي لا ينتقص من حقّ أي إنسان يجد طريقه خارج مساحة البلد، وليست الظروف القاسية التي تجعلني أترك لبنان. طلبت مني قناة «الجزيرة» مغادرة لبنان مباشرة في حرب تموز عام 2006، فاعتبرتُ منذ تلك اللحظة أنّ عليّ البقاء في لبنان أكثر من أيّ لحظة أخرى».

يعتبر سرحان أنّ المخرج سامر البرقاوي و«الهيبة» منحاه هيبة بين الممثلين، فماذا منحه «الهيبة» في جزئه الخامس والأخير الذي يُعرض حالياً عبر منصة «شاهد»؟

سعيد سرحان: ليست الظروف القاسية التي تجعلني أترك لبنان

«اختبرت مع المخرج المبدع سامر البرقاوي الجزء الثالث من «الهيبة» واخترتُ لأكون إحدى الشخصيات الأساسية. منذ ذلك الوقت، انتقلت معه إلى مرحلة أخرى من العلاقة في الكتابة». لكنّ علاقة سرحان بالكتابة بدأت فعلاً مع المخرج والكاتب عصام بو

> يجسّد في مسلسل «توتر عالي» شخصية مختلفة جداً عمّا قدّمه في «الهيبة» أو «باب الجحيم»

خالد الصديق الأبدي حين فكّرنا بمسرحية «بنفسج»، واستمرت في أكثر من عمل منها «كارنيفوروس»، و«بلال بوكس»، و«ماساتي». وبعد ذلك، تنبّه المخرج سامر البرقاوي إليها، وطلب مني كتابة ملخّص لتصوّري عن «الهيبة» في جزئه الرابع، وعين البرقاوي التي تكتشف ممثلين، تكتشف أيضاً كتّاباً. إحساسه عالٍ بالأشخاص وبمواهبهم، لديه المفاتيح لوضع هذه المواهب على سكّة صحيحة، ويديرها دوماً ويتابعها، ثمّ تبنّت شركة الصبّاح موهبتي في الكتابة، وهي تعرف كيف تُفيد وتستفيد من المواهب، إذا لم يحصل الفنان على فرصة كهذه في الحياة تُهدر موهبته ويذهب باتجاه أبشع أنواع الإحباط. عصام بو خالد مسرحياً ثمّ سامر البرقاوي تلفزيونياً ثم شركة الصبّاح التي تبنّت مشروعي في الكتابة «باب الجحيم» (متوافر على «شاهد vip») وأمل أن تسير الأمور قدماً».

«توتر عالي» هو المشروع الثالث من حيث تعاون سرحان مع شركة «الصبّاح»، و«هي المرّة الأولى التي أعمل فيها تحت إدارة المنتجة لى الصبّاح التي دعتني لقراءة النص. وبعد أربع صفحات، أُغرمتُ بما قرأت وبما كتبه ويخرجه أسامة عبيدة الناصر، لن أقول عمّا يقدّمه، بل سأدع الناس يرون النتيجة التي تخيّلها وكتبها وقام بإخراجها». المسلسل بطولة مجموعة من الممثلين السوريين واللبنانيين، و«أولى تجاربي مع الممثل قصي الخولي. هنالك مشاهد جميلة سوياً، لا أحب مشاهدة ما أقوم به قبل انتهاء العمل، لكن أُخبرت بهذا الموضوع. لا بدّ من أن يظهر أفضل ما لدى الممثل حين يكون في حضرة ممثلين كبار أمثال قصي. نتعب جداً خلال العمل، لكن بالتأكيد سنجد نتيجة. لعب شخصية مختلفة جداً عمّا قدّمته في «الهيبة» أو «باب الجحيم»». يعلنّ سرحان أنّ الشخصية استفزّته منذ أن بدأ القراءة، معتبراً هذا المسلسل مشروع حياة. «هي المرة الأولى التي أحصل فيها على مساحة كبرى أي البطولة وأتمنى أن أكون وُفّقت في إيصال ما قمت بتحضيره لهذه الشخصية». يقدّم سرحان في المسلسل شخصية «دكتور رواد» الطبيب النفسي الذي يحضر الدكتوراه في علم نفس المجرمين أو الفعل الإجرامي، نتيجة حادثة حصلت معه في طفولته، دفعت به ليبحث في مسيرة حياته عن جواب لسؤال: «هل الجريمة متوارثة بالجينات أم ناتجة عن ظروف اجتماعية. وخلال بحثه يلتقي بشخصية تدعى «وزير» يجسّدها قصي خولي، ويتحوّل بحثه النظري إلى بحث عملي. الموضوع شديد التعقيد والشخصيات تحمل الكثير من الطبقات، وتنفيذ العمل هو بحجم تعقيد النص لكن بسلاسة كي يصل إلى الجمهور ما نريد إيصاله».

عمّا إذا كان يبقى شيء من الشخصيات خارج ساحات التصوير، يجيبنا: «كان الموضوع حساساً في إحدى المرّات حين كنت أشارك في مسلسل من خمس حلقات أنتجته وعرضته تطبيق «سينيموز»، وهو من التطبيقات الأولى التي تملك محتوى. كانت الشخصية مخيفة نوعاً ما وكنت أمارسها خلال التحضير لها خارج أروقة التصوير، وكانت لها ردود أفعال، حاولت التماسها من الناس، فكان التحضير للشخصية هو احتكاكها خارج العمل ومع الناس. اترك شخصياتي في أماكنها، وبالطبع تبقى بعض الآثار واللحظات ولكن حين يقال Cut أكون سعيداً من جديد».

شاهد سرحان مسلسل «دور العمر» (كتابة ناصر فقيه وإخراج سعيد الماروق . متوافر على «شاهد») ولم يندم لعدم مشاركته بدور أكبر في المسلسل، «لم أندم لعدم مشاركتي بشخصية أخرى، لأنني أحببت الشخصية التي قدّمتها، وأحببت السحر الذي وُلد بيني وبين المخرج سعيد الماروق العبقري المجنون. وفي المناسبة نشأت بيننا صداقة أعتزّ وأفتخر بها، ونناقش أفكاراً لمشاريع مقبلة بصورة مستمرة، نود أن نقدّمها سوياً، استمتعت بأداء جميع الممثلين في المسلسل».

أمّا عن مشروعه المهني الذي يسعى إلى تحقيقه، فيقول: «أبحث دوماً عن شخصيات تستفزّ ما لديّ من موهبة وعلم. مشروع عالمي مقسّم على التمثيل والكتابة وفي انتظار أن تأتي الفرصة وأمل أن تكون باتت قريبة».

رحيله

عن عمر ناهز 62 عاماً، أغمض نقيب الفنانين السوريّين عينيه مساء أوّل من أمس الأربعاء بعدما خسر معركته مع التهاب رئوي حاد أصيب به قبل فترة وجيزة. هكذا، أنهى صاحب شخصية «أبو جودت» مسيرة فنيّة غنيّة بالأعمال التي ترسّخ بعضها في ذاكرة المشاهد، وبالمواقف والمحطات التي لم تخلُ من البلبلة. ترجّل فيما بدا الحزن ظاهراً على خصومه قبل أصدقائه!

زهير رمضان... واضحاً عاش، جلياً رحل!

وسام كنعان

لعلّ زهير رمضان (1959 ـ 2021) كان يعرف جيداً أنّ كل خلاف أو حتى عداوة معه، مهما اشتدّت حدّتها سُدّدت فاتورتها سلفاً وستذهب أدراج الرياح بشفافة إحدى أيقونات السينما السورية التي أدّى من خلالها دوراً جوهرياً أيّام شبابه. الحديث هنا عن شخصيته في فيلم «رسائل شفهية» (عبد اللطيف عبد الحميد). حينها، وزّع رمضان ضحكاً على كلّ مشاهديه بمن فيهم زملاؤه لعمرٍ كامل، ولم يعد يعنيه أي إشكال معهم، لأنّه سلّفهم من الفرح ما يكفي ليخوض في مقابله لاحقاً الكثير من الخصومات عسى الكفة تعتدل.

هكذا، كان الرجل واضحاً بصداقاته وجليّاً بخلافاته. يخوضها علناً وبالطريقة نفسها التي يُدلي بها بتصريحاته، ولو كانت في غاية التطرّف والحدّة. هو سيقولها كلّها دفعة واحدة من دون أن يرفّ له جفن أو يخشى الملامة. مع أمثال هذا الرجل، يعتقد كثيرون أنّ الحياة تحلو فعلاً ويأخذ الخلاف شكلاً حيوياً رشيقاً، يعطي مفاصل اليوم الرتيب إيقاعاً متمايزاً. انتهت الجولة الأخيرة قبل أن ينقضي ليل أوّل من أمس الأربعاء. هكذا، ترجّل زهير رمضان بإجماع مطلق على رفّته بالدعاء والرضا والتسليم، فيما بدا الحزن ظاهراً على الدّ خصومه قبل أصدقائه. الفايسبوك السوري كلّه ينعي الرجل. الجمل جميعها تودّع نقيب فناني سوريا، من دون أن يذكر أحد أنّه من الدهاة الذين خطّطوا وخاضوا جولات انتخابية حامية. ترك مكانه فارغاً إلى الأبد، وهو الذي أنهى تصوير أشهر مسلسلاته بقوله كنوع من التهكّم المستدم من الشخصية: «لا نعرف كيف يمكن للحياة أن تستمر من دون ختم».

الممثل السوري الذي تخرّج من «المعهد العالي للفنون المسرحية» في دفعاته الأولى (1983)، حجز سريعاً مكانه في الدراما التلفزيونية السورية منذ سنوات تأسيسها، وخلق علامات فارقة في السينما السورية من بينها كما ذكرنا «رسائل شفهية» و«ليالي ابن آوى» (لعبد اللطيف عبد الحميد) وغيرهما، في حين جسّد أدواراً متباينة في أكثر من 100 مسلسل تلفزيوني. تخلّد منها دورَاه المعروفان: رئيس المخفر «أبو جودت» في سلسلة «باب الحارة» (بسام الملا) و«المختار البيسة» أو «مختار أم الطنافس» في مسلسل «ضيعة ضايعة» (ممدوح حمادة والليث حجو). صنع الدوران جماهيرية واسعة وأفسحا له طريقاً معبّدة إلى قلوب جمهور الشاشة الصغيرة. علماً بأنّ رمضان اقترح أثناء أداء شخصية رئيس المخفر في العمل الشامي حلّاً درامياً بارعاً، عندما راح يحاكم الشخصية أخلاقياً عبر أدائه لها بصيغة الكاركتير المبالغ فيه. كذلك، أحكم القبض على شخصية «المختار» كاسياً هيئتها البرّانية والجوانية بنكهة خاصة ظلّت ميزة العمل، إلى جانب ملامحه العديدة التي حوّلته إلى إحدى الكلاسيكات الكوميدية الخالدة.

على خطٍ موازٍ، اختبر زهير رمضان المناصب الإدارية الثقافية والفنية منذ زمن طويلٍ، لكن عموماً لا أحد ينكر أنّ مسيرته كان مسيجّة بالجدل دوماً. سبق له أن تسلّم منصب مدير المسارح والموسيقى في «وزارة الثقافة» وقد تداول رفاقه ومن عملوا معه في تلك الفترة تحبّيه الصريح للوزير آنذاك في وقت كانت المناصب فيه لا تُنال مؤثرة جداً، ومنعه من التحدّث معه بصيغة الأمر وبأسلوب يقلّل من شأنه، كما تردّد أنه قال للوزير يومها: «تعال لننزل معاً إلى الشارع لنرى على من سيسلّم الناس، وإلى من سيهتمون ليعرف كلّ واحد قدره». بعد ذلك بسنوات، تسلّم الراحل منصب نقيب الفنانين في سوريا، وأدار النقابة بصرامة وقبضة من حديد، خلّفت سيلاً عارماً من البلبلة التي تمكّن من مجاراتها مع الاستمرار في العمل رغماً عنها. كلّنا نذكر حين اتخذ قرارات بطرد عشرات الفنانين من النقابة، من بينهم أبرز نجوم سوريا على غرار جمال سليمان وحاتم علي وتيم حسن وباسل خياط، بحجة عدم دفع الاشتراكات السنوية. ويومها، حاول أن يقطع الطريق أمام التحليلات التي تشير إلى أنّ الخطوة مبنية على خلفيات سياسية، فراح يجرّ يميناً ويساراً من دون التفريق بين موالٍ أو معارض.

وفي 2020، أعاد ترشيح نفسه في مواجهة فريق من المنافسين الشرسين، على رأسهم فادي صبيح وعارف الطويل ومحمد قنوع وتولّاي هارون... ترافق ذلك مع حملة إعلامية شرسة لدرجة أنّ روّاد فايسبوك السوريين نصّبوا صبيح نقيباً قبل الانتخابات النهائية بأسابيع! مع ذلك، ظلّ رمضان هادئاً يعرف ماذا يريد، قبل أن يخوض المعركة متكئاً على خبرته في القانون الانتخابي، والحق بخصومه هزيمة انتخابية. تربّع مجدداً على عرش النقابة مردّداً جملته الشهيرة أمام عدسات الإعلام: «من يزرع حنطة يحصدها... نحن نعمل على الأرض وليس على الفايسبوك».

سنحت الانتخابات الأخيرة الفرصة أمام الإعلام والسوشال ميديا تكريس الثنائية التي لعبها مع فادي صبيح كونهما كانا متنافسين على المنصب. فكما في «ضيعة ضايعة»، حيث سبق لـ «المختار البيسة» أن أمضى وقته في قمع «سلنغو» (صبيح) وإبعاده عن حبّ حياته «عفوفة» (رواد عليو)، راح مستخدمو السوشال ميديا يعيدون نشر مقتطفات من حوارات الشخصيّتين وصورهما، ويمعنون في نشرها أثناء المعركة الانتخابية الحامية.

على ضفّة موازية، امتلك رمضان جرأة استثنائية في الحديث، ونزعة كانت تعطيه سطوة وتجعل حدّته يستسلم عند أوّل مبارزة بينهما. هكذا، كان صاحب صولة واضحة في أغلب لقاءاته الإعلامية التي كان يختارها بعناية، فلا يريد مناكفاً بقدر ما يبحث عن محاور سلس يترك له الفرصة للتحكّم بزمام الأمور ويقول ما لديه من دون مقاطعة.

ووري الراحل في ثرى مسقط رأسه اللاذقية أمس، فيما تُقبل التعازي اليوم الجمعة وغداً السبت وبعد غدٍ الأحد في المدينة الساحلية للرجال والنساء في «المشروع العاشر - جامع النور»، على أن يتم لاحقاً تحديد موعد ومكان التعازي في دمشق.

ما وراء الصورة

«الجديد» وسعد الحريري: غرام وانتقام

زينب حاوي

بين «الجديد» وسعد الحريري علاقة شائكة، تسودها لغة المصالح والمضاربة السياسية إن صحّ التعبير. الرجل ظهر للمرة الأولى على شاشتها قبل خمس سنوات، وتحديداً في كانون الأول (ديسمبر) 2016، في حلقة خاصة (بعنوان «قلب الوسط») من برنامج «الأسبوع في ساعة» الذي دخلت كاميرته حينها قلب «بيت الوسط». من خلال ذلك، أرادت المحطة محاورة سعد الحريري «الإنسان» قبل السياسي. من المفيد الوقوف هنا، على ما تلاه جورج صليبي في استهلاليّة حلقته، إذ قال: «هو سعد الحريري الذي عبر إلى الرّعامة على وقع الحزن والدمع والألم، وتابع: «واجه التحدّيات، وعاش النجاح والغربة». لنقارن تلك الاستهلالية بما تلته داليا أحمد في حلقة «فشّة خلق» التي بُثّت في 11 الشهر الحالي. حلقة خُصّصت فقرة منها، للهجوم على الحريري، ووصفه بـ «المفلس» سياسياً ومالياً. الفقرة التي تضمّنت عرض مقاطع ساخرة لتلعثم الحريري في محافل عدّة اعتبرت أنه «تأخّر في التخلّص من إرث أبيه»، وأنّه قبل انفجار 14 شباط 2005، «لم يكن هناك أصلاً سعد الحريري». وجالت المحطة على خطفه في الرياض، وعلى إفلاسه مالياً، وفشله في إدارة مؤسّسات والده.

ووسط الحديث عن عزوف الحريري عن الترشح للانتخابات، سألت الفقرة: «هل سيُعلن الحريري إفلاسه السياسي؟» بعد إفلاسه المالي. لافتةً إلى أنّه «تعرّض لعملية اغتيال سياسي بطيئة وطويلة». الهجوم المركّز على الحريري، ترافق مع ظهور شخصية «أم خالد» (جوانا كركي) البيروتية التي عرفت كوميدياً بمناصرتها «تيّار المستقبل». حتى أنّها ظهرت معه، في بيروت خلال إعلان اللوائح الانتخابية. حضور «أم خالد» التي دخلت الأستديو غاضبة في اكستكشها التمثيلي، وعاتبت المحطة على الهجوم الذي تشنّه على الحريري، لم يكن سوى «زوبعة» في فنجان الهجوم عليه مجدّداً. رفعت «أم خالد» صورة شخصية لها، مؤكدةً نزولها على لائحة الحريري في بيروت. صورة بدت فيها عابسة، ترتدي الأزرق، لكنها تحمل في يدها دنانير إماراتية، في إشارة إلى التمويل الذي بات الحريري يتلقّاه بعدما هجرته السعودية.

يبقى اللّافت في الهجوم، استثناء، بهاء الحريري منه، إذ أشادت داليا أحمد به، وبـ «رفضه ارتداء جلباب الزعامة» والغربة». لنقارن تلك الاستهلالية بما تلته داليا أحمد في حلقة «فشّة خلق» التي بُثّت في 11 الشهر الحالي. حلقة خُصّصت فقرة منها، للهجوم على الحريري، ووصفه بـ «المفلس» سياسياً ومالياً. الفقرة التي تضمّنت عرض مقاطع ساخرة لتلعثم الحريري في محافل عدّة اعتبرت أنه «تأخّر في التخلّص من إرث أبيه»، وأنّه قبل انفجار 14 شباط 2005، «لم يكن هناك أصلاً سعد الحريري». وجالت المحطة على خطفه في الرياض، وعلى إفلاسه مالياً، وفشله في إدارة مؤسّسات والده.

ووسط الحديث عن عزوف الحريري عن الترشح للانتخابات، سألت الفقرة: «هل سيُعلن الحريري إفلاسه السياسي؟» بعد إفلاسه المالي. لافتةً إلى أنّه «تعرّض لعملية اغتيال سياسي بطيئة وطويلة». الهجوم المركّز على الحريري، ترافق مع ظهور شخصية «أم خالد» في الأشهر الأخيرة، وسيحط «تيّاره» في الانتخابات النيابية المقبلة. وليس تقرير «بهاء الحريري بطلّ على اللبنانيّين من عكار»، الذي بثّته القناة في 13 الشهر الحالي في نشرتها الإخبارية، سوى دليل إضافي على الترويج السياسي الانتخابي لبهاء، وجماعته في لبنان. إذ خصّصت أكثر من دقيقتين، لنقل ما قاله الحريري لأهالي عكار، وما صرّح به سعيد صناديقي المدير التنفيذي لحركة «سوا للبنان» المدعومة من بهاء الحريري. هكذا، سقط سعد الحريري بسحر ساحر من أوراق «الجديد»، بعدما «استخدمته» طويلاً في الأشهر الماضية، كمنصّة للهجوم على رئاسة الجمهورية وجبران باسيل. المحطة التي تعلن على الملأ مقارعتها للحريرية السياسية، بدأت خطّتها، في ذكرى اغتيال رفيق الحريري الـ16 في شباط لرجل الأعمال الذي اقتحم عالم الإعلام في الأشهر الأخيرة، وسيحط «تيّاره» في الانتخابات النيابية المقبلة. وليس تقرير «بهاء الحريري بطلّ على اللبنانيّين من عكار»، الذي بثّته القناة في 13 الشهر الحالي في نشرتها الإخبارية، سوى دليل إضافي على الترويج السياسي الانتخابي لبهاء، وجماعته في لبنان. إذ خصّصت أكثر من دقيقتين، لنقل ما قاله الحريري لأهالي عكار، وما صرّح به سعيد صناديقي المدير التنفيذي لحركة «سوا للبنان» المدعومة من بهاء الحريري. هكذا، سقط سعد الحريري بسحر ساحر من أوراق «الجديد»، بعدما «استخدمته» طويلاً في الأشهر الماضية، كمنصّة للهجوم على رئاسة الجمهورية وجبران باسيل. المحطة التي تعلن على الملأ مقارعتها للحريرية السياسية، بدأت خطّتها، في ذكرى اغتيال رفيق الحريري الـ16 في شباط

ظهرت «أم خالد» في الحلقة

(فبراير) الماضي، عندما خصّصت نصف نشرتها تقريباً لتناول هذه الذكرى وخطاب سعد الحريري، في سياق معركتها مع التيار «العوني»، ووسط أفول الحريري إعلامياً وإقفال محطاته وصحفه. ثم عادت واستكملتها في 15 تموز (يوليو) الماضي، ضمن حلقة «من دون تكليف» الخاصة التي حاورته فيها مديرة الأخبار والبرامج السياسية مريم البسام على مدى ساعتين. حلقة ظهر فيها الحريري الذي كان مكلفاً بتولّي رئاسة الحكومة «ليحسم قراره ويكشف أوراق التعطيل» كما تضمن الإعلان الترويجي للحلقة وقتها. وكان اللافت فيها، أنّ المخرج نضال بكاسيني، أدخل الموسيقى التصويرية المؤثرة، لدى السؤال عن «المحكمة الدولية»، واغتيال رفيق الحريري، إضفاء نوع من التعاطف والتأثر على حوار سياسي، كسابقة تسجل لهذه الحلقة في عالم «التوك شو» السياسي. إذاً، دارت الأيام، وأُسقط سعد الحريري الذي كان يتربّع على شاشة «الجديد» قبل أشهر، في مقابل إطلاق مختلف أنواع الهجمات على موقع رئاسة الجمهورية وفريقها السياسي، وصلت في بعض الأحيان إلى تحطيم الأدبيات المتعارف عليها إعلامياً وأخلاقياً. ها هي الشاشة عينها، تُنزل الحريري من على شاشتها، عشيّة التحضير لانتخابات نيابية طاحنة، يعزف فيها عن الترشيح، ويدخل شقيقه بهاء، من بابها الواسع، مستنداً إلى الأموال التي يغدقها على بعض وسائل الإعلام المحليّة، لتغطية أنشطته السياسية والترويج له. مشهدية إعلامية متغيرة كالرمال المتحركة. لا تعرف لغة الثبات، بل تتحكم بها لغة المصالح و«البيزنس».

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 19 تشرين الثاني 2021 العدد 4493

بيان

لا تتركوا «إسرائيل» تسرق منّا الـ «عود»

أصدرت مجموعة من الموسيقيين الفلسطينيين والعرب والأجانب بياناً طالبت فيه بمقاطعة كاملة لـ «مهرجان عود» الإسرائيلي السنوي الذي انطلق في القدس المحتلة أمس الخميس ويستمر حتى 27 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، والوقوف ضد التطبيع مع نظام يهدف إلى استعمار عاصمة فلسطين بأكملها، وجاء فيه:

«إنّ العود، الآلة الوترية الأساسيّة للثقافة الموسيقيّة الفلسطينيّة والعربية، يتم الاستيلاء عليه من قبل دولة صهيونية يقوم تاريخها على محو وسرقة سبل العيش الأصلية للشعب الفلسطيني بينما تُعيد «بلدية القدس» الإسرائيلية إطلاق مشاريع العلاقات العامّة الموسيقية مع تخفيف بعض القيود المفروضة على فيروس كورونا.

ويقاتل الفلسطينيون في القدس بضراوة ضد الاستيلاء المتسارع على أرض الشيخ جراح ومساحات واسعة من الأراضي شرق مدينتهم. ويتعرّض فنانون فلسطينيون للهجوم أو السجن، وتواجه مجتمعات أوسع من النازحين رعب التدمير والقصف الجوي لمراكزهم الثقافية والتخريب المنهجي لوسائل الإنتاج الخاصة بهم.

«مهرجان عود» يدل على غسيل ثقافي لجرائم الاستعمار الإسرائيلي. وعلى هذا الأساس نقف ضد كل مشاركة فلسطينية ودولية.

وباستثناءات قليلة للغاية، فشل منظّمو المهرجان فشلاً ذريعاً في تجنيد موسيقيين فلسطينيين وعرب للتواطؤ في عرض مهين لـ «التعايش» الذي تُمليه «إسرائيل»، الأمر الذي يعكس المعارضة الشعبية وموقف فنّاني فلسطين ويجب أن نبني على الإمكانات الثورية لالتزام الموسيقيين الفلسطينيين بمناهضة التطبيع وأن نكشف للعالم الجذور السياسية الصهيونية لهذه الظواهر الثقافية.

يقيم الفعّاليات الحية في المهرجان حاييم جوري في بيت الاتحاد الصهيوني، والذي تأسّس على الغزو الاستعماري للقدس وسُمي بإسم عضو سابق في منظمة البلماح الصهيونية التي ارتكبت العديد من المجازر عام 1948 بما في ذلك في قرى سعسع والدوامية. ويرعى المهرجان منذ تأسيسه رؤساء بلديات صهاينة يلعبون دوراً خاصاً في تعزيز وجوده. لقد ادّعى رئيس البلدية اليميني الحالي موشيه ليون في عام 2019 أن المهرجان كان وسيلة لـ «إقامة حوار» بينما يدعم في الوقت نفسه قرار ترامب بنقل سفارته إلى القدس باعتبارها «الموقع الوحيد المناسب للسفارات في دولة إسرائيل» وفي أيار (مايو) 2021 وصف الاستعمار الصهيوني الشيخ جراح بأنه «نزاع على الممتلكات» وألقى باللوم على الفلسطينيين في «إشعال العنف».

وفي الوقت الذي نكتب فيه هذا البيان تحاول المحاكم الإسرائيلية إجبار عائلات الشيخ جراح على قبول «الملكية المؤقتة» لمنازلهم من قبل منظمة استيطانية صهيونية.

العدوان الصهيوني على الفلسطينيين في قطاع غزّة والتاريخ الإجرامي الصهيوني عبر أرض فلسطين التاريخية يحملان تهديداً مستمراً بالمحو الثقافي، مثل تدمير استوديو مشارق في أنصار مايو 2021 أو تفجير مسرح سعيد المشعل في أغسطس/ آب 2018.

وفي القدس المحتلة، تواجه استوديوهات صابرين ومسرح الحكواتي تهديدات وجودية بسبب سياسة صهينة المدينة. وواجه فنانون مثل عازفة الغيتار الأوركسترالية مريم عفيفي ومصمم رقص الفنون عطا خطاب الكثير من الاعتداءات الصهيونية.

في مواجهة هذه الجرائم الصهيونية، يصبح العود أداة تحرّر مناهض للعنصرية والاستعمار على أيدي المناضلين الفنانين وأصوات الرفض الثوريّ من المقدسي مصطفى الكرد إلى الشيخ إمام (مصر) اللذيْن صدح عوداهُما من أجل فلسطين.

إنّ الدعوة إلى مقاطعة «مهرجان عود» الصهيوني تعني دفاعاً عن التعبير الأصلي للعود، ووقوفاً ضد التطبيع وتكثيفاً لمقاطعة وعزل الدولة الصهيونية.

الموسيقيون المؤيدون لفلسطين مدعوّون لإضافة أسمائهم/ن إلى البيان للمطالبة بالمقاطعة الكاملة للحدث الإسرائيلي».

(للتوقيع على البيان: إرسال الاسم إلى oudboycott@masarbadil.org أو letpalestinesing@gmail.com)

وثائقيّ ليل الأحد على قناة «الميادين»

ملاك خالد: فلسطين «عند سيدنا الحسين»

زينب حاوي

قبل نحو شهر، اختلطت أوراق مراسلة «الميادين» ملاك خالد، عندما أضاعت جواز سفرها في العراق وتغيّرت وجهتها في تغطية الانتخابات البرلمانية العراقية، من مدينة «السليمانية» (كردستان)، لترسو في كربلاء. تزامنت هذه الرحلة مع تدفّق مئات آلاف الزوار من أنحاء العالم الى مرقدَي الإمامين الحسين والعباس، في ذكرى أربعينية الحسين. وفي ساعات قليلة، انقلبت التغطية الإخبارية اليومية، هناك، إلى توثيق لفيلم قصير، اختصر المشهد البشري المقرون بأجواء عالية الروحانية. هكذا، خرجت فكرة فيلم «عند سيدنا الحسين» (إعداد وتقديم: ملاك خالد-تصوير: علي جواد)، ودارت الكاميرا التي راحت تلتقط تقاليد وطقوساً تعود إلى عشرات السنين، استقطبت جميع الجنسيات والمذاهب، والألوان واللغات.

«عند سيدنا الحسين» (23 دقيقة ـ مونتاج ربيع حيدر)، فيلم قصير، سيُعرض يوم الأحد على «الميادين» ضمن سلسلة «ميداني». شريط أُنجز بإمكانات متواضعة، بواسطة كاميرا وميكروفون، ولقطات أخرى حيّة استحصل عليها الفريق من المنظّمين هناك. بعد شريط «بيتنا ورا البحر» (2019)، الذي اختصر تجربة شخصية، تمثّلت في توثيق ما حدث لحيفا (مسقط رأس ملاك خالد) بعد إجبار عائلتها على مغادرتها، خاضت مراسلة «الميادين» تجربة أخرى أرادت عبرها ربط الأمس باليوم. ففي الشريط، تستحضر قضية فلسطين، التي كانت موجودة بقوة، أكان عبر استصراحات الزوّار المتنوّعي المشارب الذين رفضوا كل أشكال التطبيع مع الاحتلال، أو من خلال مشاركة «موكب نداء الأقصى» الفلسطيني للمرة الأولى في كربلاء. ربط تاريخي، وصفته خالد في حديث مع «الأخبار» بـ «النضال الأممي» المتمثل في الحسين وأهل بيته، ومركزية الفكر التحرري، الذي يختزله عبر التاريخ، إلى جانب نصرته للحق ومعاداته للظلم، في إسقاط واضح على ما يعيشه العالم العربي اليوم، من تطبيع مباشر مع كيان الاحتلال، ومحاولة طمس القضية الفلسطينية. في مقابل هذه المشهدية، تبرز

من الشريط

تجربة الحسين، الذي آثر الموت مع أهل بيته، على الاستسلام للطغاة والظالمين. تختلط في الفيلم، الأجواء الروحانية العالية، مع نقل مشاهد مواكب خدمة الزوار، ومتابعة أفواج «المشّاية» حيث تسود العدالة الاجتماعية، وتحطيم لأي تمييز قد يحصل هناك، عرقياً أم طائفياً، واستصراح بعض هؤلاء، من جنسيات مختلفة، إضافة إلى مجموعة من المنظّمين، أمثال أفضل الشامي نائب الأمين العام للعتبة الحسينية، ورئيس «هيئة المواكب في العراق والعالم الإسلامي» رياض السلمان، والباحث الإسلامي الشيخ علي الخزعلي. حرص القيّمون على الفيلم، على إخراجه من طابعه الذي قد يُصنّف على أنه متصل بجماعات دينية محددة، ليشمل مشهدية إنسانية جامعة، تعبر من التاريخ نحو فلسطين. ولهذه الغاية، شكّل اختيار الموسيقى، تحدياً لخالد وفريق العمل، فاقتصر الأمر على نقل لطمية «عشق» (كلمات نور آملي)، لأحد مواكب العزاء، وبعض الموسيقى الهادئة التي تتناسب والأجواء الروحانية التي سادت في كربلاء. تُنهي خالد الفيلم، برسالة شخصية، حبّذت إيصالها إلى المشاهد، وتمثّلت في نقل ما شعرت به من منظار صحافية «يسارية علمانية»، انهمرت دموعها إزاء هذه المشاهد التي جمعت أكثر من 19 مليون زائر/ة، وفُتحت لأجلها الحدود البرية بين العراق وإيران، ضمن خطة أمنية مُحكَمة، وأيضاً، أعادت إليها قيماً اعتقدت أنّها ضاعت من عدالة اجتماعية ورفض للظلم، والتمسك بقضية فلسطين.

«عند سيدنا الحسين»
الأحد 20:00 على «الميادين»

الطاقة البديلة: آفاق وتحديات

ضمن فعاليات «موضوع الساعة!»، تقيم «جمعية السبيل» يوم الخميس المقبل لقاءها شهري تحت عنوان «الطاقة البديلة: آفاق وتحديات» عبر منصة «زوم» وتقنية البثّ التدفّقي على فايسبوك. هل تشكّل الطاقة البديلة الضوء الذي سينير عتمة أيام اللبنانيّين؟ سؤال أساسي، سيحاول النشاط الإجابة عنه، بمشاركة مديرة هندسة الطاقة في DAWTEC ساندرا ضو (الصورة) وأمين عام «جمعية الطاقة الشمسية اللبنانية» (LSES) يوسف غنطوس. على أن تتولّى الزميلة رحيل دندش مهمّة محاورة الضيفَيْن.

لقاء «الطاقة البديلة: آفاق وتحديات»: الخميس 25 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي ـ الساعة السابعة مساءً ـ منصة «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا) وعبر تقنية البثّ المباشر على صفحة «السبيل» على فايسبوك.

هدى شديد بضيافة زاهي

عن طفولتها في ميتم وفقدان عريسها إثر إصابته بالسرطان ومعاناتها بعد عشرين عاماً مع المرض نفسه ومشوارها الإعلامي الطويل والمنوّع، تتحدّث الإعلامية اللبنانية هدى شديد غداً السبت للشاعر والإعلامي اللبناني زاهي وهبي في برنامجه «بيت القصيد» على «الميادين». تشرح شديد تجربتها ضمن جيل الحرب، متطرّقة إلى الكتاب الذي أصدرته عن الامتحان المرير الذي خاضته مع السرطان بعنوان «ليس بالدواء وحده». ويركّز القسم الثاني من الحوار على تجربة شديد كمراسلة إعلامية ميدانية ومشاركتها في تغطية الكثير من الأحداث في لبنان وموقفها مما يعيشه وطنها... وتتخلّل الحلقة شهادة من الإعلامية اللبنانية ليندا مشلب.

«بيت القصيد»: غداً السبت ـ الساعة التاسعة مساءً على «الميادين»

وزير الثقافة اللبناني: لنحافظ على تراث بيروت

أمس الخميس، عرض وزير الثقافة محمد وسام المرتضى استراتيجية الوزارة ـ المديرية العامة للآثار لإعادة إعمار و/ أو ترميم الأبنية ذات الطابع التراثي المتضررة جرّاء انفجار مرفأ بيروت في 4 آب (أغسطس) 2020. جاء ذلك خلال لقاء تشاوري عُقد في أحد فنادق العاصمة حول إعادة إعمار مساكن بيروت وإنعاش التراث الثقافي والصناعات الإبداعية بهبة من البنك الدولي بقيمة 13 مليون دولار أميركي، ضمن برنامج Lebanon Financing Facilities.

وأكّد الوزير في كلمته أنّ الإرث الثقافي الموجود «بين أيدينا» هو «وديعة الآباء وأمانة الأجيال الآتية»، مشدداً على أنّ ترميمه وحمايته «مسؤولية وطنية تحملها الوزارة بالتعاون مع سائر الوزارات وبالتنسيق مع المؤسسات العامة والخاصة والشركاء المحليين والدوليين، لأنّ الإمكانات المادية والبشرية وما أُقرّ لها في الموازنة العامة لا يكفيها وحدها لتحمّل هذا العبء». وفيما قدّم المرتضى شرحاً مفصّلاً لخطة عمل تتناول الجوانب الفنية والتقنية والتشريعية، أوضح أنّ الوزارة «أعدّت ورقة عمل لتنفيذ هذه الخطة الميدانية، بيّنت فيها أبرز الخطوات العملية التي تسعى إلى تنفيذها». وختم الوزير كلمته قائلاً: «للحجر ذاكرة لا يعتريها النسيان، ووجه ماض موغل في المستقبل، وهو الناطق الفصيح بلغات الحضارات المتعاقبة، فلنحافظ عليه حيّاً فلنحافظ على تراث بيروت».

جميل ملاعب: لبنان الجمال والثقافة

«لبنان: الجمال والثقافة» هو عنوان المعرض الذي يفتتحه جميل ملاعب (1948 ـ الصورة) الأربعاء المقبل في غاليري «جانين ربيز»، حيث يستمرّ إلى 30 كانون الأوّل (ديسمبر) المقبل. يقدّم أحد أكثر التشكيليين اللبنانيين المعاصرين غزارة في الإنتاج والعرض، مجموعة مختارة من الأعمال الفنية، بما في ذلك لوحات وأعمال ثلاثية الأبعاد من أحدث سلسلة له. مجدّداً، يفكّر ملاعب في الوضع الثقافي في وطنه، بنظرة إيجابية هو في أمسّ الحاجة إليها. كما يطرح تراثنا اللبناني الغني، من خلال التركيز على «الإنسان» كـ «عامل أساسي ومحرّض مثالي وقدوة مستنيرة».

افتتاح «لبنان: الجمال والثقافة»: الأربعاء 24 تشرين الثاني ـ بدءاً من س: 12:00 ـ غاليري «جانين ربيز» (الروشة ـ بيروت) ـ للاستعلام: 01/868290